الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـــــــــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

# الشعب الإدارية المتخصصة بين سياسة التهدئة والقضاء على الثورة 1955-1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهـــــادة الماســـــتر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبة:

بسمة منافقي

تحت إشراف الأستاذة:

كوثر هاشمي

أعضاء لجنـــــــة المناقشـــــــة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| محمد شرقي | أستاذ التعليم العالي | رئيسا | جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– |
| رمضان بورغدة | أستاذ التعليم العالي | مناقشا | جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– |
| كوثر هاشمي | أستاذ محاضر –أ– | مشرفا ومقررا | جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– |

السنة الجامعية: 1443/1442هـ الموافق لـ 2022/2021م

# بسم الله الرحمن الرحيم

**قَالَ تَعَالَى:" وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ۞فرِحِينَ بِمَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُون بِالَّذِين لَم يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ألا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" .**

**سورة آل عمران الآية: 169-170**

# شكر وتقدير

يقول رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة و السلام :

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أولا و قبل كل شيء أشكر و أحمد الله عز و جل الذي أمدني بالجهد، و أعانني على إنجاز هذا العمل و إخراجه بهذه الصورة فلله الحمد والشكر.

بعد ذلك و من باب الاعتراف بالجميل و عرفانا بالمساعدات التي قدمت لي، أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأستاذتي الفاضلة "هاشمي كوثر" التي أسعدتني بالإشراف على هذه المذكرة ،فلها أخلص تحية و أعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجيهات و إرشادات، و على كل ما خصتني به من وقت و جهد طوال إشرافها على هذه المذكرة.

كما أتقدم أيضا بوافر الشكر و الإمتنان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة عن تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة.

و لا يفوتني توجيه الشكر لكافة أساتذة قسم التاريخ، و كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث و خاصة أستاذة اللغة الفرنسية بقسم التاريخ "صويلح شيماء" التي أعانتني على الترجمة دون كلل أو ملل.

و أشكر كذلك زوجي "جبار مروش" الذي رافقني في مساري الجامعي و شجعني على بلوغ المرتبة الأولى دائما و ساعدني في إنجاز هذه المذكرة فله مني كل الشكر و التقدير .

# الإهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أغلى جوهرتين منحتني إياهما الحياة و أكرمني بهما الإله "أبي محمد" و" أمي عزيزة "، أطال الله في عمرهما و أمدهما بوافر الصحة و المعافاة، فقد غمرا حياتي بالحب و العطف و الحنان، و أمداني بكل أسباب القوة و العزيمة ، و كانا سندي و عضدي على الدوام، و علماني جميل الصبر، و غرسا في نفسي الثقة و اليقين ، فساعداني بذلك على تخطي الصعاب مهما كان نوعها و مهما بلغ حجمها.

*قرة عيني و سندي في الحياة و روحي في العطاء و حمايتي في الخفاء زوجي الغالي.

*كل أفراد عائلة منافقي و عائلة مروش.

*كل طلاب العلم والمعرفة.

*أرواح شهداء ثورة نوفمبر المجيدة التي ارتقت إلى بارئها طاهرة زكية، مضحية لأجل الوطن و الأجيال ، و التي بتضحياتها نحن اليوم ننعم بالحرية، فكل المجد و الخلود لأرواحهم الطيبة النقية.

## قائمة المختصرات: liste des abréviations

| الرمـــز | الكلـــــــمة |
|---|---|
| A.L.N | Armé de libération nationale |
| A.M.G | Assistance médicale gratuite |
| EM.S.I | Les équipes médico-sociales itinérantes |
| F.L.N | Front de libération nationale |
| M.T.L.D | Mouvement de la victoire pour les libertes démocratiques |
| O.S | Organisation secrète |
| S.A.S | Sections administrative spécialisée |
| S.A.U | Sections administrative urbains |

# مقدمـــــــة

## مقدمة:

شكل اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، خبرا مفاجئا لجميع الجهات الفرنسية، و هو ما دفعها إلى تجنيد كامل طاقاتها، و اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة من أجل احتوائها و القضاء عليها في المهد، فتباينت هذه الإجراءات ما بين تصعيد قواتها العسكرية و زيادة أعدادها، و القيام بعمليات عسكرية قمعية عنيفة، ووصلت حتى لدرجة استبدال الحاكم العام في الجزائر روجي ليونارد الذي اثبت محدودية سياسته بجاك سوستال، الشخص الذي واصل السياسة الفرنسية القمعية بإصدار قانون حالة الطوارئ و إنشاءالمحتشدات و سن مبدأ المسؤولية الجماعية.

لكن بعد الانتصارات التي حققتها الثورة على جميع الأصعدة تيقنت السلطات الفرنسية بأن العمل العسكري لم يحقق النتائج المرجوة في القضاء على الثورة، لذلك لا بد منمؤزارته بعمل نفسي سيكولوجي.

وفي هذا الإطار استحدثتالإدارة الفرنسية تجربة الشعب الإدارية المتخصصة من أجل القضاء على الثورة واستمالة عقول الجزائريين، وكسب ثقتهم وإبعادهم عن جيش التحرير الوطني.

- **أسبابودواعي اختيارالموضوع:**

يتوقف اختيار أي موضوع للبحث على مجموعة من الأسباب الذاتية المتعلقة باهتمامات الباحث وميولاته،وأسباب موضوعيةمتينة، وكذلك هو الحال بالنسبة لاختياري لموضوع الشعب الإدارية المتخصصة فهو راجع لمجموعة من الأسباب وهي:

- ✓ تحفيز الأستاذة المشرفة للعمل على الموضوع كونها أكثرإطلاع ومعرفة بكل جوانبه وهو ما ولد عندي رغبة قوية في معالجته.
- ✓ الرغبة في التعرف على هذا النوع من السياسات الفرنسية وخباياها.
- ✓ الرغبة في دراسة الموضوع كونه يمثل مرحلة جد هامة(**1955-1962**)في تاريخ الثورة بصفة خاصة وتاريخ الجزائر عامة.
- ✓ تعتبر الشعب الإدارية المتخصصة الوسيط بين الإدارة الاستعمارية والأهالي الجزائريين في الفترة الممتدة من 1955-1962.

## مقدمة:

- **إشكاليةالبحث:**

تمحورت إشكالية البحث حول تساؤل جوهري وأساسي وهو:

**هل تمكنت الشعب الإدارية المتخصصة من اختراق الثورة والفصل بينهاوبين الشعب الجزائري الذي يعتبر هدفها الجوهري الذي أنشأت لأجله؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ✓ **ما هي الإجراءاتالمتخذة من قبل الإدارة الاستعمارية قبيل استحداث الشعب الإداريةالمتخصصة؟**
- ✓ **ماذا نقصد بالشعب الإداريةالمتخصصة؟وما هي الظروف التي ساهمت في نشأتها؟**
- ✓ **فيما تتمثل المهام المسندة لهذه الشعب في القضاء على الثورة؟**
- ✓ **كيف واجهت جبهة التحرير الوطني الشعب الإداريةالمتخصصة؟**

- **المناهج المعتمدة:**

تطلبت مني هذه الدراسة استخدام العديد من المناهج التي تتناسب وتتماشى مع طبيعتها وهي:

- **المنهج التاريخي الوصفي:**وذلك من خلال وصف الأحداث وتسلسلها من حيث الزمان والمكان، وكذلك ترتيبها كرونولوجيا حسب الأهمية والتأثير، ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة البحث.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل المادة العلمية تحليلا منطقيا قصد التعرف على المعنى الحقيقي لفكرة الشعب الإدارية المتخصصة، والوصول إلى مهامها الحقيقية الموجهة للقضاء على الثورة.
- **المنهج الإحصائي:** كذلك لم يخلو البحث من المنهج الإحصائي لكون الأرقام متوفرة وخاصة فيما يتعلق بعدد الشعب الإدارية المتخصصة منذ إنشائها في الجزائر وحتى زوالها، وكذلك عدد الضباط العاملين بها.

- **حدود البحث:**

بالنسبة للحدود الزمانية للبحث فهي تمتد من سنة 1955، فهي سنة استحداث الشعب الإدارية المتخصصة في الجزائر من طرف الحاكم العام جاك سوستال،إلى غاية سنة 1962،أي سنة وقف إطلاق النار وانتهاء هذه التجربة التي جاءت قصد تهدئة الأوضاع.

أما فيما يخص الحدود المكانية التي دارت فيها أحداث هذه الدراسة هي الجزائر.

- **صعوبات البحث:**

واجهتني خلال انجاز بحثي هذا جملة من الصعوبات في مقدمتها صعوبة الحصول على دراسات سابقة حول الموضوع، و خاصة أطروحتي الدكتوراهإحداهما بعنوان إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة لنجاة بية و الأخرى بعنوان المصالح الإدارية المختصة وإستراتيجية الثورة في مواجهتها لعبد القادر نايلي، حيث اعتمدت على دراسة واحدة و هو كتاب بعنوان الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية و الواقع 1955-1962،لقريقور ماتياس، و الذي كان عبارة عن أطروحة دكتوراه باللغة الفرنسية و عمل على ترجمتها محمد جعفري.

كذلك عدم القدرة على الترجمة بطريقة سليمة كون الموضوع وارد أكثر في المراجع الأجنبية،ومتناول بطريقة سطحية في بعض المراجع باللغة العربية.

إضافةإلى ذلك لم أستطع الإلمام بالموضوع من كل جوانبه وبكل تفاصيله لضيق فترة إنجاز المذكرة، وأتمنىأنأحظى بذلك في مرحلة الدكتوراه إن وفقني الله عز وجل للنجاح.

- **مصادر ومراجع البحث:**

ومن أجل تغطية جميع جوانب الموضوع اعتمدت على قائمة ببليوغرافية متنوعة فيما يلي عرض لأهمها:

**1- المصادر:**

- **باللغة العربية:**

اعتمدت على مجموعة من المصادر تعود لشخصيات فاعلة في الثورة نذكر منها:

- **التحضير الأول نوفمبر 1954** لمحمد بوضياف الذي أسهب في الحديث عن التحضيرات التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية.
- **جذور أول نوفمبر 1954** لبن يوسف بن خدة، حيث أفادني كثيرا في الفصل الأول باعتباره شاهد عيان وعضو مشارك في الأحداث التي سبقت اندلاع الثورة وبعدها.
- **الثورة الجزائرية سنوات**المخاض لمحمد حربي بالإضافةإلى مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962،وكذلك كتاب**مهندسو الثورة** لعيسى كشيدة.

- **باللغة الفرنسية:**

اعتمدت على مصدرين مهمين باللغة الفرنسية إحداهما لرئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية، فرحات عباس الذي يعتبر احد الأطراف السياسية الرئيسية في هذه المرحلة بعنوان «تشريح حرب»«**Autopsie d'une guerre**».

والآخر للحاكم العام جاك سوستال بعنوان «الجزائر المتألمة والمحبوبة»

«**Aimée et souffrante Algérie**»الذي قدم فيه عرض شاملا عن تجربته في الجزائر كحاكم عام و الإصلاحات التي طبقها.

**2- المراجع:**

استفدت من مجموعة من المراجع التي تضمنت مادة علمية وفيرة نذكر من بينها:

***بالعربية:**

- **الغالي غربي:فرنسا والثورة التحريرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات.** حيث تحدث عن نشأة الشعب الإدارية المتخصصة ومختلف مهامها وإستراتيجية الثورة التحريرية في مواجهتها.
- **محمد تقية: حرب التحرير في الولاية الرابعة،** تحدث عن تأسيس الشعب المتخصصة ومهامها وخاصة الاستعلامية.
- **يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، ولخضر شريط وآخرون:إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية،** تناولا إستراتيجية جبهة التحرير الوطني والثورة في التصدي للشعب الإدارية المتخصصة في مختلف المجالات.

***بالفرنسية:**

**- ايف كوريار بعنوان «حرب الجزائر – عهد الفهود»– La guerre d'Algérie-le temps des léopards**

**- اليستر هورن بعنوان «تاريخ الثورة الجزائرية»**

**«Histoire de la guerre d'Algérie»**

**3- المقالات:**

**كانت المقالات كذلك سندا لي في بحثي نذكر منها:**

- **كوثر هاشمي، «الشعب الإدارية المتخصصة وسيلة للتهدئة بين المثالية والواقع»**والذي نشر في مجلة معارف سنة 2015،وقد تضمن معلومات جد قيمة حول ظروف نشأة الشعب الإدارية المتخصصة ومختلف مهامها ورد فعل جبهة التحرير الوطني.
- **عبد الهادي حسين:«لاصاص بين تاطير السكان المحليين وإفشال الثورة التحريرية 1954-1962»،** نشر في العدد 12 من مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، تحدث فيه صاحبه عن الجذور التاريخية لتجربة الشعب الإدارية المتخصصة ونشأتها وكيفية تنظيمها.
- **سليم سايح،«إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة و تحييد الإدارة الاستعمارية الفرنسية 1954-1962»** ، نشر في مجلة عصور الجديدة بتاريخ جوان 2020 ، و قد فضل فيه الحديث عن المحافظ السياسي و دوره ضد الشعب الإدارية المتخصصة ، و تجربة المجالس الشعبية.

**4- الرسائل الجامعية:**

أثناء فترة انجاز بحثي استفدت من مجموعة من الرسائل الجامعية المقدمة لنيل شهادة الماجستير والدكتوراه نذكر من بينها:

- **كوثر هاشمي بعنوان الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962** وقداستفدت كثيرا من هذه الدراسة التي تضمنت مادة علمية وفيرة من اندلاع الثورة التحريرية ورد فعل السلطات الفرنسية علىذلك، ومسيرة الحاكم العام جاك سوستال واستحداثه لتجربة الشعب الإدارية المتخصصة بهدف القضاء على الثورة.

## مقدمة:

- **سهام بن غليمة: الحرب النفسية في الثورة التحريرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية** تحدثت فيها عن الحرب النفسية والتي كانت الشعب الإدارية المتخصصة إحدى وسائلها وردود الفعل الجزائرية على هذه الحرب.

➢ **خطة البحث:**

تتشكل خطة البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافةإلى مجموعة من الملاحق التي تتصل بموضوع البحث وبيبليوغرافيا متنوعة، وكذلك فهارس فنية **(فهرس الأعلام والشخصيات، فهرس الأماكن، فهرس الهيئات)** وفهرس الموضوعات.

تناول الفصل الأول من البحث **اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 وأهمالإجراءات القمعية التي قامت بها فرنسا للقضاء عليها** وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان **اندلاع الثورة التحريرية** والمبحث الثاني **التصعيد العسكري الفرنسي**، أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان **تغيير الحاكم العام في الجزائر روجي ليونارد بجاك سوستال والتحاق هذا الأخير بمنصبه وأهم الإجراءات التي اتخذها محاولة منه في السيطرة على الثورة.**

أما الفصل الثانيفقد كان بعنوان **الشعب الإدارية المتخصصة وسيلة لاحتواء الثورة** وهو كذلك كان مقسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول **الخلفية التاريخية لفكرة الشعب الإداريةالمتخصصة**،والمبحث الثاني تحدث عن ظروف إنشائها، في حين تناول المبحث الثالث **المهام المدنية والعسكرية المسندة للشعب الإدارية المتخصصة للقضاء على الثورة.**

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث فقد خصص للحديث عن **مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على جميع الأصعدة**، وقد كان مقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص للصعيد الإعلامي، والمبحث الثاني على الصعيد السياسي والعسكري، في حين تناول المبحث الثالث مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

وأخيرا خاتمة تناولت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.بعد ذلك أرفقت البحث بمجموعة من الملاحق التي من شانها أن تدعم البحث وتزيل الغموض عن بعض القضايا الواردة في المتن.

## مقدمة:

إضافةإلىببيبليوغرافيا متنوعة بين المصادر والمراجع والدوريات والمجلات والرسائل الجامعية، ثم فهارس الإعلام والأماكن والهيئات والأحزاب وفهرس الموضوعات.

# الفصل الأول: إندلاع الثورة التحريرية والإجراءات الأولية لقمعها من طرف فرنسا

## المبحث الأول: اندلاع الثورة التحريرية

لم تكن الثورة التحريرية وليدة العدم[1]، بل هي تتويجا لكفاح عسكري وثقافي وسياسي مرير خاضه الشعب الجزائري منذ عام 1830 ضد نظام استعماري وحشي وعنيد قل نظيره في التاريخ[2]، ليتجسد المشروع الثوري عمليا بعد النتائج الوخيمة لمجازر الثامن ماي 1945 م وذلك بإنشاء المنظمة الخاصة (os) خلال مؤتمر حزب الشعب –حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD في 15 فيفري 1947، وأسندت مهمة قيادة المنظمة إلى المناضل الشاب محمد بلوزداد[3] الذي يعتبر من خيرة مناضلي حزب الشعب الجزائري من حيث الذكاء والتكوين والحيوية[4].

وكلف بلحاج جيلالي بالإشراف على التدريب العسكري نظرا لتكوينه العسكري الجيد واستمر في هذه المهمة إلى غاية اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، حيث اعتقلته مصالح الأمن الفرنسية وتمكنت من جعله مخبرا لديها، وبعد الثورة وظفته الاستخبارات لتشكيل تنظيم عسكري مضاد للثورة، وأصبح يطلق عليه اسم " كوبيس "[5].

---

[1] سهام بن غليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954–1962 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016–2017، ص 10.

[2] كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945–قالمة–، 2016–2017، ص 18.

[3] من مواليد العاصمة، بدأ النضال سنة 1943 وعمره 19 سنة، له الفضل في إعادة تنظيم قسنطينة بعد أحداث 8 ماي 1945، توفي بمرض السل سنة 1952، ينظر: مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1945 في الجزائر –دراسة–، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، الجزائر، د–ت، ص 73.

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 148.

[5] رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958–1962، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012، ص22.

كما كلف أحمد بن بلة[1]بالإشراف على نشاط هذه المنظمة في منطقة وهران، والمناضل محمد ماروك مسؤولا على منطقة الشلف، وكلف محمد بوضياف[2] بقيادة فرع المنظمة في قسنطينة، وجيلالي رجيمي مسؤولا على مدنية الجزائر أما أيت أحمد[3] فقد كان مسؤولا على منطقة القبائل.[4]

وبعد عملية اختيار المناضلين المخلصين والمتحمسين للعمل الثوري والمتمسكين بالسرية التامة وتوزيع المهام عليهم[5]، قررت اللجنة المكونة من الأعضاء المذكورة سابقا عقد اجتماع بمنزل محمد بلوزداد يوم 13 نوفمبر 1947 بحي القبة بالجزائر العاصمة، ولكن هذا الأخير أصابه المرض وسافر إلى فرنسا لتلقي العلاج فخلفه حسين أيت أحمد[6]، الذي وفق إلى حد بعيد في أداء مهامه التي كلف بها على مستوى المنظمة إلا أن الفضل في ذلك لا يعود إليه وحده بل يعود أيضا للجدية التي تحلى بها أعضاء المنظمة ككل.[7]

---

[1] ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية، ينتمي إلى عائلة فلاحين فقراء، تلقى دروسه الثانوية بتلمسان ثم أدى الخدمة العسكرية سنة 1937 وسرح عام 1940، ليعاد استدعاؤه عام 1943، شارك برتبة مساعد في الطابور ضمن الفرقة الرابعة عشر للقناصة، بعد أحداث 8 ماي غادر الجيش وانضم إلى حزب الشعب الجزائري، قام بالمشاركة في السطو على بريد وهران عام 1949، ترأس المنظمة الخاصة خلف حسين أيت أحمد وألقب عليه القبض سنة 1950. للمزيد بنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 60.

[2] ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة، تخلى عن دراسته وأصبح كاتب مساعد محاسبة في مصلحة الضرائب، قبل ذهابه إلى الخدمة العسكرية حيث رقى إلى رتبة مساعد Adjudon، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، ثم مسؤول عن ناحية سطيف 1947، وأسس المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة، تمكن من الإفلات من مطاردة الشرطة في سنة 1950، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل. المرجع نفسه، ص 92.

[3] ولد في 20 أوت 1926، بتيزي وزو في عائلة كبيرة من المرابطين، حصل على الدرجة الأولى من البكالوريا، انخرط في حزب الشعب الجزائري ودافع منذ 1946 عن اللجوء إلى النضال المسلح بعد مجازر 8 ماي 1945، عضو في اللجنة المركزية ثم عضو في المكتب السياسي المكلف بقيادة أركان المنظمة الخاصة، ذهب إلى القاهرة وأصبح عضو في الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1951، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962). المرجع نفسه، ص 55.

[4] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 130.

[5] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 150.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية الاستقلال 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 346.

[7] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 150.

فقد استطاعت المنظمة أن تحقق جزأ لا يستهان به من المشروع الثوري الذي أسست من أجله[1]، ونظمت مجموعة من العمليات للحصول على الأموال من بينها عملية الهجوم على بريد وهران في 7 أفريل 1949[2]، وتم الإستلاء من خلال هذه العملية على مبلغ مالي قدر بـ: 3.170.000 فرنك.[3]

إلا أنه على الرغم من النجاح الباهر الذي حققته المنظمة سواء من حيث تجنيد المناضلين والتدريب أو من حيث الانتشار في مناطق واسعة تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية، وأصبحت مدينة تبسة يوم 18 مارس 1950 مسرحا لحادث هز الحركة الوطنية وأحدث زلزالا أصاب كافة هياكل الحزب –حزب الشعب–وذلك ن مناضل من المنظمة الخاصة يدعى عبد القادر خياري الملقب رحيم أخل بواجبه ناسيا أن المناضل الملتزم داخل المنظمة مجبر أن يبذل كل جهده ولا يستطيع أن ينسحب أبدا.[4]

وبعد التأكد من خطة هذا الأخير قرر قادة المنظمة معاقبته لعدم انضباطه فقاموا باختطافه، إلا أنه استطاع أن ينفلت من بين أيديهم وتوجه إلى محافظة الشرطة وأبلغ السلطات الفرنسية عن مطارديه وكشف لهم عن أحد الجوانب الأكثر سرية والتي تجهلها، وهو أن للحزب –حزب الشعب الجزائري–جناحا عسكريا سريا يدعى المنظمة الخاصة.[5]

وبالتالي تمكنت السلطات الفرنسية من اكتشاف هذا التنظيم السري والقاء القبض على حوالي خمسمائة (500) عضو من أعضائه بما فيهم قائد الأركان السيد أحمد بن بلة وبعض مساعديه أمثال جيلالي بلحاج وجيلالي رقيمي وحمو بوتليليس وأحمد محساس ومحمد يوسفي.[6]

والجدير بالذكر أن قيادة الحزب أنكرت وجود جناح عسكري تابع لها وأمرت المناضلين الذين أباحوا لأجهزة الأمن الفرنسية باعترافات في هذا المجال بالتراجع عنها أمام المحكمة.[7]

---

[1] كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 19.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 155.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 23.

[4] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 31.

[5] المصدر نفسه، ص 31.

[6] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 183.

[7] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 25.

في حين رأى أعضاء المنظمة الخاصة أن قرار حلها قرار تعسفيا، وعقب هدوء الأوضاع نسبيا طلبوا من قيادة الحزب إعادة النظر في القرار، وحاولوا اقناعهم بإعادة هيكلة المنظمة وتدعيم صفوفها بدل حلها والقضاء عليها، إلا أنها رفضت وقضت على كل أمل لديهم.[1]

وقد تميزت الفترة الممتدة من اكتشاف المنظمة الخاصة في ربيع 1950 إلى نهاية سنة 1953 بانغماس قيادة الحزب في العملية الانتخابية التي نظمتها الإدارة الاستعمارية، فركزت الحركة كل جهودها في الإعداد للانتخابات التشريعية التي تقرر تنظيمها في جوان 1951، لكن نتائج هذه الانتخابات كانت مخيبة للأمال، كما برعت الإدارة الاستعمارية في استخدام كل أساليب وطرق الغش والتزوير[2]، بحيث لم يفر أي حزب من الأحزاب الوطنية المرشحة للتمثيل بما فيها حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بالإضافة إلى ذلك خسرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية المقاعد الخمسة التي تحصلت عليها فيما سبق.[3]

وعليه كان ذلك نكسة حقيقية تعرضت لها الحركة فما لبث أن تعرضت لأزمة سياسية جديدة خلال مؤتمر أفريل 1953[4]. نتيجة الخلافات العميقة بين مصالي الحاج[5] واللجنة المركزية.[6]

---

[1]Mohamed harbi,les archives de la révolution algérienne, édition cheheb, algérie, 2010, pp 144,145.

[2] كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 22.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 159.

[4] وهو المؤتمر الثاني للحركة عقد بمدينة الجزائر ما بين 4-6 أفريل 1953، حاول أن يحدد سياسة مناسبة ويضع خطة جديدة للعمل وكان زعيمه مصالي الحاج الذي كان أنذاكبالإقامة الجبرية بمدينة نيورت( niort) بفرنسا

ينظر: مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 147.

[5] ولد يوم 16 ماي 1898 في تلمسان، في عمالة وهران من موالد اسمه الحاج أحمد مصالي وأم اسمها فطيمة صاري علي علي حاج الدين، كان والده ينتمي إلى عائلة فلاحة، درس في مدرسة ديسيو، عين فيما بعد رئيسا لنجم شمال افريقيا 1926.

للمزيد من التفاصيل عن حياة هذه الشخصية ينظر: الحاج مصالي مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص ص ، 17، 135.

[6]رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 26.

ونتيجة لذلك انقسم الحزب إلى قسمين، قسم يدعم كتلة مصالي الحاج وقسم يدعم كتلة اللجنة المركزية، فحاول، أعضاء المنظمة الخاصة إعادة المياه لمجاريها في صفوف الحزب، وذلك بسبب الحياد وعدم الانحياز لأي طرف ضد الأخر.[1]

ليقوم في هذه الأثناء مناضل من بين هؤلاء وهو محمد بوضياف بتكوين لجنة[2]، أعطى لها اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CURA) وذلك في 23 مارس 1953[3]، والتي تشكلت من القادة الأتية أسمائهم من الحياديين: محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد.من المركزيين: بشير دخلي ورمضان بوشبوبة.[4]

وكان الهدف الرسمي الذي تصبو إليه اللجنة هو اصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات قصد الإعداد العسكري للثورة[5]، وفي هذا الصدد يقول محمد بوضياف " ...انتهى هذا الاجتماع بإتفاق مفاده بعث حركة توعية في القاعدة قصد المحافظة على وحدة الحزب..."[6]

بالإضافة إلى ذلك تقرر صدور صحيفة دورية تسمى الوطني (le patriote) وهي لسان حال الحركة الجديدة، هدفها نشر الوعي السياسي بين المواطنين، غير أنه لم يصدر منها سوى أعداد ابتداء من أفريل 1954 إلى غاية 5 جويلية 1954.[7]

وفي اليوم الموالي نشر إعلان حدد أهداف اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تركزت على:

---

[1] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 33.

[2] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 5.

[3] باتريك افينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 51.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 335.

[5] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم النشر، الجزائر، 1994، ص ص 58.

[6] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، عناية وتقديم: عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 42.

[7] Ben youcef ben khedda, les origines du 1er, november 1954, éditionsdahlab,algérie,1989,p249.

- ✓ الحفاظ على وحدة الحزب بتنظيم مؤتمر موسع وديمقراطي قصد تحقيق التناسق الداخلي وتزويد الحزب بقيادة ثورية.[1]
- ✓ دعوة المناضلين لإلتزام الحياد وعدم تبني أطروحات أي من الفريقين[2] إلا أن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل فوجئوا بقرار عقد كل طرف لمؤتمر طارئ يقتصر على عناصره فقط، وبذلك دعا مصالي الحاج لعقد مؤتمر في أورني ببلجيكا من 13 إلى 15 جويلية 1954، والذي خلص بعده إلى القرارات التالية:
- ✓ إدانة الانحراف عن سياسة الحزب سنة 1953.
- ✓ وضع الثقة المطلقة في مصالي الحاج.
- ✓ حل اللجنة المركزية للحزب.
- ✓ العودة إلى المبادئ الثورية للحزب وسياسته.[3]

أما المركزيين فقد عقدوا مؤتمرهم الاستثنائي بمدينة الجزائر من 13 إلى 16 أوت 1954، وقرر المؤتمرون ما يلي:

- ✓ الحث على مواصلة الكفاح المسلح قصد تحقيق أهداف الحزب والشعب الجزائري.
- ✓ رفض الاتهامات الموجهة لهم من طرف مصالح الحاج.
- ✓ إدانة القرارات التي اتخذها مصالي الحاج في المؤتمر الاستثنائي بأورني[4] ونتيجة فشل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في تحقيق مساعيها لإعادة توحيد الحزب[5]، قرروا دعوة أعضاء المنظمة السرية من كل جهات الوطن بقصد الاتفاق على ما يجب القيام به ولاسيما تحديد موقف واحد اتجاه المتخاصمين.[6]

---

[1] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 43.

[2] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 36.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 165.

[5] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 27.

[6] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 155.

وهكذا انعقد اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين (22)[1] في 25 جوان 1954.بمنزل الياس دريش[2]، في حي المدنية (كلو صلامبيي سابقا)[3]، حيث ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، أما محمد بوضياف فقام بتقديم التقرير العام، والمتضمن عرض حال لتاريخ المنظمة السرية منذ تأسيسها إلى غاية اكتشافها في مارس 1950، ثم ملابسات صدور قرار حلها، بالإضافة إلى أزمة الحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، إلى جانب المساعي التي تكللت بإنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان ختام التقرير عرضا للمبادرات التي اتخذتها عناصر المنظمة للصلح بين الطرفينالمتصارعين (المصاليين–المركزيين)[4].

المركزيين)[4].

وبعد قراءة التقرير شرع الحاضرون في مناقشة النقاط التي تضمنها وتبلور النقاش في موقفين:

- موقف يدعو للعمل المسلح مباشرة.

---

[1] تتكون لجنة 22 من الأعضاء الأتية أسمائهم:

1–محمد بوضياف 6–عثمان بلوزداد 10–بوجمعة سويداني
2–مصطفى بن بولعيد 7–محمد مرزوقي 11–أحمد بوشعيب
3–العربي بن مهيدي 8–الزبير بوعجاج
4–ديدوش مراد 9–الياس دريش (صاحب المنزل)
5–رابح بيطاط
12–محمد مشاطي 16–زيغود يوسف 20–عبد الحفيظ بوصوف
13–عبد السلام ماشي 17–لخضر بن طوبال 21–رمضان بن عبد المالك
14–رشيد ملاح 18–عمار بن عودة 22–عبد القادر العمودي
15–السعيد بوعلي 19–باجي مختار

ينظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص3555 ،356.

[2] ولد في 14 أفريل 1928 بقصبة الجزائر العاصمة، مناضل في صفوف جب الشعب، جرى اجتماع لجنة 22 في بيته في جوان 1954، حيث اعتقل ولم يطلق سراحه إلا في 23 مارس 1962، توفي في 27 ديسمبر 2001، ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 166.

[3] بن يوسف بن حدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 339.

[4] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية–دراسة نقدية 1954–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2009/2008، ص 93.

- موقف أخر يتبنى مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى أن الوقت لم يحن بعد ويجب التريث حتى يحين الوقت المناسب.[1]

وفي الأخير صادق اجتماع الـ 22 التاريخي على لائحة جاء فيها مايلي: " إن اندلاع الثورة المسلحة هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر".[2]

وقبل أن يفترق الحاضرون قاموا بانتخاب مسؤول وكلفوه بتشكيل لجنة تتولى تنفيذ قرارات الاجتماع[3]، وبذلك شكل محمد بوضياف لجنة الخمس والتي ضمت هذا الأخير ومصطفى بن بولعيد[4]، العربي بن مهيدي[5] ورابح بيطاط ومراد ديدوش، والتحق بهم فيما بعد كريم بلقاسم لتصبح اللجنة تسمى باللجنة السداسية.[6]

كان أول اجتماعاتها بمنزل عيسى كشيدة بشارع بابا عروج وتقرر فيه ما يلي:

- ✓ إعادة تجميع قدماء المنظمة الخاصة.
- ✓ استئناف التدريب العسكري.
- ✓ القيام بتربصات تكوين في المتفجرات قصد صنع القنابل الضرورية للاندلاع.[7]

أما الاجتماع الأخير للجنة الثورية للوحدة والعمل كان بتاريخ 23 أكتوبر 1954، بالرايس حميدو حاليا بالعاصمة والذي أسفر عن القرارات التالية:

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 155.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص .339.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 171.

[4] ولد في قرية اينركب قرب مدينة أرسي بالأوراس يوم 5 فيفري 1917، وهو ابن محمد بن عمارة بن بولعيد وعائشة بركان، استدعى سنة 1939 لأداء الخدمة العسكرية ببجاية، وفيعام 1942 تزوج من امرأة تنتمي إلى عائلة ابن مناع. لمعرفة تفاصيل أكثر أنظر: محمد العيد مطمر، فاتحة النار، العقيد مصطفى بن بولعيد، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص ص 11، 15.

[5] ولد بعين مليلة في عائلة فلاحية ميسورة الحال، درس المرحلة الابتدائية والثانوية ببسكرة في مصلحة الهندسة، انخرط سنة 193 في حزب الشعب الجزائري السري، إطار المنظمة ببسكرة، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل في سنة 1954، وأول مسؤول للجبهة في القطاع الوهراني. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 77.

[6] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 156.

[7] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 52.

تعيين بوضياف منسقا وطنيا[1]

تقسيم التراب الوطني إلى ست مناطق وتعيين المسؤولين كالتالي:

المنطقة الأولى: بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه البشير شيهاني.

المنطقة الثانية: بقيادة ديدوش مراد[2] ونائبه زيغود يوسف.

المنطقة الثالثة: بقيادة كريم بلقاسم[3] ونائبه عمر أوعمران.

المنطقة الرابعة بقيادة رابح بيطاط[4] ونائبه بوجمعة سويداني.

المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف.

المنطقة السادسة: يتم تعيين قيادتها فيما بعد.[5]

بالإضافة إلى القرارات التالية:

- اللامركزية في العمل لاتساع مساحة الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي لتسيير الثورة.
- أولوية الداخل على الخارج بمعنى أن القرارات تصدر عن الداخل لكون المناضلين في الداخل على دراية أكبر بما يحدث في مساحة القتال.
- تسمية المنظمة السياسية بجبهة التحرير الوطني front de libération national.

[1] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 11.

[2] ولد في 13 جويلية 1927 بالمدادية في أسرة ميسورة، دخل حزب الشعب الجزائري سنة 1943، انتقل إلى قسنطينة في نوفمبر 1946، وشارك في الحملة الانتخابية المحلية لصالح قوائم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان زعيم التنظيم شبه العسكري 1949 في الشمال القسنطيني. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 169.

[3] ولد في 14 ديسمبر 1922 في دوار أيت يحي بالقرب من ذراع الميزان، ابن حارس غابات، انخراط في 21 أوت 1942 في ورشة الشباب بالأغواط، دخل الجيش قبل استدعائه للخدمة العسكرية في 1 جويلية 1943، سرح من الجندية في 4 أكتوبر 1945، أصبح سنة 1952 قائد ولاية القبائل. ينظر: المرجع نفسه، ص 283.

[4] ولد في 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة في وسط متواضع، اشتغل في معمل التبغ بقسنطينة، ناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، كان واحد من بين الذين أشعلو لهيب الثورة، كذلك عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 20 أوت 1956. ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 360.

- تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني armée de libération national.[1]
- تحديد الفاتح من نوفمبر 1954 موعدالإندلاع الثورة بعد تسرب خبر إندلاعها في 15 أكتوبر.[2]
- إصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري والعالمي (بيان أول نوفمبر) يخبر باندلاع الثورة وتحديد هدفها وميلاد حركة جديدة تسمى جبهة التحرير الوطني (FLN).[3]

وهكذا وبعد كل هذه الترتيبات بدأ في الفاتح من نوفمبر 1954، حدث هاما وبارزا في القرن العشرين وبطبيعة الحال بعد حدث الحرب العالمية الثانية، وهو اندلاع ثورة الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.[4]

لتستيقظ السلطات الفرنسية على وقع أحداث وعمليات منسقة ومنظمة مست العديد من المناطق في التراب الجزائري، ركزت على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية مثل: مقرات الدرك والشرطة والثكنات ومحطات توليد الكهرباء.[5]

وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس عن الثورة الجزائرية "...هذه الجزائر برزت للوجود في غرة نوفمبر 1954، كان هذا اليوم بالنسبة لنا يوم القدر، بمجرد انطلاق الرصاصة الأولى أدرك الشعب الجزائري مدى أهمية الأمر وخطورة الكفاح..."[6]

---

[1]Harbimohamed, Gibert meynier, le fln document et histiore 1954-1962, casbah édition, alger, 2004, p31.

[2]تم اختيار الفاتح من نوفمبر لاندلاع الثورة نظرا للأسباب التالية:

-يصادف يوم الاثنين يوم ميلاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم وبالتالي فهو يوم مقدس.

-يصادف هذا التاريخ عيد القديسيينfête de la toussaint وبالتالي سيكون الجنود الفرنسيين منشغلين بالتحضير لهذه الاحتفالات.

-يوم 31 أكتوبر 1954 هو يوم عطلة وراحة للفرنسيين المحتلين، وبذلك سيكون يوم لهو ولعب، وبعد ذلك يخلدون للنوم للراحة استعداد الاستقبال أسبوع جديد.

ينظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 176.

[3] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 12.

[4]Jacques jurquet , la révolution nationale algérienne et le part communistefrançais, tom 4, éditons du centenaire, paris, p 372.

[5]عمار عمورة،موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجائر، 2002، ص 188.

[6] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبوبكر رحال، تنقيح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 166.

ولا يفوتنا أن ننوه بأن تلك العمليات زرعت الخوف والرعب والاضطراب في نفوس السلطات الفرنسية، بحيث شرعت في اتخاذ كل تدابير الأمن الضرورية لمواجهتها.[1]

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 178.

**المبحث الثاني: التصعيد العسكري**

أحدثت العمليات العسكرية لغرة نوفمبر مفاجأة لكل الجهات الفرنسية، وهو ما يعتبر عاملا أساسيا من عوامل نجاحها، فسارعت الحكومة الفرنسية منذ اللحظات الأولى إلى تجنيد كل طاقاتها واتخاذ اجراءات قاسية لو أدها قبل استفحال أمرها وتخرج عن نطاق السيطرة[1]، كما شنت حملات قمعية واسعة ضد إطارات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بحيث أوقفت مصالح الشرطة في الساعات الأولى من الفاتح نوفمبر الأمين العام للحركة مولاي مرباح[2] وهو على فراش الموت غير مدرك تماما لما حدث في الليل.[3]

بالإضافة إلى ذلك بادرة الحكومة الفرنسية في 5 نوفمبر 1954 إلى إصدار مرسوم نص على حل الحركة، ومنعت جريدتي الجزائر الحرة L'Algérie libre والأمة الجزائرية la nation algérienne، اللتين تمثلان على التوالي المركزيين والمصاليين.[4]

وفضلا عن ذلك بدأت القوات الاستعمارية تتلقى تعزيزات جديدة فارتفع عدد الجيش الفرنسي من 56500 جندي خلال شهر نوفمبر 1954، إلى 83400 جندي في شهر فيفري 1955، وكان جاك شوفاليهjacqueschevallier قد أرسل في 2 نوفمبر 1954 مجموعة من المظليين بعد دخولهم من الهند الصينية.[5]

وسرعان ما استحدثت مناطق الأمن zone de sécurité في 21 نوفمبر 1954، والتي كانت أولى مناطق الحشد وذلك قصد عزلالشعب عن الثورة وإلحاق العقوبات بكل من يظهر تعاطفه مع الثورة، بحيث

---

[1] يزيد بوهناف، مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2013-2014، ص 47.

[2] ولد بدوار سرغين سنة 1912، وتخرج من المدرسة الثعالبية سنة 1933، انخرط في حزب الشعب أثناء نفي مصالي الحاج 1944-1945، وقف إلى جانب مصالي الحاج خلال أزمة 1953-1954، وعين بعد مؤتمر هورنو أمينا عاما للحركة المصالية. ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 336.

[3] Alistrehorne, histoire de la guerre d'Algérie, traduit de l'anglais par Yves de guerny en collaboration avec Philippebourdrel, 4ém édition, édition dahleb, Algérie , 2007, p100.

[4] كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

[5] عبد الله خي، معمر ناصري، " نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس 1954-1962"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد2، العدد8، سبتمبر 2018، ص 239.

طلبت السلطات الفرنسية من الجزائريين الالتحاق بها مع عائلاتهم وأموالهم وأسلحتهم على الساعة السادسة مساءا من نفس اليوم، وذلك بإعلامهم عن طريق نداءات ومنشورات ألقت بها طائراتها على سكان القرى والدواوير في منطقة الأوراس، بلغت حوالي 50000 منشور بهدف تنظيم عمليات عسكرية واسعة النطاق لمشط المنطقة والقضاء على المتمردين.[1]

وعلى إثر ذلك تمكنت في 29 نوفمبر 1954 من قتل قرين بلقاسم في أول معركة في الأوراس[2] مع قوات المظليين بقيادة العقيد ديكورنو، ونشرت الصحف الجثة كدليل على تحقيق القوات الفرنسية لإنجازات باهرة وهزائم للمتمردين حيث استشهد الفريق بأكمله الذي كان برفقته.[3]

كما شرع الجنرال جيلGillesفي تطبيق ما سماه بعمليات التطهير وأطلق اسما على عملياته كعادة المستعمرين، فسماها بعملية الفلاقة[4]، ضد المواطنين الأبرياء لكي لا يتصلوا بالثورة أو يؤمنوا بها.[5]

بها.[5]

وكذلك هو الحال مع الجنرال بول شاريير[6] قائد القوات الفرنسية في جزائر والتي يبلغ عددها 57500 جندي وضابط، والتي قام بتوجيهها لمنطقة الأوراس لدفن التمرد أين ولد، وأشرف على هاته العمليات قائد ناحية قسنطينة الجنرال سبيلمانspillman، والذي أعطى أوامر لجنوده بعدم اعتقال أي

[1] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص 50.

[2] عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس –الناحية الثالثة بوعريف–، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 110.

[3] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص 50.

[4] كان هذا المصطلح يردده أعداء جبهة التحرير الوطني وأعداء الثورة الجزائرية، وهو من الاطلاقات التي كان يراد بها ذم جبهة التحرير الوطني واظهاره للرأي العام الفرنسي والعالمي بمظهر كاريكاتوري متهمج حتى يرتاب الناس في شرعية الثورة الجزائرية. ينظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 65.

[5] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 83.

[6] هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر من أوت 1954 إلى غاية جوان 1955، ليخلفه الجنرال لوريو الذي وجد نفسه أمام تنظيم يزداد صلابة وقوة مع الوقت. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 212.

متمرد يقع بين أيديهم بل ينبغي قتله لأن الجيش لا يريد فتح سجون للمتمردين، وانما التصفية الجسدية لكل متمرد هي الأسلوب الناجح لردع السكان وتخليهم عن دعم ومساندة الثورة.[1]

وعلاوة على هذه الإجراءات قامت السلطات الفرنسية بتصعيد مجهوداتها الحربية من خلال القيام بسلسة من العمليات العسكرية الكبرى بدءا بعملية ألواس (Aloès) التي جرت في 30 ديسمبر 1954، بمشاركة أربعة ألاف جندي، ودامت هذه المعركة لمدة يومين.[2]

كما شهد جبل أحمر خدو بمنطقة الأوراس إلقاء قنابل مكثفة وآلاف الجنود المزودين بجميع الأسلحة لمشط المنطقة في 19 جانفي 1955، وسمي ذلك بعملية فيرونيك (véronique)، تشبيها بحركة القديسة التي تحمل نفس الاسم عندما مسحت وجه المسيح، والمقصود من ذلك التشبيه هو أن الجيوش الفرنسية تلقت الأمر بتفتيش المنطقة شبرا شبرا حتى لا يبقى فيها متمرد واحد.[3]

إلا أن نتائج هذه المعركة كانت مخيبة لأمال القيادة العسكرية الفرنسية وهو ما أكدته شهادة أحد الظليين الذين شاركوا فيها معقبا على نتائج العملية كالتالي " كانت قيادات الأركان غير راضية، فالنتائج التي تم الحصول عليها كانت هزيلة بالمقارنة مع الوسائل المستعملة، فقد تقرر توجيه ضربة قاسمة للثوار وهكذا كانت عملية الفيرونيك (véronique)التي لها كل الفيالق التي كانت مرابطة في الجزائر".[4]

لتتبعها في اليوم الثالث والعشرين من نفس الشهر عملية فيوليت (violette)، الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة (تازة وفوش)، والممتدة على حوالي مائتين وخمسين كيلومترا واستمرت العملية ثلاثة أيام[5]. ولسوء حظ القوات الفرنسية كانت هذه العملية أيضا مخيبة للأمال ولم تحقق أي نتيجة.

وبعد كل هذا أدركت السلطات الفرنسية بأن سياسة القمع التي انتهجتها منذ قرابة الشهرين عن اندلاع الثورة لم تجد نفعا، وأن الأساليب التي استعملتها لإرهاب الجماهير الشعبية وعزلهم عن الثورة باءت

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 406.

[2] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص 51.

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص ص 102، 103.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 101.

[5] محمد العربي لبيري، المرجع السابق، ص 103.

بالفشل، فالتجأت بعد ذلك لإرساء قواعد سياسة جديدة تتماشى مع الوضع المتأزم الذي تمر به البلاد[1]، كما رأت ضرورة استقدام مسؤول جديد إلي الجزائر لأن الوالي العام روجي ليونارد أثبت محدودية سياسته في الجزائر وبرهن عن عجزه في افشال ثورة الفاتح نوفمبر 1954.[2]

[1] مراد أعراب، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

**المبحث الثالث: تغيير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر**

إرتأت السلطات الفرنسية أنه من أجل متابعة سياستها وكسر الجمود في الجزائر، لا بد من ضرورة إستبدال شاغل منصب الحاكم العام في الجزائر روجي ليونارد، بشخص أكثر فرضا[1]، يتميز بالأفكار الليبرالية أو اليسارية وقوة الشخصية والتجربة في ميدان المقاومة المسلحة وله إلمام كبير بالاستراتيجية العمل الإرهابي، ليستقر الرأي على جاك سوستال[2] الرجل الذي يمتلك القدرات اللازمة.[3]

**1-تعيين جاك سوستال (jacques soustelle) واليا عاما على الجزائر:**

بعد أن تقرر إجراء تغيير الوالي العام في الجزائر والبحث عن خليفة لروجي ليونارد الذي أثبت أنه موظف جيد ويصلح لكل شيء سوى لإدارة شؤون الجزائر في وضعها الطارئ[4]، عين فرانس منداس جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر، حيث رأى فيه الرجل المناسب لتطبيق سياسته الجزائرية، نظرا لما كان يتمتع يه من شخصية قوية وتجربه عميقة اكتسبها خلال الحرب العالمية الثانية من خلال انخراطه في المقاومة السياسية ضد النازية[5] إلى جانب الجنرال ديغول.[6]

---

[1]Alistrehourne, op.cit,p109.

[2] اسمه الحقيقي بن سوسان (ben soussan) م أصله يهودي، ولد في مونتبولي (montpellier) بفرنسا بتاريخ 3 فيفري 1912، حاز سنة 1929 على الرتبة الأولى في مسابقة الدخول للمدرسة العادية العليا l'école normal supérier وتخرج منها أستاذ معتمد للفلسفة وعلم الأجناس وهو في العشرين من عمره، عين نائبا لمدير متحف الانسان musée de léhomme في باريس بفضل حصوله على شهادة الدكتوراه في علم الأجناس، كان يديره البروفيسور ريفي (paulrevet)، جعله ديغول محافظا وطنيا للاعلام بداية من 1942، ثم عينه في 1943 مسؤولا المكتب المركزي للاستعلامات والعمل (BCRA)، وبعد الحرب العالمية الثانية عين وزيرا للمستعمرات لسنتي (1945-1946). ينظر Alistrehorne, .ibid,pp109,110.

[3]Alistrehourne, idém,p109

[4] مراد أعراب، المرجع السابق، ص43.

[5]Alistrehorne, op.cit,p109

[6] رجل دولة فرنسي (1890-1970)، ارتبط اسمه بالجزائر من جهتين، أولا في الأربعينيات عندما عارض الإصلاحات وقمع مظاهرات ماي 1945، وثانيا من (1958-1960)، بقيادة الحرب ضد الجزائر بوصفه رئيس للجمهورية، عضو في رئاسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ثم رئيس لها في 3 أكتوبر 1943 والتي تحولت إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في 3 جوان 1944، للمزيد ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 171.

وبـذلك كلـف فـرانس منـداس mendés France وزيـر الداخليـة فرنسـوا ميتـران FrançoisMitterrandليتصل بجاك سوستال ويعرض عليه منصب الحاكم العام وهو ما حدث فعلا واستعجله في اتخاذ قراره حتى يتسنى لمجلس الحكومة مناقشة العرض في اليوم الموالي.[1]

فاستفسر جاك سوستال الوزير فرنسوا ميتران عن السياسة التي تنوي الحكومة الفرنسية اتباعها فأكد له مبادئ السياسة ملخصة في النقاط التالية:

- ✓ مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو افراط في نفس الوقت.
- ✓ اعداد خطة الإصلاحات.
- ✓ الحفاظ على الجزائر في اطارها الفرنسي.
- ✓ التعجيل في إجراء ترقية المسلمين إلى الوظائف والمسؤوليات والذي بدء فيه من قبل.[2]

وختم ميتران حديثه مع جاك سوستال قائلا " إن الحكومة ستضع كامل ثقتها فيك للتفكير والعمل" فقال سوستال " أمام ذلك لم أجد ما يبرر رفضي".[3]

والجدير بالذكر أن هذا الأخير قبل أن يمنح موافقته ارتأى أن يستشير رفيقه الجنرال ديغول في العرض الذي قدمه له كل من السيد منسي فرانس ووزير الداخلية فرنسوا ميتران، فاتصل به هاتفيا ليرد عليه الجنرال ديغول قائلا له لما لا؟ وحثه على قبول المنصب.[4]

وهكذا صادق مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة السيد منديس فرانس في 1 فيفري 1955 على مقترح وزير الداخلية فرنسوا ميتران والذي تضمن تعيين جاك سوستال حاكم عاما للجزائر.[5]

وصل جاك سوستال الحاكم العام الجديد إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955، بعد أن طمأنه صديقه القديم بورجيسمونري، الوزير الجديد للداخلية في حكومة ادغار فور اليمنية[6]، بأن منصبه في الجزائر مضمون ولا يوجد أي إشكال في الموضوع، فجاء يرتدي لباس مدني واستلم مهامه بدون استقبال

[1] JaquesSoustelle , aimée et souffranteAlgérie ,édition Plon, paris, 1956, p4.
[2] idém.

[4] AlistreHourne, op.cit,p110.

[5] كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 69.

[6] تشكلت في 24 فيفري 1955، بعد انهزام حكومة منديس فرانس في 6 فيفري 1955.

أو حفل رسمي مع رفض المعمرين التعامل معه[1]، ورأوا بأنه لا يستطيع أن ينال ثقتهم لأن منديس فرانس هو من عينه.[2]

حرص جاك سوستال في أول تصريحاته على أنه " لا يوجد أبدا مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن النية وحسن استعداد ولم يراع حله إلا الصالح العام فبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا، وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والإدارية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتظافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم، الاتحاد هو أول وسائل النجاح".[3]

مؤكدا على تمسكه بالجزائر الفرنسية وتهدئة الوضع، فعمل على تشكيل ديوانه من عناصر معتدلة الاتجاه، وذات خبرة وتجربة وتفتح في التعامل مع القضية الجزائرية ومتوافقة مع أهدافه ومراميه الاستعمارية، وهؤلاء الأعضاء هم السيد فاسونvincentmonteil، المتخصص في الشؤون الإسلامية، كلف بمهمة إيجاد قنوات اتصال مع الجزائريين والتفاوض معهم، والسيدة جيرمان تيونgermantillion، عالمة الأجناس والمتخصصة في القضايا البربرية، والتي أسندت إليها مهمة بناء المراكز الاجتماعية وتقديم المساعدات، كذلك جاك جويي J.J llet والذي عين كمدير للديوان العسكري، كما عين أحد مقربية على رأس جهاز الشرطة وهو هنري بول إيدو (Henry Eydoux).[4]

وبعد ذلك أخذ سوستال يحضر لبرنامجه من خلال الاستعلام عن أوضاع الجزائر، فعقد اجتماع مع الأمين العام للولاية العامة موريس كوتولي ومعاونيه لمناقشة الأوضاع العامة في الجزائر[5]، كما اطلع على تقرير هنري دومنيك رئيس بلدية قسنطينة الأسبق الذي بعث به إلى رئيس الحكومة والذي جاء فيه ما يلي: " إن أسباب الأول من نوفمبر تعرفها الإدارة جيدا ولكن لا يمكنها الاعتراف بأخطائها وتجاوزاتها، ولم تعرف كيف تقاوم النزوات اللامحدودة لأقلية قومية من كبار ملاك الأراضي، وحكمت البلاد خلال أكثر من مائة عام لصالح الكولون وحدهم، كان بإمكانها التخلص من هذا الطغيان خلال الثلاث سنوات

[1] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص 162.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 409.

[3] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص 66.

[4] Ferhat abbas, autopsied'une guerre, léaurore, présentation de abderhmane,alger-livres édition, alger, 2011, p96.

[5] كامل نصيف شعوب، " مشروع جاك سوستال 1955-1956"، حوليات أداب عين شمس، المجلد 47، العدد 4، ديسمبر ديسمبر 2019، ص 525.

التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لكنها لم تفعل، واليوم كذلك وجدت نفسها رهينة رجال داسوا على المبادئ، وقد جاءت بهم بفضل نايجلانليديوراالسياسة الجزائرية عن طريق تزوير الانتخابات وتزكيتها لهم".[1]

وانطلاقا من هذه الإطلاعات والاستعلامات شخص جاك سوستال المشكل في سياسة الميز الاجتماعي، باختلاف شروط الحياة واللامساواة وجاء بحل أطلق عليه الادماج (intégration)، متصور أن جوهر المشكل يكمن في وجود أخطاء في السياسة الفرنسية يجب العمل على تصحيحها خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين المجموعتين والفوارق الموجودة بين الوضع الاجتماعي، معربا في تصريحاته أنه لم يأت إلى الجزائر لخوض المعارك والاستعمار بقوة السلاح بل جاء لمساعدة السكان.[2]

**1-الإجراءات الاولى لجاك سوستال (jacques soustelle):**

تباينت سياسة جاك سوستال ما بين الإجراءات الإصلاحية من جهة، والإجراءات القمعية من جهة أخرى، والتي تهدف في مجملها إلى القضاء على الثورة واحتوائها وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

**أ-التفاوض مع شخصيات مهمة من الجزائريين :**

فكانت البداية مع أول مسؤول عن الثورة في الأوراس مصطفى بن بولعيد عند إلقاء القبض عليه في الحدود التونسية في 14 فيفري 1955، حيث تنقل مباشرة فنسان مونتاي بأمر من الحاكم العام جاك سوستال لمقابلته، وتم ذلك في 16 فيفري 1955.[3]

فكشف مصطفى بن بولعيد في حواره مع الرائد فانسان مونتاي عن أهداف الحركة الثورية وقضية الشعب الجزائري، مشير إلى تجاوزات الجيش الفرنسي في الأوراس، كما طلب منه أن تسحب هذه القوات من هناك، ويتم العفو عن السجناء السياسيين.[4] وان كانت هذه المفاوضات لم تنجح.

---

[1] المرجع نفسه، ص 525.

[2] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص 69.

[3] Farhat abbes, op.cit, p

[4] مراد أعراب، المرجع السابق، ص 58.

إلا أنه على الرغم من فشل أول تجربة، كلف جاك سوستال مرة أخرى الرائد مونتاي بالتفاوض مع شخصيات ذات وزن من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمثال بن يوسف بن خدة[1] عن المركزيين وعبد الرحمان كيوان[2] ومولاي مرباح عن المصاليين، فكان اللقاء معهم في سحب سركاجي في نهاية شهر فيفري 1955 فخاطبهم قائلا " فرنسا ستفاوض ومن ذات يوم لكن ليس مع القتلة بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية".[3]

وعلى إثر فشل الرائد فانسا نونتاي في التفاوض مع الشخصيات المسجونة وعدم القدرة على تحقيق النتائج المنتظرة، واصل عمله الاستعلامي مع الوطنيين، وحصل على وافقة الحاكم العام سوستال ليجمع عدد من الشخصيات الوطنية المعروفة بإعتدالها، والتي كانت نشط في تشكيلات سياسية تقليدية أو منظمات اجتماعية، في اجتماع سري مع سيادته.[4]فالتقى بكل من:

- ✓ الشيخ خير الدين، نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- ✓ الدكتور أحمد فرنسيس، مسؤول عن الاتحاد الديمقراطي، والذراع الأيمن لفرحات عباس.
- ✓ الحاج محمد شرشالي، الذي روج أنذاك بأنه يمثل المركزيين في ذلك الاجتماع.
- ✓ الأستاذ وقواق، أحد مقربي مصالي الحاج.[5]

إلا أن هذا اللقاء انتهى هو الأخر دون التوصل لأي نتيجة مع هاته الشخصيات. ولاتمام سلسلة اللقاءات والمفاوضات، رتب فانسان مونتاي لقاء أخر بين الحاكم العام جاك سوستال ورئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 2 أفريل 1955، وفي هذا الصدد قال سوستال لفرحات عباس " لقدناضلت طوال حياتك في سبيل المساواة في الحقوق، والاندماج في النظام الكولونيالي، فنحن اليوم على

[1] ولد في 25 فيفري 1923 بالبرواقية، كان أبوه قاضيا، ناصل وهو صغيرا في صفوف الكشافة الاسمية ثم في صفوف الحركة الطلابية، ثم في صفوف حزب الشعب الجزائري السري 1943، شارك في المؤتمر السري في 15 فيفري 1947، خلف لدول حسين في منصب الأمين العام في أوت 1951، للمزيد ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 70.

[2] ولد بالجزائر سنة 1925، أتم دراسته بمراحلها الثلاث، وفي المرحلة الجامعية شغل منصب أمين عام جمعية الطلبة المسلمين المغاربة من 1946 إلى 1948، بدأ عمل المحاماة سنة 1947 وأصبح مسؤولا عن الدفاع على المناضلين، انضم إلى الجبهة سنة سبتمبر 1955، ينظر: محمد عباس، المرجع السابق، ص 132.

[3] مسعود عثماني، الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 275.

[4] مراد أعراب، المرجع السابق، ص 61.

[5] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 274.

استعداد لتلبية هذه المطالب..."، ورد عليه فرحات عباس قائلا: " إن زمن الإصلاحات قد ولى بدون رجعى".[1]

**ب-إعلان قانون حالة الطوارئ بالجزائر (état d'urgence)**

بعد أن اشتد لهيب التحريرية، واستحال على رجال الإدارة الفرنسية أن يتغلبوا عليها، لجأوإلى الاستعانة بقوانين إضافية جديدة، خاصة وأن عمليتي فيرونيك وفيوليت لم تحقق النتائج المرجوة منها، وهي القضاء الثورة في المهد وبذلك وافقت الحكومة الفرنسية على طلب الحاكم العام جاك سوستال والمتضمن اصدار قانون حالة الطوارئ.[2]

ونشرته الصحافة الصادرة بتاريخ 19 مارس 1955، في شكل بيان من وزارة الداخلية جاء فيه ما يلي: " أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية، ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملائمة، مع أحداث تعد كارثة عمومية ن شأنها أن تعرض الأمن للخطر، وأن تمس بالسيادة الوطنية".[3]

والحقيقة أن حالة الطوارئ هي ذاتها حالة الحصار لأنها تتضمن إجراءات تقتضي على الحريات الفردية، ومن بين هذه الإجراءات:

- اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية
- إقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين وأبعادهم من ديارهم بقصد عزل الثوار.
- إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة.

[1] محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) دوغول... أحداث قضايا-شهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 316.

[2] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص ص 160، 161.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 104.

- تحديد إقامة الأشخاص، وعدم السماح لهم بالتنقل إلا بعد الحصول على إذن من السلطات الأمنية.[1]

والجدير بالذكر أن قانون حالة الطوارئ حدد في البداية بستة أشهر قابلة للتجديد لتعيد بتاريخ 7 أوت 1955، قرار أخر بتمديده لستة أشهرا إضافية، وبموجب قرار 28 أوت 1955 تم تمديده على كامل التراب الجزائري، بعد ما شهدته منطقة الشمال القسنطيني من هجومات وعمليات في 20 أوت 1955.[2]

ولعله من المفيد أن نؤكد بأن قانون حالة الطوارئ قد سمح للإدارة والجيش الفرنسي بإرتكاب تجاوزات كبيرة من جهة، وساهم في توسيع المد الثوري أكثر من احتوائه من جهة أخرى.[3]

**ج-إقامة المحتشدات (مراكز الإقامة):**

كان من بين الإجراءات التي صاحبت قانون حالة الطوارئ، ودخلت حيز التنفيذ بمجرد تطبيقه هي إنشاء المحتشدات[4]، في إطار المادة السابعة من القانون والتي تشير أنه بإستطاعة وزير الداخلية في جميع الحالات والحاكم العام، أن ينفيا إلى أي دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد، كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام.[5]

وقد استخدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية مسميات كثيرة للمحتشدات خلال الثورة نذكر منها: إعادة التوطين (recasement)، تجميع السكان (regroupement) بالإضافة إلى حصر السكان

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 411.

[2] مراد أعراب، المرجع السابق، ص 75.

[3] محمد شبوب، محمد بن موسى، " سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، جوان 2019، ص 25.

[4] المحتشدات هي مستوطنات غير طبيعية، تضم وطنيون غير مدانيين، قضائيا، أقيمت في أماكن حددتها السلطات الاستعمارية، تحيط بها الأسلاك الشائكة، يقيم فيها جزائريون هجروا غصبا من أراضيهم، فرضت عليها دراسة مشددة، بهدف عزل الشعب عن الثورة، وبالتالي قطع كل أشكال الدعم عن المجاهدين للحيلولة دون قيامهم بمهاجمة المصالح والمنشآت الاستعمارية، وقد عرفت هذه المحتشدات محليا باسم السلك نظرا للأسلاك الشائكة المحيطة بها. ينظر: بختاوي قاسمي، المحتشدات ومراكز التعذيب شهات حية من منطقة صبرة -تلمسان-الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر، 2012، ص 221.

[5] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 106.

(ressersement)، إلا أن التعدد في الأسماء لا يعني شيء، ما دام هدف السلطات من إنشاء هذه المراكز لا يتغير بتغير الاسم.[1]

ومن هذا المنطلق فإن السلطات الاستعمارية كانت تهدف من وراء هذه المراكز إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ عزل جيش التحرير الوطني (ALN) عن مصدره الأساسي وهو الأوساط الشعبية.
- ✓ منع التحاق هؤلاء الأنصار من الشعب بالثورة.
- ✓ ترهيب السكان وبث الخوف والهلع في نفوسهم حتى يصبحوا تابعين للإدارة الاستعمارية.
- ✓ تفكيك الروابط الاجتماعية عن طريق تفكيك القبائل والعروش.
- ✓ عزل سكان القرى والأرياف وجعلهم تحت المراقبة المشددة.[2]

وحتى يسهل على السلطات الاستعمارية مراقبة المقيمين في المحتشدات والسيطرة على تحركاتهم، إلى جانب التعرف عليهم في حالة الاختفاء، قامت بإصدار بطاقات تعريفية لهم.[3]

**د-مبدأ المسؤولية الجماعية (la responsabilité collective)**

بالتزامن مع تطبيق قانون حالة الطوارئ وإنشاء المحتشدات عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، الذي يفسره بعض الخبرات بأنه يعني القاء القبض على جميع رجال القرية، ثم يسجنون في المحتشد إذا قام المجاهدون بعملتخريبي على مقربة من تلك القرية.[4]

أما الجنرال بوفر (beauffre) فكان يرى أنه يجب هدم القرية بأكملها في حالة ما إذا أعدم جندي فرنسي واحد في تلك القرية.[5]

---

[1] علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط –الحديث–المعاصر)تاريخية، ج2، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص 308.

[2] نادية قراوي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية في منطقة مستغانم 1945–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران – أحمد بن بلة، 2019/2018، ص 364.

[3] علي العبيدي، المرجع السابق، ص 309.

[4] محمد شبوب، محمد بم موسى، المرجع السابق، ص 235.

[5] المرجع نفسه، ص 235.

وفي هذا السياق ذكر المؤرخ الإنجليزي أليستر هورن Alister –Hourne في كتابه تاريخ الثورةالجزائريةأنه بتزايد ضغط المستوطنين، وجد جاك سوستال نفسه مجبرا على قبول معايير جديدة قاسية جدا، لتعويض النقص في العمليات الكبرى التي لم تحقق النتائج المرجوة منها، في القضاء على الثورة.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن حالة الطوارئ وإجراءاتها المرافقة كانت تهدف جميعا لعزل الثورة عن الجماهير الشعبية، إلا أنها حققت نتيجة معاكسة، وكانت مراكز جيدة للتكوين السياسي ونشر الوعي، حيث نجد معظم المعتقلين التحقوا بالثورة فور الإفراج عنهم.[2]

[1] Alistair Horrne , op. cit, p 117.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 107.

# الفصل الثاني: الشعب الإدارية المتخصصة وسيلة لإحتواء الثورة

## المبحث الأول: الخلفية التاريخية لفكرة الشعب الإدارية المتخصصة (les sections administrative spécialisées)

أمام إشتداد الثورة وعدم قدرة السلطات الفرنسية على احتوائها، عمل الحاكم العام جاك سوستال (jaques Soustelle) على إيجاد تجربة أكثر فعالية، لأجل تهدئة الأوضاع والسيطرة عليها، بالإضافة إلى عزل الشعب عن الثورة، فجاءت بذلك تجربة الشعب الإدارية المتخصصة (SAS).

ويبدو أن فكرة الشعب الإدارية المتخصصة لم تكن تجربة مستحدثة أو وليدة الصدفة، وإنما تستند إلى تجارب طويلة في إدارة الشؤون الأهلية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وخاصة تجربة المكاتب العربية[1] خلال القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى تجربة المصلحة الخاصة بالشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى.[2]

فبخصوص تجربة الشؤون الأهلية في الجزائر، تأسست أول هيئة في المكاتب العربية بقيادة الجنرال دو روفيقو(**Do Rovigo**)[3] الحاكم العام بالجزائر سنة 1833، و سميت بالديوان العربي و يطلق عليها مصلحة الشؤون العربية، اعتمدت هذه الهيئة على مترجمين مختصين في الشؤون العربية للاتصال برؤساء القبائل، و طمأنتهم بان الإدارة الفرنسية لا تنوي إلحاق الضرر بهم في حالة ما إذا

---

[1] جمع كلمة المكتب العربي و حسب فرديناند هيقونيت (hygonet) هو : "حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن القطر الجزائري منذ 1830 والسكان المحليين الذين يقطنون البلاد من قبل و لا يزالون إلى الآن" ينظر : عبد القادر سلاماني، "دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر"، مجلة البدر، العدد 03 ، مارس 2011، ص 70 .

[2] كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 159.

[3] ولد في 26 افريل 1774، كان وزيرا للشرطة قبل مجيئه إلى الجزائر، وحل بالجزائر في ديسمبر 1831، تميز بالعنف فاشتدت المقاومة في عهده، كان له دور بارز في تنظيم الجيش خاصة الحرس الوطني الذي اكتمل تنظيمه في 21 سبتمبر 1832، ينظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن العشرين (شخصيات، أماكن، أحداث، معارك)، منشورات ألف للوثائق، الجزائر، 2020، ص 102.

تعاونوا معها، و لعل أول شخصية عينت لهذا المنصب النقيب لامورسيير(**La morcière**) [1]الذي أعطى دفعا قويا لهذه المصلحة للدعاية من أجل سياسة التوسع الاستعماري .[2]

وفي سنة 1837 تحولت هذه الهيئة إلى إدارة للشؤون العربية بقيادة الرائد بيلسيي(**Pélissier**)،[3] وكانت مسؤولة عن عملية الاتصال للرؤساء القبائل، والتفاوض معهم وإقناعهم بالتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي مقابل احترامها لأساليب عملهم وعاداتهم وتقاليدهم.[4]

و بمجئ الجنرال بيجو( **Bugeaud**)[5] الذي الذي كان يرغب في بسط نفوذ الاستعمار الفرنسي على كامل القطر الجزائري، حدثت تطورات جديدة في مسالة الإدارة و غيرها، بذلك ثم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية في 16 أوت 1841 برئاسة الضابط دوماس(**Doumass**) إلا أن الإدارة لم تعد تفي بمتطلبات الاستعمار نتيجة توسعه في الكثير من الأقاليم[6] .

ومن هذا المنطلق قرر الجنرال بيجو تأسيس المكاتب العربية بصفة رسمية في شهر فيفري 1844، وذلك بوضع هياكل إدارية لإخضاع الجزائريين، كما تم تقسيم هذه المكاتب على مستوى القياد

---

[1] ولد في 5 فيفري 1806 بنونت، حكم في الجزائر مقاطعة وهران سبع سنوات، وقدم مع بيد ومشروعا عام 1848 لاستيطان بوهران وقسنطينة، كما أنهى مهمته في الجزائر بالقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، توفي سنة 1865، ينظر: المرجع نفسه، ص 147.

[2] عبد القادر سلاماني ، المرجع السابق، ص 70 .

[3] ابن لفلاح فرنسي، ولد عام 1794، دخل سنة 1814 إلى مدرسة سان سير العسكرية، شارك في الحملة على الجزائر عام1830 وحصل على ترقية في 2 أكتوبر من نفس الشهر، غادر الجزائر في 1831 ليكلف بمهام أخرى ليعود إليها في 1839 مكلفا بإدارة مدينة وهران لمدة 3 سنوات، وفي سنة 1842 تمت ترقيته إلى رتبة كولونيل، كما شارك سنة 1844 في معركة أسيلي بالمغرب، أصبح سنة 1851 حاكما عاما للجزائر بالنيابة. ينظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 67.

[4] Victor foucher,les bureaux arabes en algérie, librair interntionale, paris, 1858 , p12.

[5] ولد في 15 أكتوبر 1784، عين حاكما للجزائر من 29 ديسمبر 1840 – 29 جوان 1847، حصل على لقب مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843، توفي في 10 جوان 1849، ينظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص62.

[6] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 16.

العسكرية إلى إدارة فرعية بالمقاطعات الثلاث الموجودة بالجزائر[1]، ونجد أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف من وراء تأسيس المكاتب العربية إلى ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية وتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ العمل على إخضاع القبائل للسلطة الفرنسية.
- ✓ مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم.[2]
- ✓ بالإضافة إلى جمع المعلومات التي تهم جيش الاحتلال الفرنسي لتقوية نفوذه من خلال إحصاء الأراضي الزراعية والتعرف على التنظيمات الاجتماعية وتحديد نوعية المداخل المالية.
- ✓ العمل على تفكيك وحدة الشعب الجزائري.[3]
- ✓ استخلاص الضرائب والتقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.
- ✓ تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي.
- ✓ مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.[4]

وعموما فإن الإدارة الفرنسية هدفت من خلال هذه الإدارة إلى التعرف على بنية المجتمع الجزائري، ومواطن قوته وضعفه لضرب وحدته وإنهاك قواه للتخلي عن المقاومة الشعبية.[5]

وقد بلغ عدد المكاتب العربية خلال سنة 1841 في الجزائر 21 مكتبا، ثم تضاعف ليصل سنة 1865 إلى 46 مكتبا موزعة في المقاطعات الثلاث، حيث أنشئ 14 مكتبا وثلاثة ملحقات في مقاطعة الجزائر، و12 مكتبا وملحقة واحدة في وهران، إضافة إلى 15 مكتبا وملحقة واحدة في مقاطعة قسنطينة، ثم إرتفع العدد خلال سنة 1870 إلى 49 مكتبا، وكان يشرف على هذه المكاتب 200 ضابط في المقاطعات الثلاث.

[1] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 176.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 18.

[3] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 72.

[4] Salah ferkous,Apercu de l'histiore de l'algérie des phéniciens Alindépendance 841 av.j.c/1962,traduit par ben amor salah, dar el-ouloum,algérie,2007,p209.

[5] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 73.

والجدير بالذكر هنا هو أن المكاتب العربية كانت تعد همزة وصل بين الأهالي والقيادات العليا في مختلف المجالات، وهو ما كان له إنعكاسا إيجابيا في تحقيق الأمن والإستقرار، وإقصاء المقاومة،[1] إلا أن المعمرين ناصبوها العداء وقاموا بحملات دعائية ضدها وتحميلها مسؤولية كل ما يجري في القطر الجزائري من الفوضى والكوارث التي سادت البلاد، وتراجع القضاء وحالة الإنحلال الخلقي التي مست موظفيها، كما اعتبروها السبب الأول والأخير في دفع الأهالي نحو الثورة. [2]

فقد كتبت "جريدة المستقبل الجزائرية" الصادرة بوهران في هذا الصدد: "**إليك أتجه أيتها المكاتب العربية المحرضة على إندلاع ثورات الأهالي إليك استخدم نعوتا لدسائسك التي ظهرت للعيان على أنك تخونين الوطن.**"[3]

وهكذا بمجرد سقوط الإمبراطورية الثانية(1852- 1870) و إنهزام نابليون الثالث و اعتقاله من طرف الألمان، تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر، و 10 نوفمبر 1870، و تحويل المناطق التابعة لها إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني، الذي يوجد بين يدي المعمرين في المقاطعات الثلاثة .[4]

إلا أن فكرة المكاتب العربية لم تمت، بل بعثت في حلة جديدة في المغرب الأقصى، حيث تم تأسيس مصلحة الإستعلام لقيادة أركان جيش الإنزال سنة 1907 بالدار البيضاء، ثم أصبحت هذه المصلحة تتمتع بالإستقلالية تحت قيادة القائد سيمون(**Simon**) سنة 1909، ثم أعيدت تسميتها بمصلحة شؤون الأهالي خلال سنة 1926.[5]

---

[1] فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري الجزائري 1844-1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 366.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 132.

[5] قريقور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955-1962، ترجمة: م جعفري، منشورات منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 17.

بلغ عدد مصالح شؤون الأهالي بالمغرب خلال سنة 1913 أربعة و سبعون( 74) مصلحة، ليرتفع عددها إلى 123 وحدة خلال سنة 1953، و كانت هذه المصالح تقوم بمراقبة تشريع الشرفاء و القياد و الباشاوات، بالإضافة إلى انشغالات إدارية، و العمل الاقتصادي و البحث عن المعلومات، و كذا مراقبة شيوخ القبائل.[1]

هكذا و من هذا المنطلق فقد كانت الشعب الإدارية المتخصصة الوريثة الأمينة لتجربة عمرها مائة و عشرون( 120) عاما، من نشاط المكاتب العربية التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين في الجزائر، و مصلحة الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى.[2]

وتعتبر الشعب الإدارية المتخصصة أحد أعمدة سياسة التهدئة، والمثل الحقيقي لسياسة إدماج الجزائر في فرنسا من خلال مهامها المدنية والعسكرية، التي كانت تهدف من ورائها إلى تحقيق المثالية في جعل الجزائريين مواطنين مثل الفرنسيين.[3]

في حين يعتبر الكاتب الإنجليزي **إيف كوربير** الشعب الإدارية بأنها:" **قلب فرنسا الذي ينبض في كل دوار** ".[4] إضافة إلى ذلك هي مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد، يقودها مجموعة من الضباط الفرنسيين يعرفون بإسم ضباط الشؤون الأهلية متكونين في المعاهد، وهم متخصصون في الدعاية وعلم النفس والشؤون الجزائرية، يتقنون التكلم باللغة العربية واللهجات المحلية.[5] كما تعتبر في نفس الوقت تنظيمات شبه عسكرية تسهر على تنفيذ أوامر وتعليمات الإدارة الاستعمارية وشرحها، وتنظيم الحالة المدنية، وفرض النظام، وتتكون هذه الشعب من عدة مصالح هي: مصلحة الحالة المدنية، مصلحة الإستعلامات، الإدارة، المصلحة السيكولوجية، مصلحة الدعاية، مصلحة التنشيط.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص 17.

[2] كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 161.

[3] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 11.

[4] Yves courrière ,la guerre d'Algérie, le temps de léopard 1955- 1957 ,édition fayard ,paris ,1969 ,p 97 .

[5] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 96.

[6] المرجع نفسه، ص 96.

## المبحث الثاني: ظروف إنشاء الشعب الإدارية المتخصصة

حتى نستطيع فهم كيف نشأت الشعب الإدارية المتخصصة، لابد من الرجوع إلى الظروف التي ساهمت في ذلك، بالإضافة إلى التعرف على الشخصيات التي كان لها دور فعال في هذه التجربة.

والتي كان في مقدمتها الحاكم العام جاك سوستال، تلك الشخصية التي جمعت بين تجربة المصالح السرية لفرنسا الحرة التي علمته طرق إيجاد المعلومة، وتجربة علم الأعراق البشرية الميدانية، إضافة إلى تجربته المكسيكية عندما سافر سنة 1932 إلى المكسيك ومشاركته في حركة الأهالي بمبادرة من حكومة ميكسيكو، حيث كان المعلمون والمساعدون الاجتماعيون الأساتذة ينتقلون من قرية إلى قرية لمساعدة وتربية الهنود بهدف دمجهم في الطائفة المكسيكية.[1]

كما دعى الجنرال "**جورج هيرتز**" خلال لقائه مع فرسنوا متيران في 24 أكتوبر 1954، إلى إجراء إصلاحات سياسية وأبلغه باحتمال حدوث ثورة شرق مقاطعته، وفي هذا الصدد نستحضر قول هذا الأخير: "**أخبرته أن القضية على درجة من الخطورة وعلى الحكومة أن تسارع إلى إجراء إصلاحات سياسية، وتعطينا وسائل عسكرية وإلا ازدادت الأوضاع سوءا، ورد علي الوزير قائلا: أتظنون ذلك؟ سنرى سنرى.**"[2]

كما طالب الجنرال شيريار(**cheriere**) بتدعيم القوات الفرنسية بفيالق إضافية، ومع نهاية سنة 1954 وبداية سنة 1955 دعت ثلاث شخصيات فرنسية إلى إجراء إصلاحات سياسية وإنشاء مكاتب عسكرية مختصة في المسائل الإسلامية.[3]

---

[1] قريقور ماتياس المرجع السابق ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] نور الدين عسال، "المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المختصة أنموذجا 1955-1962" المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 90.

وفضلا عن ذلك تعد تجربة شؤون الأهالي بالمغرب الأقصى عاملا حاسما في ظهور الشعب الإدارية المتخصصة، كيف لا وهناك شخصيتان ضمن المساهمين فيها قريبتان جدا من الحاكم العام جاك سوستال،

وهما الرائد فانسون مونتاي **(vicient Monteil )**[1] رئيس ديوانه العسكري، و الجنرال غستون بارلانج **(G.Perlange)** القائد المدني و العسكري لمنطقة الأوراس **Commandant civil et militaire de Aurès)**[2].

ويضاف إلى كل ذلك تجربة الهند الصينية التي تمثل إخفاق حرب تقليدية جرت بدون السكان، و كان من بين الفاعلين في هذه الحرب الجنرال كونستانس**(constance )**الذي كلف بمهمة تكوين ضباط على عجل متخصصين في الشؤون الأهلية، و إعداد منظومة لإقامة أربعمائة (400) فرقة إدارية متخصصة في مناطق التهدئة.[3]

دون أن ننسى المشكلات التي شخصها جاك سوستال والتي كانت سببا في ظهور التنظيم الجديد **(الشعب الإدارية المتخصصة)** والمتمثلة في:

- ✓ سوء تسيير الجزائر تحت نظام البلديات المختلطة، التي كان يسيرها محافظون بمساعدة موظفون مسلمون، و يقول سوستال في هذا الصدد:" **كانت الإدارة تطفو على سطح بحر عميق مثل زورق بدون ربان...** " .[4]
- ✓ فشل العمليات العسكرية الكبرى التي شنها الجيش الفرنسي على معاقل جيش التحرير الوطني في مختلف المناطق، التي انتقدها فوجور قائد الأمن في الجزائر بقوله:" **كنا نبعث بوحدات لتدمير القرى، ونقصف بعض المناطق، إنها بمثابة استخدام المهراس لتحطيم حشرة**".

---

[1] ولد في 1913، رئيس الديوان العسكري لسوستال 1955، خريج مدرسة سان سير العسكرية، التحق بالقوات الفرنسية الحرة حيث عمل في هيئة الأركان الخاصة للجنرال ديغول، ثم خدم فيها بعد بالهند وكوريا برتبة رائد، التقى بأحمد بن بلة في السجن، وأطلق سراح بن خدة، وقدم لجاك سوستال في 28 مارس 1955 كل من الشيخ خير الدين واحمد فرانس والسيد دقواق والحاج شرشالي. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 355.

[2] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

[4] المرجع نفسه، ص 26.

- ✓ نقص المعلومات الضرورية لنجاح أية معلومة عسكرية، وذلك بسبب غياب العلاقات مع السكان فلم يعد هناك اتصال بين الحاكم والسكان المحليين.[1]

وإنطلاقا من كل هذه الظروف و المسببات تجسدت فكرة الشعب الإدارية المتخصصة لأول مرة في 30 أفريل 1955، عندما أنشا الحاكم العام جاك سوستال(**jaques Soustelle** ) قيادة مدنية وعسكرية في منطقة الأوراس، وعين الجنرال بارلانج لقيادتها،[2]و قد حول هذا المنصب للواء الإشراف على جميع السلطات المدنية و العسكرية بما فيها الإدارة و الشرطة و كل الفرق العسكرية الموجودة بالناحية الشرقية.[3]

كما كلفه جاك سوستال بتفعيل عملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشؤون الأهلية و9 ضباط من الشؤون الصحراوية، كان بارلانج قد استقدمهم من المغرب بعد أن اجروا تكوينا قصير المدى يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحددة.[4]

وفي 5 سبتمبر 1955 صدر مرسوم يدعو إلى ضرورة إنشاء جهاز العمل الإداري والاقتصادي وهو القاعدة الأساسية لمكاتب ضباط الشؤون الأهلية، بهدف دراسة وتطوير كل الإجراءات الكفيلة بإخضاع السكان، وتطبيقها في النواحي التي عرفت نشاطا ثوريا، وأسندت مهمة هذا الجهاز الى السيد فروليك(**vrolyk**).[5]

---

[1] نور الدين عسال، المرجع السابق، ص 91، 92.

[2] بوبكر حفظ الله ، " إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة في الاوراس من خلال تقرير الجنرال بارلانج"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ،العدد 7، ديسمبر 2011 ،ص 210.

[3] عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص 154.

[4] المرجع نفسه، ص 154.

[5] نور الدين عسال، المرجع السابق، ص 91.

وبعد أن قدم الجنرال بارلانج[1] نتائج العملية للحاكم العام جاك سوستال، فرغم بساطتها إلا أن هذا الأخير قرر تعميم التجربة على كامل القطر الجزائري، لتظهر بذلك الشعب الإدارية المتخصصة **(Les sections administrative spécialisées)** بصفة رسمية في الريف، ثم أنشأت بعد ذلك الشعب الإدارية الحضرية(**Les sections administrative urbaines** ) في ضواحي و أنحاء المدن التي يتجاوز عدد سكانها 100.000 نسمة، طبقا للقرار الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1956، ثم عزز حضور هذا النوع بقرار 27 جويلية 1957، الذي نص على إنشاء الشعب الإدارية الحضرية **(SAU)** في ضواحي و شوارع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 30.000 نسمة.[2]

وقد تزايد عدد هذه الشعب من 30 مكتبا إلى 490 مكتبا ما بين شهر ماي 1955، وديسمبر1956، أي ما يعادل إنشاء 23 شعبة شهريا، ومن شهر جانفي 1957 إلى شهر جويلية 1958 وصل عددها إلى 590 شعبة، ما يعادل إنشاء خمسة فرق شهريا، كما تشير الإحصائيات الفرنسية أن العدد سيرتفع خلال 28 أكتوبر 1961 إلى 738 مصلحة.[3]

أما فيما يخص العاملين بهذه الشعب من العسكريين والمدنيين فقد وصل عددهم إلى 24750 موظفا موزعين كالآتي:

- ✓ الضباط العاملين والإحتياطيين:717 عنصرا.
- ✓ صف الضباط: 566 عنصرا.
- ✓ المجندين: 532 عنصرا.
- ✓ الملحقين من المدنيين: 3700 مدني.

---

[1] ولد في 24 أوت بمدينة بايون الفرنسية ، تطوع في الجيش الفرنسي و هو في عمر الرابعة عشر شارك في الحرب العالمية الأولى، رقي إلى ضابط الشؤون في المغرب و خلال الحرب العالمية الثانية شارك في الحملة على إيطاليا بالفيلق الخامس من فرق الطابور، عاد إلى المغرب وأشرف على قيادة فرق القوم ثم مفتشا في المصالح الخاصة ،رقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود الجزائرية، و في ماي 1955 أصبح تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر، و أصبح مشرف على ناحية الاوراس فمارس مختلف أنواع التشريد و القمع و الحرب النفسية حتى القتل، أسس المصالح المختصة ،و في عام 1956 عين عاملا على عمالة الأوراس ،إستقال من الجيش عام 1960، توفي سنة 1972. ينظر : سهام بن عليمة المرجع السابق ص 97 .

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 132.

[3] عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص 155.

✓ المخازينة والحركى: 20189 عنصرا.[1]

أما بالنسبة لتشكيلة الشعب الإدارية المتخصصة فقد كانت كل شعبة تتشكل من:

- ضابط المصلحة: وهو رئيس المصلحة.
- نائب المصلحة: وهو في أغلب الأحيان من العسكريين برتبة ضابط صف.
- ثلاثة ملحقين من مصلحة الشؤون الجزائرية مهمتهم الإشراف على الترجمة والمالية والاتصال.
- عدد من المجندات الفرنسيات أو المساعدات الإجتماعيات مهمتهم التقرب من الجزائريات وإدماجهم في الحياة الأوربية.
- مفرزة لحماية الشعبة وموظفيها، مشكلة من عناصر المخزن ويتراوح عددهم ما بين 30 إلى 50 عنصرا.[2]
- بالإضافة إلى عتاد مادي يتمثل في مجموعة من السيارات والشاحنات، جهاز إرسال، واستقبال كمية من الأسلحة والذخيرة.

وفي غالب الأحيان تقوم الحامية العسكرية القريبة من الشعبة بتزويدها بطبيب أو مدرس أو مدرب، إلا أن هذا العدد من الموظفين لم يكن ثابتا وإنما يخضع لعدة اعتبارات مثل استتباب الأمن والعزلة وكذلك وجود مركز الشعبة بالقرب من التجمعات السكانية.[3]

ما تجدر الإشارة إليه هو أن الشعب الإدارية المتخصصة كانت تتواجد في أماكن اختيرت بعناية فائقة، حيث نجدها في المزارع المحصنة والمداشر والقرى وحتى في البنايات التي أعيد تهيئتها.[4]

وفي حالات أخرى بنيت لها أبراج خاصة، وصل عددها حوالي 270 برج سير من قبل 700 فرقة من الشؤون الأهلية، وتضم هذه الأبراج في غالب الأحيان مجموعة من المصالح مثل مدرسة، مركز

---

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة التحريرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 176.

[2] François – xovier hautreux, la guerre d'Algérie des harkis 1954-1962, édition Perrin France, 2013, p 52.

[3] عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص 157.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 177.

تدريب، قاعة المعاينة والعلاج موضوعة تحت إمرة طبيب، وكالة بريدية، سوق، سكنات عائلية لسلك الموظفين، ومركز إداري وفلاحي. [1]

كما تحدث قريقور ماتياس عن شروط التوظيف فحتى يصبح الإنسان ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة يجب أن يكون متطوعا و يقدم طلبا للقيادة العسكرية و إلى الحكومة العامة في الجزائر، و يكون التجنيد ضمن الضباط العاملين أكثر من الاحتياطيين، فالنشرة التي صدرت في الثلاثي الأول من عام 1958 ، توضح شروط التسجيل و تعويضات ضباط الفرق الإدارية المتخصصة، فللضابط بالموقع تعويض الرتبة ب 24960 فرنك، و ما إن يصبح ضابطا يحصل على تعويض الشؤون الجزائرية الذي يرتفع حسب الرتبة ما بين 9000 و 18000 فرنك مع تعويض التمثيل 5000 فرنك.[2]

أما بالنسبة لضابط الاحتياط يجب عليه أن يتحول إلى وضعية" **ضابط احتياط في حالة عامل CRSA، الفترة** تتراوح ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات قابلة للتجديد، محددة بخمسة عشرة سنة من الخدمة، ويتقاضى ضابط الاحتياط نفس التعويضات التي يتقاضاها الضابط العامل.[3]

لكن بعد أن لاحظت السلطات الفرنسية عدم تحفز الكثير من هؤلاء الضباط عن الاستمرار في هذا العمل، رغم الامتيازات المادية الممنوحة لهم، تخلت عن مبدأ التطوع المعتمد، وفتحت المجال أمام الاحتياطيين للالتحاق بهذه المناصب، وقبول كل اللذين يتقدمون بالطلب دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأشخاص.[4]

وفي هذا الصدد يذكر على كافي أن الشعب الإدارية المتخصصة حاولت تجنيد الكثير من الشباب الجزائريين في صفوفها، وذلك عن طريق الاتصال الدائم، كما كانت توحي لهم بأنهم معرضين

[1] المرجع السابق، ص 178.
[2] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 35.
[3] المرجع نفسه، ص 36.
[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 178.

للتمييز من طرف جبهة التحرير الوطني، وفعلا نجحت في ذلك فجنود كانوا مخلصين للثورة انقلبوا بدافع القلق والاستياء.[1]

وقبل أن يلتحق الموظفين بمراكز عملهم يتلقون تكوينا إداريا متخصصا، و يوجد نوعين من التكوين هما تكوين طويل المدى و يعنى به الضباط الراغبين في العمل مطولا في الشؤون الجزائرية، و يدوم سنة كاملة يكتسب فيها الضباط معارف في اللغة العربية و القبائلية و علم الاجتماع الإسلامي،[2] أما النوع الثاني فيدوم مدة شهر فقط، و لم يكن الضباط يتلقون دروسا نظرية فحسب، بل كانوا مزودين بمراسم و نظم متعلقة بالشعب الإدارية المتخصصة، و كذلك الطريقة التي يجب أن يتعاملوا بها مع السكان و الأعمال التي يقومون بها، مع دراسة المشاكل الاقتصادية و السياسية و الإدارية.[3]

ونقدم هنا مثال عن تكوين أحد ضباط الشعب الإدارية المتخصصة في الشؤون الجزائرية وهو الملازم الأول دوفيفي، الذي كان في شهر سبتمبر 1958 في دورة تدريبية بفرقة إدارية حضرية بالقصبة بالجزائر لمدة شهرين، وتلقى دروسا في اللغة العربية بحي الثغرة لمدة ستة أشهر، ثم أجرى دورة تدريبية تطبيقية في منطقة ببيبان الحديد بالقبائل، ونصب بعد ذلك على رأس شعبة إدارية متخصصة.[4]

[1] علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 129.

[2] exposition, les sections administrative spécialisées ,centre de documentation historique sur l'Algérie( CDHA) ,Aix en Provence, 2012 ,p 6 .

[3] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 101.

[4] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 46.

## المبحث الثالث: مهام الشعب الإدارية المتخصصة في القضاء على الثورة الجزائرية

إستحدثت السلطات الفرنسية الشعب الإدارية المتخصصة بهدف التقرب من الأهالي ومراقبتهم، ومحاولة عزلهم عن الثورة الجزائرية، ولذلك تباينت مهام هذه الشعب ما بين المهام المدنية التي تشمل الإدارة والجانب الاجتماعي والإقتصادي، والمهام العسكرية المتمثلة في مراقبة السكان والبحث عن المعلومات وفيما يلي توضيح ذلك:

### 1/ المهام الإدارية والسياسية:

من بين المهام الإدارية التي حددتها المصالح الفرنسية لضباط الشعبة الإدارية المتخصصة، أنهم مسؤولون عن المقاطعة التي يمثلوها وضباط الشرطة القضائية، كما كانت لهم سلطة تنفيذ البرامج الإستعجالية التي تقرها الحكومة العامة في المناطق الهادئة،[1] زيادة عن تحديد الإحتياجات المحلية وإرسالها إلى وكيل الوالي، ومنه يتضح أن ضابط الشعبة المتخصصة يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في آن واحد.[2]

ويهتم كذلك ضباط لاصاص(**SAS**) بإستصدار وثائق الحالة المدنية، كشهادة الميلاد و التصريح بالولادة أو الوفاة و بطاقة الهوية أو بطاقات الإحصاء.[3]

إضافة إلى وثائق أخرى لتعريف الشؤون اليومية للسكان، كالتصريح بالسفر وتراخيص العبور ونقل المواد الغذائية، ونسرد هنا شهادة لأحد الضباط يوضح من خلالها جوانب من مهام لاصاص (**SAS**) بقوله: "**... نهتم بكل شئ في حينها، نحصي الأشخاص ونعطيهم بطاقات للتأكد من هوياتهم...** ".[4]

---

[1] محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية–البلدية 1516–1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 208.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 179.

[3] محمد شمبازي، "الفرق الإدارية المتخصصة(**SAS**) أي دور لها في المحتشدات ؟"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، ديسمبر، 2017، ص 240.

[4] المرجع نفسه، ص 249.

فضلا عن ذلك كان ضباط الشعب الإدارية المتخصصة يقومون بعملية إحصاء للسكان في القرى والمداشر، والدواوير وضبط أعدادهم، وهو ما لم يكن بالعملية السهلة والهينة.[1]

حيث يصفها الجنرال مايار[2] بأنها عملية طويلة ومملة وصعبة جدا، تتطلب صبرا وجهدا، فينقل لنا حوار دار بينه وبين رب العائلة عندما طلب منه نسبه العائلي واسمه وعدد أبنائه.

س: الأطفال كم عددهم؟

ج: لا أعرف!

س: لا تعرف ... لا تعرف كم عدد أبنائك؟

ج: لا أعرف!

س: وهذان؟ أنت أبوهم؟

ج: نعم

س: إذن لك أبناء اثنان؟ فقط؟

ج: لا ...[3]

[1] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص42 .

[2] طالب في علم الأديان خلال حرب الجزائر، و هو ضابط مستدعى بالفرقة الإدارية المتخصصة بجنوب وهران، و قد خدم على التوالي بأم جران من شهر جويلية إلى غاية شهر نوفمبر 1960، و بعبد المولى من نوفمبر 1960 إلى شهر جانفي 1961، و كذلك بمخمن المرير من جانفي إلى مارس 1961، بالإضافة إلى العمل ببوعلام من شهر ماي إلى شهر أوت 1961، دكتور بعلم الأديان و بالتاريخ، من مؤلفاته الشرف محفوظ سنة 1988، و فحص الوعي السياسي سنة 1995- ينظر : قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 306 .

[3] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 106 .

كما تعرض هاري[1] لنفس المشاكل حيث يقول:" **كنا نقوم بالإحصاء لكننا نصطدم بالعديد من العقبات، قد يحدث أن شخصا ما يعجز عن الإجابة على السؤال متى ولد؟** قد يجيب قوله: يوم أن سقط البرد." وكانت شهادة الإحصاء تحرر على ثلاث طبقات واحدة للشعبة الإدارية المتخصصة" وأخرى للسلطة العسكرية والثالثة للشخص المعني.[2]

وفضلا عن ذلك يمثل ضابط الشعبة الإدارية المتخصصة أيضا مكتب الخدمة العسكرية، وهو الذي يوزع إستدعاءات مصلحة التجنيد على المعنيين، بالإضافة إلى توزيع أوراق الضرائب.[3]

وما تجدر الإشارة إليه أن مهام الشعب الإدارية المتخصصة في هذا المجال تتعدى حتى لحل الخلافات والنزاعات بين السكان قبل أن تصل للقاضي.[4]

وإلى جانب هذه المهام الإدارية التي كان يقوم بها ضابط الشعبة الإدارية المتخصصة، اعتنى أيضا بمهام إدارية ذات طابع سياسي مثل تحضير الإنتخابات عبر مراحلها المختلفة من الإعداد إلى الإشراف على العملية وتوثيق نتائجها النهائية.[5]

وذلك عن طريق إقناع السكان بالمشاركة فيها وتوعيتهم، وشرح معنى الانتخاب، وهو ما لم يكن يتم دون مشاكل لأن الإنتخابات لم تكن تهم سوى بعض الأعيان، وبذلك كان الضباط يرون بأن جولة التوعية لحث القرويين على التسوية مضيعة للوقت نظرا للأجوبة التي كانوا يتلقونها ومنها: "إذا أردت"، "كما تريد" متجنبين الردود الصريحة.[6]

---

[1] ضابط بالموقع، ينشط بوهران بالشعبة الإدارية المتخصصة بوهران من افريل 1958 إلى جانفي 1959، كما خدم على التوالي في كل من الشعب الإدارية المتخصصة و سبدو، كما قضى عاما في مدينة ندروما الصغيرة المسلمة كرئيس لفرع (**SAS** ) خلفا للرئيس الذي غادر في إجازة منحت له – ينظر:
Exposition, Les sections administrative spécialisées,op.ci.t,p19

[2] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 57 ،58.

[3] المرجع نفسه، ص 62، 63.

[4] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 108.

[5] محمد شمبازي، المرجع السابق، ص 249.

[6] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 69.

**2/ المهام الاجتماعية والاقتصادية:**

تتمثل المهام الإجتماعية للشعب الإدارية المتخصصة في تأمين الرعاية الصحية المجانية وذلك من خلال:

- **إنشاء فرق المساعدة الطبية المجانية AMG (Assistance médicale gratuite )** الذي يشرف عليها الجيش الفرنسي و الصليب الأحمر الفرنسي،[1] حيث هيئت قاعات لهذا الغرض في معظم مراكز **(SAS)** تقدم بعض الخدمات المجانية مثل : الحقن و معالجة الجروح و توفير بعض مسكنات الألم.[2]
- **إنشاء الفرق الطبية والاجتماعية الخاصة بالنساء:** وقع فيها التركيز على المرأة الجزائرية التي تعتبر قاعدة تموين الثورة وحفظ أسرارها وتنشيط خلاياها، حيث كانت هذه الفرق الطبية والاجتماعية تقع تحت إشراف طبيب عسكري فرنسي، وتتكون من طبيبة فرنسية ومساعدتين جزائريتين، بلغ عددها حوالي 110 مركزا، وكانت تعمل على تلقين المرأة الجزائرية مبادئ التربية المدنية الفرنسية والصحية والوقائية، وذلك بهدف إبعادها وعزلها عن الثورة، دعم نشاط هذه الفرق القطاعات والدوائر والأحياء الشعبية.[3]
- **إنشاء الفرق الطبية الاجتماعية القريبة (E.M.S.I) les équipes médico-sociales itinérantes**

ضمت طبيبة مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين، يعيشون وسط جنود الإحتلال، وقد ضبطت مهمة هذه الفرقة ضبطا دقيقا، تمثل في التركيز على النساء المسلمات الجزائريات، من خلال ضبط إتجاه الرأي العام النسوي الجزائري، خاصة بعد أن أدركوا مكانة المرأة في الثورة الجزائرية.[4]

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 180.

[2] محمد شمبازي، المرجع السابق، ص 251.

[3] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 197، 198.

[4] جمال قندل،" مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية-الحرب النفسية أنموذجا 1954- 1962" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 19، جانفي 2018 ،ص 228 .

لكن الشيء الأهم الذي يجب التفطن إليه هو أن الشعب الإدارية المتخصصة، كانت تهدف من وراء تقديم الرعاية الصحية المجانية إلى إقناع الشعب الجزائري بأنها تريد أن تحقق له إحتياجاته الصحية التي لم تكن متوفرة لديه، كما كانت تسعى كذلك إلى إيهامه بأن صحته تهمها وتعتبر من أولوياتها، لكن في الواقع كانت تريد من وراء كل ذلك عزل الشعب الجزائري عن الثورة التحريرية ومناهضة جبهة التحرير الوطني.

بالإضافة إلى تأمين الرعاية الصحية عملت الشعب الإدارية المتخصصة على توزيع المواد الغذائية مثل الدقيق ،الحليب ،الحبوب، ورخص لإقتناء بعض الألبسة[1]، خاصة وأن السلطات الفرنسية قامت بالإستيلاء على ممتلكات الأهالي عند ترحيلهم إلى المحتشدات، مما أدى إلى تدني المستوى المعيشي لهم.[2]

إلا أن هذه المساعدات التي كانت تقدمها الشعب الإدارية المتخصصة لم تكن كافية، و هو ما يوضحه ميشال روكار في تقريره عن تدني المستوى المعيشي حيث كتب يقول : "**أن الحصص الغذائية الموزعة من طرف المساعد الاجتماعي قليلة جدا، و هي محددة بأحد عشر كيلوغرام من القمح للعائلة في الشهر، و إذا كان لهذه الأخيرة أطفال صغار فيكون الخطر أكثر، كما نلمس انعدام استمرار التمويل المنظم بهذه الحصص، و أحيانا تتوقف أكثر من شهر في بعض المراكز، أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية الأخرى كالرعاية الصحية و الملابس فإنها تنعدم في اغلب الأوقات.**"[3]

أما فيما يخص المجال التعليمي، فقد ورثت الشعب الإدارية المتخصصة عند إنشاءها ظروفا كارثية حيث كانت نسبة المتعلمين لا تزيد عن 15% من الأطفال، رافق ذلك تخريب المدارس والمنشأت الفرنسية من قبل الثوار، لذلك توجب عليها أن تعيد تهيئة وتجهيز التعليم من نقطة الصفر، وذلك بوضع إعتماد مالي تحت تصرفها لبناء وإعادة بناء المدارس، كما ساهمت الكتيبة العسكرية القريبة منها بمدها بالمعلمين، أما الدوائر فقد وفرت لها الوسائل التعليمية المختلفة.[4]

---

[1] عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص 159.

[2] علي العبيدي، المرجع السابق، ص 319.

[3] المرجع نفسه، ص 320.

[4] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 96.

إلا أن الوسائل المادية لم تكن متساوية في كل شعبة لوضع مقرات ملائمة للتدريس، فالكثير من الأقسام وضعت في مباني قديمة أو خيم، وهناك عدد من المدارس كانت تنشط في الهواء الطلق، إضافة إلى مشكل عدم توفر وسائل لنقل الأطفال لهذه المقرات، لذلك لم يكن بالإمكان مزاولة دراستهم.[1]

ونظرا لقلة المدارس والمعلمين كان يجمع خمسين تلميذا في قسم واحد، وبثلاث مستويات مختلفة في وقت واحد، حيث كان معظمهم يشتغلون بالقراءة، والبعض الآخر يهتمون بالكتابة، في حين يدرس الباقي في الحساب، وكان التلاميذ يتلقون دروس في اللغة الفرنسية والرياضيات والتاريخ والإملاء والتربية المدنية.[2]

كما قامت الشعب الإدارية في هذا المجال بفتح مراكز للتكوين المهني المتخصص، منها مراكز تكوين الرجال، حيث كان كل مركز يستقبل متربصين من الجزائريين شبانا وكهولا يوزعون حسب مستوياتهم التعليمية وأعمارهم، ويتلقون مبادئ التربية المدنية والتربوية والبدنية، وقد وصل عدد هذه المراكز خلال سنة 1960 حوالي 400 مركز تمهين و402 مركز تكوين للكبار.[3]

ولم تقتصر الإستراتيجية الفرنسية في هذا المجال على عنصر الذكور فقط، وإنما وجهت إهتماماتها حتى للعنصر النسوي، وذلك بإدماجها في التعليم وتكوينها مهنيا، وإدخالها في مجال العمل حيث عملت في هذا المجال على إنشاء عددا من المراكز للعناية بشؤون المرأة الجزائرية وتعليمها مهنا مختلفة مثل الخياطة والتمريض، وتشجيعها على الخروج من المنزل والالتقاء بمثيلاتها الأوروبيات في هذه المراكز التي تشرف عليها مشرفات ملحقات بالشعب الإدارية المتخصصة.[4]

والجدير بالذكر هنا هو أن الشعب الإدارية المتخصصة لم يكن يهمها تلقين التلاميذ الدروس و تعليمهم القراءة و الكتابة، بل هدفها كان موجها نحو استمالتهم إلى الدولة الفرنسية، قصد تكوين جيل من الشباب يدافع عن فرنسا و أفكارها، و تواجدها في الجزائر، عكس الأجيال السابقة التي أعلنت الحرب ضدها ،كذلك هو الحال بالنسبة لتكوين الشباب، فقد كان هدفها من وراء ذلك ملأ وقت الفراغ حتى لا

[1] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 116.
[2] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 99.
[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 196.
[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 180.

تتكون لديهم فكرة الإلتحاق بصفوف الثورة الجزائرية، و لا يختلف ذلك فيما يخص المرأة الجزائرية فبعد أن أدركت الشعب الإدارية المتخصصة أهمية و مكانة النساء في الثورة التحريرية، حاولت و بكل الوسائل كسبها إلى جانب الإدارة الفرنسية، و منعها من الإلتحاق بركب الثورة .

و بما أنه لا يمكن تطوير أي مجتمع دون منحه الوسائل و الإمكانيات المادية، فقد أسندت للشعب الإدارية المتخصصة مهام إقتصادية من خلال إطلاق ورشات في قطاعات مختلفة كحل جزئي لإمتصاص البطالة، و قد شملت هذه الورشات أشغالا متنوعة مثل إصلاح و تهيئة الأراضي، إصلاح و شق الطرق، حيث أكد أحد الضباط بأن المشاريع المسجلة ما بين أوت 1957 و أفريل 1958 ،شملت شق و إصلاح 4 طرق و شغلت ما بين 53 إلى 129 عامل.[1]

إضافة إلى بناء السكنات، حيث سمح مشروع قسنطينة الذي أعلنه الجنرال ديغول من 2 إلى 5 أكتوبر 1958 بهدف التنمية الاقتصادية.[2]

والذي اعتمد لأجله غلاف مالي سنة 1959 قدر ب 242 مليار فرنك قديم، والذي إرتفع سنة 1960 إلى 326 مليار، بتمويل عدة مشاريع هامة منها 1000 قرية و9000 مسكن بالأرياف.[3]

كذلك قام ضابط في الشعبة الإدارية المتخصصة لتازمالت عياشة بتهيئة سوق و فرشه بالحصى، و فتح طريقا سمح بتشغيل مائتي (200) عامل، و هناك ضباط آخرون صبوا جم جهودهم في الصناعة التقليدية المحلية، و في هذا الصدد يقول الضابط بولون:" **أعدت تجهيز مقهى تقليدي و تشغيل معمل النسيج و الفخار، و كل شيء كان يتجه نحو التحسن**" .

وأيقظ كذلك ضابط في الشعبة الإدارية المتخصصة لتمقاد الصناعة التقليدية بتشجيع صناعة السباط والفخار والشموع.[4]

[1] محمد شمبازي، المرجع السابق، ص 255 .

[2] Christophe trombert, "les sections administrative spécialisées est la fusion de social et du sécuritaire en matière de contrôle social ",hal open science ,https:// halshs archives-ouvertes, FR 25 janvier 2013, p8.

[3] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 112، 113.

[4] المرجع نفسه، ص 119 ،120.

وزيادة عن كل ذلك عملت الشعب الإدارية المتخصصة على تطوير الزراعة و تربية المواشي، و ذلك من خلال تقديم النصائح للفلاحين حول طرق الزراعة، وتوفير لهم البذور و القروض، كما توجههم نحو المنظمات المسؤولة عن التنمية الزراعية للحصول على المعدات الفلاحية .[1]

كما قام ضباط لاصاص (**La SAS** ) بعمل مشترك يعتمد على تحسين وسائل الاستغلال و المحافظة على التربة، و غرس الأشجار مثل أشجار اللوز و التين، و استخدام وسائل ميكانيكية مثل الجرارات و المحاريث و الأسمدة، و توفير هياكل لتخزين المحاصيل الزراعية، و تم كذلك بذل الجهود في ميدان الري سواء ماديا عن طريق البناء أو معنويا بتقديم نصائح من متخصص في الري .[2]

ولعل أهم إنجاز في مجال تطوير الزراعة هو ‘ستعادة الأراضي من المعمرين و إعادة توزيعها على الفلاحين بواسطة صندوق تمليك الأرض و الإستغلال الريفي (**CAPER** )، حيث سمحت هذه العملية في إحدى الشعب الإدارية المتخصصة بمنح 25 هكتارا من الأراضي للعائلة الواحدة.[3]

أما في ميدان الماشية فقد حقق ضباط لاصاص إنجازات عديدة مثل إقامة العديد من شبكات المياه لسقي المواشي، وإقامة مناطق للرعي، إضافة إلى تنظيم حصص لتلقيح المواشي ومعالجتها.[4]

وما يمكن أن نقوله بشأن المهام المدنية للشعب الإدارية المتخصصة أنها بمثابة قناع كانت ترتديه، كما كانت عبارة عن أدوار ثانوية ومرحلية تقوم بها من أجل تهدئة الأوضاع، قصد كسب الفرصة من أجل تحقيق أهدافها الحقيقية والمتمثلة في التقرب من الأهالي الجزائريين ومراقبتهم والبحث عن المعلومات المتعلقة بالثورة والثوار.

**3/ المهام العسكرية:**

لم تستطع الشعب الإدارية المتخصصة التجرد من المهام العسكرية، والتي تعتبر الأساس الذي نشأت لأجله، وتتم هذه المهام على شقين:

---

[1] exposition, les sections administrative spécialisées ,op.Cit ,p8.

[2] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 126، 127.

[3] المرجع نفسه، ص 128.

[4] دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة 1954-1962 مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 184.

**1- مراقبة السكان:**

تعتبر مهمة مراقبة السكان عملية تكميلية للمهمة الإدارية المتمثلة في الإحصاء، حيث بمجرد إصدار بطاقة الهوية تعرف عدة معلومات عن الأشخاص وتشكيلات القرى والمداشر، فقد كانت الشعب الإدارية المتخصصة تقوم بعمليات الإحصاء بأدق التفاصيل حول عدد الذكور والإناث، دون إهمال السن واللغة التي يتحدثونها، وكانت هذه الإحصاءات دورية مع تسجيل تاريخ إضافة المعلومات،[1] وهو ما يسهل عملية المراقبة.

وقد كانت عملية مراقبة السكان تتم بالتنسيق مع بقية المصالح الإدارية والأمنية الأخرى مثل: المخابرات والجندرمة والشرطة، وذلك لمساعدتها في إلقاء القبض على المشتبه بهم، وفرض الغرامات، والتحقيق في السرقات وإرسال التقارير ومنح الجوازات والرخص والشهادات التي تحمل تاريخ الصدور ومدة الصلاحية.[2]

كما تم فرض قيود رهيبة على تحركات المواطنين ونشاطاتهم اليومية، بحيث كل من يرغب في التنقل عمل خارج القرى يخضع لترخيص مسبق حتى في تبادل الزيارات،[3] وفي هذا الإطار حددت جوزات المرور الخاصة بالأشخاص بمدة الصلاحية والمسافة أيضا، فكانت مدة صلاحيتها يوم واحد لمسافة أقل من 20 كيلومتر، ويومان لمسافة ما بين 20 و50 كيلومتر، وثمانية أيام لأكثر من 50 كلم أو للسفر نحو فرنسا، في حين الأشخاص اللذين يوجد بين عائلاتهم فرد ينتمي لجبهة التحرير الوطني(**FLN**) فلا تمنح لهم هذه الرخص.[4]

وبما أن الشعب يعتبر هو الممون الرئيسي لجيش التحرير الوطني، ولاسيما سكان الأرياف من خلال تزويدهما بالمواد الغذائية: فقد إهتدت السلطات الفرنسية إلى مراقبتها كذلك بصرامة، فقد كان نقل البضائع في اتجاه المدن الكبرى يتطلب إذن بالمرور صالح لمدة تتراوح ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر،

---

[1] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 121.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 182.

[3] رشيد زبير، المرجع السابق، ص 42.

[4] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 141، 142.

أما الكميات الكبيرة من المواد الواسعة الاستهلاك مثل القهوة، والسكر والزيت فقد كان أصحابها يخضعون للتحقيق.[1]

حيث منع الأشخاص من إمتلاك هذه المواد فكل شخص ليس له أن يمتلك أكثر من 10 كيلوغرام من السميد في الشهر، وأقل من 100 كيلوغرام للعائلة الواحدة، وذلك لمنع وصول المواد التموينية لوحدات التحرير الوطني.[2]

ولتشديد إجراءات الرقابة أكثر على تحركات وتنقلات السكان اخضع هؤلاء في القرى والمداشر إلى أسلوب التربيع العسكري الذي طبقه روبير لاكوست**Robert Lacoste**،[3] يوم 4 مارس 1957 بعد سلسلة العمليات العدائية التي تعرضت لها مدينة الجزائر، و حتى السكان الرحل لم يسلموا من هذه الطريقة، حيث كانت توضع علامات على الخيام متكونة من حرفين، الأول يدل على البلدية و الثاني على الدوار، و كانت تكتب بطريقة يمكن أن ترى من الجو.[4]

وقد أكد الضابط هاري هذه الحقيقة بقوله:" **تم تسجيل جميع الناس في بطاقات خاصة ولكل منزل رقم وحرف**".[5]

**2/ الإستعلامات (البحث عن المعلومات):**

من المهام التي شغلت حيزا كبيرا لدى الشعب الإدارية المتخصصة، هي البحث عن المعلومات على المستوى العسكري والثقافي والاجتماعي، التي من شأنها أن تمكن السلطات الاستعمارية من القضاء على التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني**(FLN)**، ومهاجمة وتتبع وحدات جيش التحرير الوطني.[6]

---

[1] عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص 161.

[2] المرجع نفسه، ص 162.

[3] ولد في 5 جويلية 1898، حاصل على شهادة ليسانس في الحقوق، عين وزيرا في حكومة ديغول من 1944-1945، وفي 9 فيفري 1956 عين وزيرا مقيما بالجزائر من قبل صديقه في مولي، عمل بكل ما في وسعه لعدم استقلال الجزائر عن فرنسا – ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 288.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 182.

[5] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 144.

[6] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 183.

يقول أحد الكتاب الأنجلو سكسون في هذا الصدد: "**لم يكن ضباط الفروع الإدارية الخاصة سامريين فحسب، بل أنهم يصيرون بقوة الأشياء، أعوان شرطة وبشكل خاص أعوان استعلامات**".[1]

وقد وظفت الشعب الإدارية المتخصصة لتحقيق أهدافها وسائل مختلفة أهمها فرق الحركى[2]، وكانت كل فرقة من الحركى تتكون من 50 إلى 60 رجلا، يتقاضون أجرة يومية بدون تعاقد.[3]

إضافة إلى فرق المخازنية[4] التي تشكلت من طرف الجنرال بارلانج لحماية الشعب الإدارية المتخصصة في تشكيلة مكونة من 20 إلى 30 رجلا،[5] فقد كانت هذه العناصر تعمل على جمع المعلومات عن المجاهدين و الثورة و تزود بها ضباط لاصاص**(La SAS ).**

وحتى النساء كانت ضمن الوسائل المعتمدة فقد لجأ ضباط لاصاص إلى عملية تجنيد الفتيات الجزائريات من أجل جمع المعلومات عن الثورة، خاصة و أن الفتيات لا يرتاب فيهن أحد، و كان ذلك يتم بوسائل مختلفة منها على سبيل المثال : إدعاء أحد ضباط لاصاص أنه يحب فتاة ثم يطلب منها خدمة جمع المعلومات عن أبناء وطنها، فتقبل الفتاة بذلك و نذكر كمثال على هذا فتاة من منطقة الميلية في الشمال القسنطيني، تبلغ من العمر سبعة عشر عاما، صعدت إلى الجبل لترصد حركات المجاهدين، فأمسكوا بها ووجدوا بحوزتها لوحة معدنية مكتوب عليها موريس و فتيحة معا للأبد. [6]

---

[1] محمد تقية حرب التحرير في الولاية الرابعة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 124.

[2] كان لفظ "الحركى" يطلق على كل شخص إلتحق بصفوف العدو بأي صورة من الصور، كانوا يساعدون الجيش الفرنسي في تشديد الحراسة الخانقة على حركة المجاهدين، ويخرجون كذلك معه في الغارات والهجومات التي يشنها على القرى والأرياف–ينظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 43.

[3] سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، 102.

[4] المخازنية هم أعوان جزائريون ضمن الشرطة والإدارة الفرنسية، أنشأ هذا التنظيم سنة 1955 من قبل جاك سوستال، يجندون حسب عقد لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، بلغ عددهم 20000 رجل، مهمتهم حماية الفروع الإدارية المتخصصة، والمشاركة في العمليات العسكرية، وجمع المعلومات عن المجاهدين – ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 318.

[5] سيلفي ثينو، المرجع السابق، ص 102.

[6] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2 ، دار العثمانية، الجزائر، 2009 ،ص 118.

فضلا عن الاعتماد على عناصر الحركي لمخازنية والفتيات الجزائريات في استلاب المعلومات، حرصت الشعب الإدارية المتخصصة في الحصول عليها كذلك من خلال حسابات شبكات سرية خاصة بجمع المعلومات،[1] إضافة إلى المحادثات والزيارات الودية حيث يقول الضابط

( **Alain Mouillar**) "**أقوم بعد الزوال بتنظيم لقاء في النادي العسكري مع زعماء المداشر المتواجدين بالمحتشد، و مستشاري البلدية المدعوان محمد و سعيد، و ذلك من أجل الشرب و تنشيط العملية السيكولوجية، و هو الأهم في نظري. هذه المهمة تسند إلى محمد الذي يتولى إقناع الحاضرين بالانخراط في مسعى السلطة الفرنسية، والتخلي عن الفلاقة اللذين يأتي من ورائهم سوى القتل والفاقة ... ونظرا لكونه فلاقا سابقا ومعرفته الجيدة بالظروف السائدة فان مهماته في العمل السيكولوجي كثيرا ما تلاقي النجاح...**"[2]

وحتى التلاميذ لم يسلموا من هذه العملية حيث كانوا يسألون وقت الراحة من قبل المعلمين عن الأشخاص اللذين يقدمون إلى بيوتهم لتناول الطعام مثلا.[3]

وغالبا ما يلجا ضباط الشعب الإدارية المتخصصة للحصول على المعلومات إلى استنطاق الأسرى والمساجين للاعتراف بأسرار الثورة، وكانت الطريقة المستعملة في التحقيقات تعسفية غير إنسانية ومهنية لهؤلاء السجناء، كثيرا ما يغلب عليها طابع التهديد والوعيد الذي سيلحق بأسرهم في حالة رفضهم التعاون مع جلاديهم.[4]

وكلما كان الشخص الذي يتم التحقيق معه مهما كلما أعطى أملا بخصوص الحصول على معلومات مهمة جدا، أي كلما كانت الشخصية قيادية في جبهة أو جيش التحرير الوطني كلما كانت المعلومات قيمة، من الممكن أن توصل إلى مراكز مهمة وشخصيات أهم في جيش التحرير الوطني.[5]

---

[1] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 145.

[2] محمد شمبازي، المرجع السابق، ص 258.

[3] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 147.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 184.

[5] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 125.

بعد دراسة المهام التي كانت تؤديها الشعب الإدارية المتخصصة، تبين أنها كانت تهدف من وراء مهامها المدنية و المتمثلة في إدارة شؤون الأهالي الجزائريين و تقديم الرعاية الصحية لهم، إضافة إلى إنشاء المؤسسات و المراكز التعليمية و بناء السكنات و تطوير الزراعة، إلى كسب القاعدة الشعبية و خاصة سكان الأرياف حتى يسهل عليها تطبيق مهامها العسكرية التي تعتبر الأساس الذي جاءت لأجله، و ذلك بمراقبة السكان و جمع المعلومات عن جبهة التحرير الوطني و الثورة ،مستخدمة في ذلك إطارات متخصصة في المجال السيكولوجي و الأنثربولوجيا،[1] و إعداد من الجزائريين متمثلين في عناصر الحركي و المخازنية و التي أفادتها بالكثير من المعلومات و في مجالات متعددة.

وبذلك يمكن القول أن الشعب الإدارية المتخصصة جهاز متكامل، يعمل على جميع المستويات بهدف الوصول إلى غاية واحدة وحيدة، و هي عزل الشعب عن الثورة التحريرية، فكانت بذلك وسيلة تهدئة و سلاح أقوى من العمليات العسكرية التي كانت موجهة لضرب الثورة مباشرة.

[1] مصطلح قديم يتكون من مقطعين: أنثربو Antropo وتعني الانسان، لوجيا وتعني علم، وبذلك الأنثروبولوجيا من حيث اللفظ تعني علم الانسان، أي العلم الذي يدرس الانسان من حيث هو كائن حي، يعيش في مجتمع تسوده نظم اجتماعية في ظل ثقافة معينة، وبالتالي فالأنثروبولوجيا علم متطور يدرس الانسان وسلوكه وأعماله. للمزيد حول هذا العلم ينظر كل من:
patrick champagne, la socilogie,édition milan, paris, 1998,pp26,27.
عيسى الشماس، مدخل إلى علم الانسان (الأنثروبولوجيا) –دراسة-، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص ص 13، 14.

# الفصل الثالث: جبهة التحرير الوطني في مواجهة استراتيجية الشعب الإدارية المتخصصة

أدركت جبهة التحرير الوطني مدى الخطورة التي باتت تشكلها الشعب الإدارية المتخصصة على مسار الثورة التحريرية، لذلك عملت على مواجهتها بوسائل وأساليب مختلفة على جميع الأصعدة.

## المبحث الأول: مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد الإعلامي

يعتبر الإعلام عنصرا أساسيا في أي ثورة تهدف إلى التحرر من قيود الاستعمار، فهو يسعى إلى تنوير الرأي العام المحلي والعالمي ويبصره بحقيقة الثورة وأهدافها، ويعمل على كشف الاستعمار وفضحه، لذلك أعطت له جبهة التحرير الوطني اهتماما بالغا، وجعلته يتماشى مع الأحداث والمعارك التي يخوضها الشعب الجزائري بمختلف شرائحه.[1]

وقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني في نقل أخبار الثورة إلى الشعب وتوعيته بمصيره، على وسائل إعلامية مختلفة تمثلت في:

### 1- الإعلام الشفهي:

وهو الإعلام المباشر والأكثر انتشارا والأسرعتأثيرا في الرأي العام الوطني،لأنه كان يستند أساسا على نقل الأخبار مباشرة من الفم إلىالأذن.[2]

وقد لعب هذا النوع من الإعلام دورا كبيرا في بث روح الثورة والتعبئة الجماهيرية العامة خاصة وأنه يتميز بالسرعة الكبيرة في الانتشار والتوزيع، كما يتميز بالقبول والتصديق المطلق، فقد ارتكز في الأساس على حقيقة كبرى هي أن الثورة تتحرك، وأحداثها تشاهد في الواقع،ليس أخبارا تناقلتها الألسن فقط.[3]

---

[1] شرف موسى ،« الإعلام الثوري الجزائري من النشأةإلى غاية مؤتمر الصومام» ، مجلة الإنسان و المجال ، العدد 1 ، افريل 2015 ، ص 64.

[2] أحسنبومالي ، المرجع السابق ، ص 130 .

[3] أحمدحمدي، الثورة الجزائرية ولإعلام – دراسة في الإعلام الثوري –،ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1995، ص 63.

وغالبا ما يتم عن طريق الخطب الحماسية التي كان يلقيها مناضلوا الجبهة، في إجتماعاتهم بالمواطنين في القرى والمداشر، وكانت هذه الخطب يطبعها الطابع الديني والروحي،الأمر الذي يلهب الجماهير حماسا وغيرة وطنية، تجعلهم يتسابقون لتلبية نداء الجهاد والإلتحاق بصفوف الثورة الجزائرية.[1]

كما لعبت الجماهير الشعبية دورا في الدعاية الشفاهية، حيث كان المواطنين ينقلون أخبارالإنتصارات التي حققتها الثورة على أثر زياراتهم إلى مراكز جيش التحرير الوطني في الجبال.[2]

وبهذا يكون الإعلام الشفهي أول وسيلة إعلامية تحصن بها المواطن الجزائري ضد الحملات الإعلامية الشرسة للعدو.[3] لذلك عملت السلطات الفرنسية على التقليل من مفعوله ووصفه بالتفاهة و الكذب، و أطلقت عليه أسماء و نعوتامثل«راديو عراب» و «راديو الرصيف» .[4]

**2- المنشور:**

المنشور هو الورقة التي تحتوي على موضوع من المواضيع، وتوزع على الناس مجانا من أجل إطلاعهم على شيءأوإطلاعهم على حدث من الأحداث، ويتكون المنشور من ورقة عادية، تكتب على وجه واحد أو على الوجهين حسب طبيعة الموضوع، ولا يمكن أن يتعدى أكثر من ورقة، لأنهإذا تعداها يصبح نشرة وليش منشور.[5]

ويعتبر هذا الأخير وسيلة سهلة وسريعة الانتشار وسط المجتمع من الممكن أن تصل بصفة تلقائية للشعب بسبب الأسلوب البسيط في الشرح، الذي يهدف إلى مخاطبة عواطف السكان وعقولهما من أجل كسب مواقفهم وتأييدهم لفكرة الثورة.[6]

---

[1] أحسنبومالي، المرجع السابق، ص 130.

[2] شرفموسى، المرجع السابق، ص 130.

[3] المرجع نفسه، ص 68.

[4] أحمدحمدي، المرجع السابق، ص 64.

[5] أحسنبومالي، المرجع السابق، ص 132.

[6] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 218.

وقد كانت جبهة التحرير الوطني تلجأإلى المنشور عندما تعلن عن قرار ما قصد تعميمه على الجماهير الشعبية، وكان يقوم بتوزيعه المناضلين في جميع نواحي القطر الجزائري.[1]

وفضلا على ذلك كان توزيع المناشير يتم وفق تعليمات صارمة من قيادة جبهة التحرير الوطني، و في غالب الأحيان كان التوزيع يتم في الأوقات التي تكون فيها الشوارع مكتظة بالمواطنين مثل منتصف النهار، أو الساعة السادسة مساءا وقت خروج العمال من أعمالهم ،أو توزع ليلا ، و ذلك حتى يتسنى للجبهة إبلاغ اغلب الجماهير الموجودة في الطرقات ، و عجز السلطات الفرنسية في مثل هذا توقيف موزعي المناشير.[2]

**3- النشريات :**

كذلك إعتمدت جبهة التحرير الوطني على وسيلة النشريات، التي يتم إعدادها بعقد إجتماعاتأسبوعية لقادة الثورة مع المرشدين السياسيين[3] لدراسة أهم التطورات الحاصلة في أي منطقة من المناطق.

كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، في حجم الكراسة ما بين 21 إلى 27 صفحة، ويبلغ عدد النسخ للنشرية الواحدة 300 نسخة، يتم إرسالهاإلى المدن الجزائرية وتونس والمغرب عن طريق المناضلين وقوافل السلاح.[4]

ومما تجدر الإشارةإليه هو أن الأوراس كانت أولى مناطق الوطن، التي أصدرت هذا النوع من النشريات، حيث أصدرتنشريةإسمها**الوطن**تتضمن أخبارا داخليةوخارجية، ثم ظهرت نشريات مشابهة في بقية المناطق مثل **نشرة الجبل** في الولاية الثانية ، **و النهضة** في الولاية الثالثة ، **و حرب العصابات** في الولاية الرابعة ، إضافةإلىنشرية **صدى التيطري**في الولاية الخامسة.[5]

---

[1] أحسنبومالي ، المرجع السابق ، ص 133 .

[2] شرفموسى، المرجع السابق، ص 72.

[3] سيتم الحديث عن هذه الفئة ودورها في المبحث الثاني.

[4] الإعلامومهامه أثناءالثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلامالمضاد، منشورات المركز الوطني الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورةأول نوفمبر 1954،الجزائر،2005، ص 373.

[5] الغاليغربي، المرجع السابق، ص 496.

كما أصدرت كذلك وزارة الأخبار بعد تشكل الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 ،نشرية سياسية نصف شهرية ، باللغتين العربة و الفرنسية في 12 صفحة . [1]

**4- الرسائل:**

إستعملت جبهة التحرير الوطني إلى جانب الإعلام الشفهي والمناشير والنشريات الرسائل المكتوبة، وذلك بهدف تعزيز و تقوية عملية الشرح و الإقناع بمبادئ الثورة و أهدافها النبيلة، و توعية الشعب بحقيقة الاستعمار الفرنسي، و قد كانت هذه الرسائل توجه لفئات مختلفة في المجتمع[2] و هي:

- **المتعاونون مع العدو:** كانت جبهة التحرير الوطني تطلعهم وتحذرهم من خلال الرسائل التي توجهها لهم، من خطورة ذلك على حياتهم وعلى الشعب، وفي غالب الأحيان تطلعهم على الحكم الصادر ضدهم مرفوق بوقت تنفيذه.[3]
- **المنضمون في صفوف الجيش الاستعماري الفرنسي:** كانت تحث فيها المرتزقة من الجنود الأجانب على مغادرة صفوف العدو والرجوع إلىأوطانهم، وفي الوقت نفسه تحث الجنود الجزائريين اللذين غرتهم السلطات الفرنسية على الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية والدفاع عن وطنهم.[4]
- **المعمرون:** حيث كانت تطالبهم في الرسائل الموجهة لهم بعدم التعرض لمناضلي الثورة، وتعلمهم انه في حالة ما لم يمتثلوا لتعليماتها ستعاملهم معاملة الخونة وتنفذ فيهم الحكم الذي تصدره محاكم الثورة ضدهم.[5]

ونقدم فيما يلي نموذج من الرسائل التي وجهتها جبهة التحرير الوطني إلى مرتزقة الجيش الفرنسي،

**«إنكم بعملكم في الجندية الفرنسية تخدمون مصالح المستعمرين، و تتعذبون في سبيل سعادة و هناء أمثال روني مايير René Meyer جلاد الأمة الجزائرية، و إذا متم فإنكم تموتون فداء الاستعمار أننالسنا من قطاع الطرق، نحن جنود جيش التحرير الوطني، نعمل في سبيل مبادئ العدالة و**

---

[1] شرفموسى، المرجع السابق، ص 73.

[2] أحسنبومالي ،أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ص 263 .

[3] المرجع نفسه، ص 263.

[4] شرفموسى، المرجع السابق، ص 74.

[5] أحسنبومالي ،أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية ...، المرجع السابق ، ص 264 .

**الإنسانية و لقد خدعوكم في شأننا، ففكروا في الأمر،إنإعانة المستعمرين اللذين لفظتهم الإنسانية، تعتبر جريمة لا تغتفر ضد شعب يدافع عن حقه، إن انتصارنا محقق و لتسقط العنصرية ».**[1]

ونظرا لما تمثله هذه الوسيلة الإعلامية من خطورة، فقد كانت الجبهة تختار من يقوم بتبليغها من المناضلين الأكثر سرية ولهم القدرة على عدم لفت إنتباهالعدو، لأن إيقاف حامل الرسالة يمكن أن يتسبب في اعتقال العديد من المناضلين.[2]

**5- الصحف والجرائد:**

أعطت جبهة التحرير الوطني أهمية بالغة للصحافة المكتوبة، وذلك لإظهار الوجه الحقيقي والصحيح للثورة الجزائرية،أصدرت جرائد وصحف مدعمة لإعلامها الوطني تمثلت في:

- **صحيفة المقاومة الجزائرية:**

تعد أول جريدة تحمل أخبار الوطن بشكل عام: صدرت أول مرة بباريس في نهاية سنة 1955 كطبعة أولى،أما الطبعة الثانية فكانت تصدر بنفس الاسم في المغرب أوائل سنة 1956، في حين صدرت طبعتها الثالثة بتونس في منتصف سنة 1956 وهي مختلفة عن سابقاتها.[3]

بلغ معدل أعدادها باللغة العربية 19 عددا و11 عددا باللغة الفرنسية، توقفت عن الصدور بأمر من الجبهة بسبب المشاكل التي كانت تعترضها، حيث كان دخولها للجزائر يتم بطريقة سرية، ووصولها لها للقراء كان متأخرا عن موعد إصدارها بكثير.[4]

[1] أحسنبومالي ،إستراتيجية الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق ، ص 132 .

[2] أحسنبومالي ،أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية ...، المرجع السابق ، ص 264 .

[3] الإعلاموممهامأثناءالثورة، المرجع السابق، ص 374.

[4] شرفموسى، المرجع السابق، ص 75.

- **جريدة المجاهد:**

على إثر إنعقاد مؤتمر الصومام[1] في 20 أوت1956 ، و طرح قضية الإعلام ، تقرر إلغاء جريدة المقاومة الجزائرية و تعويضها بجريدة المجاهد كلسان مركزي لجبهة التحرير الوطني ، و الناطق الوحيد بإسم الثورة الجزائرية ، و المرآة العاكسة لأعمال جيش التحرير الوطني.[2]

ظهرت لأول مرة كنشرة للثورة في جوان 1956 في مدينة الجزائر، و كانت تطبع على الرونيو ، صدرت بالفرنسية ثم ترجمت بعد ذلك إلى العربية ، و كان عدد صفحاتها لا يتجاوز الست صفحات.[3]

وما تجدر الإشارةإليه هو أن جبهة التحرير الوطني كانت تسعى من وراء إصدار جريدة المجاهد إلى تحقيق الأهدافالتالية:

- ✓ الدفاع والتعبير عن أفكار جبهة التحرير الوطني.
- ✓ العمل على تدويل القضية الجزائرية.
- ✓ فضح أساليب ودعاية العدو الفرنسي أمامالرأي العام المحلي والعالمي.[4]

بالإضافةإلى جريدة المقاومة الجزائرية وجريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، صدرت صحف أخرىمنها:

- جريدة العامل الجزائري لسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- جريدة الشباب الجزائري لسان حال شباب جبهة التحرير الوطني.[5]

---

[1] يعتبر أهم مؤتمر بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ، انعقد بقرية ايفري اوزلاقن بغابة اكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجرة ، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام ، برئاسة العربي بن مهيدي و مشاركة عبان رمضان، زود الثورة بقيادة سياسية تمثلت في المجلس الوطني و لجنة التنسيق و التنفيذ ، ينظر : لحسن ازغيدي ، مؤتمر الصومام ، المرجع السابق ، ص135،151.

[2] شرفموسى، المرجع السابق، ص 75.

[3] الإعلام ومهامه أثناءالثورة، المرجع السابق، ص 375.

[4] أحمد حمدي، المرجع السابق، ص 124.

[5] الإعلام ومهامه أثناءالثورة، المرجع السابق، ص 377.

هذا بالنسبة للإعلام الداخلي أماالإعلام الخارجي للثورة الجزائرية فقد إعتمد على النشرات والتصريحات التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني عن طريق مكاتبها في الخارج[1]، ونشير هنا أن العديد من الدول الشقيقة من البلاد العربية سخرت خيرا كبيرا للتعريف بالثورة الجزائرية وتطوراتها عبر مختلف وسائلها الإعلامية، سواء المكتوبة أو المسموعة، ومثال ذلك الأهرام المصرية التي كانت تنشر مقالات تخص القضية الجزائرية.[2]

كذلك لعبت الإذاعات العربية مثل إذاعة القاهرة وإذاعة صوت العرب دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية بين الأوساط العربية، حيث كانت تخصص حصصا يومية تدعو فيها الجزائريين للجهاد، وتشيد بانتصارات جيش التحرير الوطني، وتهاجم في نفس الوقت الممارسات القمعية الفرنسية المسلطة على الشعب الجزائري.[3]

وتماشيا مع ما تم ذكره يتبين أن جبهة التحرير الوطني اعتمدت على وسائل إعلامية مختلفة، كانت تهدف من خلالها إلى توعية الشعب الجزائري بمصيره، والتعريف بالثورة الجزائرية وأهدافها النبيلة، وكشف النوايا الحقيقية للاستعمار الفرنسي الذي أرادأن يثبت عكسها من خلال ما كانت تقدمه الشعب الإدارية المتخصصة للشعب الجزائري محاولة منها في كسبه إلى جانبها وعزله عن ثورته المجيدة.

[1] عمارقليل، المرجع السابق، ص 113.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 496.

[3] المرجع نفسه، ص 496.

## المبحث الثاني: مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد السياسي والعسكري

### 1- على الصعيد السياسي:

تمثلت إستراتيجية الجبهة في مواجهة لاصاص على الصعيد السياسي في منع السكان من إقامةأي اتصال أو علاقات مع هذه المصالح، ورفض دعوتها للمشاركة في الانتخابات وعدم الاستجابة للإغراءات المادية[1]، فنشأت لذلك شبكة خاصة بدعم السكان على مستوى كل قرية للبقاء على اتصال دائم بهم، وتشديد الرقابة على الإداريين والمحاربين القدماء والقياد.[2]

وزيادة على ذلك عملت جبهة التحرير الوطني على حضر حمل بطاقات التعريف، حيث كانت تشن من حين لآخر هجومها على بطاقات الهوية و تقوم بانتزاعها من أصحابها رغبة منها في عدم مشاركتهم في الانتخابات، و هكذا شهدت الشعب الإدارية المتخصصة في يوم واحد حضور خمسة عشر( 15) شخصا يرددون نفس الكلمات و هي«أضعتالنكوة» و يقصدون بذلك بطاقة الهوية.[3]

كذلك من بين الأساليب المعتمدة من طرف جبهة التحرير الوطني في الجانب السياسي للتقرب ومحاولة إقناعهم بضرورة مناصرة الثورة التي تعتبر السبيل الوحيد لإخراجهم من معاناتهم، استحداث هيئة المحافظ السياسي[4] وتكليفه بمهام مختلفة وهي:

- ✓ الدعاية والدعاية المضادة للاستعمار، بهدف رفع معنويات المجاهدين والجماهير وتحطيم معنويات العدو.
- ✓ إطلاع الجماهير على انتصارات جبهة التحرير الوطني على الصعيد السياسي والعسكري.

---

[1] الغاليغربي، المرجع السابق، ص 185.

[2] عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص 167.

[3] قريقورماتياس، المرجع السابق، ص 165،166 .

[4] كان هذا اللقب يطلق على ضابط أو ضابط صف من المجاهدين للقيام بمهمة محدودة، و يشترط في مثل هذا الرجل الثقافة الكافية و الوعي السياسي المتين، و كانت غاية جبهة التحرير من تأسيس هذه الهيئة القيام بالدعاية ضد العدو،ينظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 83 .

- ✓ تقديم المساعدات والإعانات لعائلات الشهداء والمجاهدين والمعتقلين.[1]
- ✓ تسوية الخلافات والنزاعات بين المواطنين.
- ✓ التوعية والإرشاد وتنظيم الشعب.
- ✓ تسجيل عقود الزواج،الطلاق،الميراث،المواليد، الوفيات.
- ✓ جمع التبرعات والاشتراكات والإشراف على التربية والتعليم.
- ✓ الإشراف على تنظيم القرية والدوار والعرش.
- ✓ تجنيد الراغبين في الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني.[2]

ومنه يتضح أن المحافظ السياسي كلف بمهام كثيرة ومتنوعة، سياسية، عسكرية، تربوية، استخباراتية وذلك بهدف كسب الشعب الجزائري وإبعاده عن الخدمات التي كانت تقدمها الشعب الإدارية المتخصصة.

وقد اعتمد المحافظ السياسي في توعية الجماهير وتكوين المجاهدين على أربعة محاور وهي:

- **المحور الأول:**وهو الثورة، حيث عمل المحافظ السياسي على إقناع الجماهير بان الثورة شعبية لا تعمل لصالح فئة دون الأخرى.[3]
- **المحور الثاني:**تمثل في الشعب،عمل المحافظ السياسي على إقناع الجماهير بان استشهاد القادة واعتقالهم لا يعني نهاية الثورة، وإقناعهم بان الثورة بالشعب ومن الشعب فهو المحور الأساسي لها.[4]
- **المحور الثالث:** وهو جبهة التحرير الوطني، وذلك من خلال عمل المحافظ السياسي على توطيد العلاقة بين الشعب والجبهة.

[1] نصيرة براهمي ، «الحرب النفسية و القمع للقضاء على الثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958» ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 10 ، العدد 1 ، 2019 ، ص 99 ، 100 .

[2] أحسنبرمالي،إستراتيجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 124،125.

[3] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 244.

[4] المرجع نفسه، ص 244.

- **المحور الرابع:**الوطن، فقد عمل المحافظ السياسي على ترسيخ فكرة أن الوطن هو مهد الأمة وكنز الأجداد، فهو لأجله مئات السنين، وبذلك فهو ملك شرعي لا يمكن أن يترك في يد الاستعمار.[1]

لكن تبقى المهمة الجوهرية والأساسية للمحافظ السياسي هي مواجهة الشعب الإدارية المتخصصة وما تقوم به من دعاية ضد الشعب الجزائري، وتوعيته بحقيقة هذه الشعب وما تهدف إليه من وراء تقربها من الأهالي وادعائها بان جبهة التحرير الوطني هي من تحدث الفوضى.

وبذلك يكون المحافظ السياسي قد قام بتأطير حرب نفسية[2] ضد جنود الجيش الفرنسي، للتأثير على معنوياتهم، واعتمد في ذلك على المناشير التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني.[3]

بالإضافةإلى ذلك كان يقوم المحافظ السياسي بمهمة الاستخبارات، وذلك من خلال القيام بمراقبة العدو وجمع المعلومات عنه، وكذلك كشف الخونة وتصفيتهم.[4]

وعلاوة عن كل ذلك عملت جبهة التحرير الوطني على إحلالإدارة جزائرية محل الإدارة الفرنسية، فأنشات نظام المجالس الشعبية على مستوى الحي والقبيلة والعرش ثم القرية[5]، بهدف تدريب الشعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه دون تدخل من قيادة الجيش الفرنسي حتى يحس فعلا بأنه في خضم الثورة.[6]

وكانت تتم عملية تشكيل هذه المجالس بواسطة الانتخابات من قبل المواطنين، حيث يتم اختيار خمسة أعضاء من بينهم رئيس المجلس.[7]

---

[1] أحسنبومالي ،إستراتيجية الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق ، ص 127 .

[2] تعني الحرب النفسية استخدام الدعاية و الإشاعة و الأساليب السيكولوجية بهدف التأثير على نفسية و معنويات العدو، و هي لا تقوم على المواجهة مثل ما هو الشأن في المعارك، و هي شق من الحرب العسكرية تبدأ قبلها و تستمر معها و بعدها، و قد تظهر نتائجها على المدى المتوسط أو القريب أوالبعيد،ينظر: نصيرة براهمي ، المرجع السابق ، ص 245 .

[3] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 245.

[4] المرجع نفسه، ص 246.

[5] الغاليغربي، المرجع السابق، ص 189.

[6] علكافي، المصدر السابق، ص 155.

[7] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 441.

وتتكون المجالس الشعبية من الأعضاءالتالية:

- **رئيس المجلس:**له شخصية الاعتبارية، فهو المسؤول العام والناطق الرسمي باسم المجلس في المحافل الشعبية والتجمعات الرسمية التي يقوم بها الجيش، كما يتولى التنسيق بين جميع أعضاء المجلس.[1]
- **مسؤول المالية:**يقوم بجرد التبرعات التي يستلمها من مسؤولي المشاتي وتوزيع المنح على مستحقيها كالعاملين عليها وعوائل المجاهدين والمساجين المنكوبين والمعوزين، وكل هذه الأعمال تضبط في سجلات تقدم في قوائم في مواعيدها الشهرية أو السنوية، كما أن كل مدخول أو نفقة يرفق بوصل قبض واستلام.[2]
- **مسؤول الدعاية:**يعمل على جمع المعلومات وتبليغها للقيادة، وتنظيم شبكة الاستعلامات، ومراقبة تحركات العدو، وكذلك إحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي وكشف هوياتهم.[3]
- **مسؤول الأمن:** يتولى الأمن العام للمواطنين، حيث يتوسط لحل الخلافات ومعاقبة المخالفين، ويعمل على تنظيم عمليات تنقل السكان وتحديد المسالك الخاصة بأفراد جيش التحرير الوطني وقوافل تموينه، بالإضافةإلى تبليغ الاستدعاءات ويقوم برفع تقريره اليومي لرئيس المجلس، ويتلقى منه الأوامر المستعجلة والجديدة لتنفيذها.[4]
- **مسؤول التموين:** وتنحصر مهمته في جمع وتخزين وتوزيع المؤن على مراكز جيش التحرير الوطني، بالإضافةإلى جرد ممتلكات الثورة من الحبوب والمواد الغذائية والثروة الحيوانية.[5]

وعلى الرغم من أن مؤتمر الصومام حدد مهام المجالس الشعبية في الاعتناء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والاقتصادية فقط،فإننا نجد مهامها لم تنحصر فيما حددته وثيقة المؤتمر،

---

[1] الهادي درواز ، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 ، 1962 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 64 .

[2] المرجع نفسه، ص 65 .

[3] سليم سايح، «إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة و تحييد الإدارة الاستعمارية الفرنسية 1954-1962» ، مجلة عصور الجديدة ، المجلد 10 ، العدد 2 ، جوان 2022 ، ص 321 .

[4] الهادي درواز ، المرجع السابق ، ص 66.

[5] سليم سايح، المرجع السابق، ص 322.

وإنما تعدت لمجالات أوسع من ذلك، حيث عملت مثلا على إحداث جهاز للشرطة يساعد هذه المجالس في تأدية مهامها.[1]

عملت كذلك جبهة التحرير الوطني على تنظيم كل الفئات الاجتماعية وتجسيدها لخدمة الكفاح المسلح، وبعت منظمات جماهيرية، مهمتها تأطير وهيكلة واستقطاب الجماهير وتهيئتها للكفاح المسلح وفصلها عن الهياكل التنظيمية للإدارة الفرنسية، وقد شملت هياكل هذه المنظمات قطاعا واسعا من القوى الحية في المجتمع الجزائري، مثل العمال والطلبة والتجار والمرأة.[2]

**2- على الصعيد العسكري:**

نجد بأن جبهة التحرير الوطني لم تغفل عن الجانب العسكري لمواجهة الشعب الإدارية المتخصصة، وذلك من خلال الصرامة والشدة مع المعادين لطريق الثورة، حيث طالت عقوبة الإعدام كل من تطاول على الثورة وتعاون مع قوات الاحتلال بأي شكل من الأشكال، وقد لعب الفدائيون[3] دورا كبيرا في تنفيذ الإعدام في الزمان والمكان المناسبين، وهو الأمر الذي زاد من ثقة الشعب بالثورة ومخاوف المتعاونين مع الاستعمار.[4]

ونظرا لدقة التخطيط والتنفيذ فقد بلغت إحصائياتالإعدام لسنة 1956 على مستوى الولايات 211 قوميا و259 خائن بالولاية الثالثة، 60 قوميا و135 خائن غرب قسنطينة، 79 خائن بالأخضرية، 19 قوميا و52 خائن بعنابة.[5]

---

[1] مسعود فلوسي، مذكرة الرائد مصطفى مراردة–ابن النوي–شهادات ومواقف من مشسيرة الثورة في الولاية الأولى، الطبعة2، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص268.

[2] الغاليغربي، المرجع السابق، صص 444، 445.

[3] رجال مسلحون يعيشون في القرى و المدن و العواصم، لا يرتدون الزي العسكري و لا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة، و يحققون أهدافهم في الأماكن التي يظنها المستعمر منيعة، كدليل انه لا مفر من أحكام الثورة و لا نجاة من عقابها، يقول عنهم العربي بن مهيدي« أن هؤلاء الرجال بدون الزي العسكري يعتبرون في نظر جيش و جبهة التحرير العيون و الآذان و الأعضاء بالنسبة لكائن حي» ، ينظر : محمد لحسن ارغيدي ، المرجع السابق ، ص 153 .

[4] لخضر شريط و آخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص 342 .

[5] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 342.

كما شنت جبهة التحرير الوطني عمليات عسكرية ونصبت كمائن لدوريات المخزن التي كانت تقوم بحماية أبراج الشعب الإدارية المتخصصة.[1]

وفي هذا الصدد نذكر الكمين الذي نصبته إحدى فرق المجاهدين، لضابط الشعبة الإدارية المتخصصة بالماء الأبيض والذي كان على متن سيارة جيب متبوعة بشاحنة يركبها ستة جنود، وقد كانت حصيلة هذه العملية مقتل خمس جنود وغنم قطعة سلاح وخمس بنادق حربية، إلاأن الضابط نجا من الكمين، وعلى مستوى نفس الشعبة تم اختطاف أحدأعوانها وذلك بتاريخ 13 جانفي 1957. [2]

ونشير أيضاإلى الكمين الذي نصبه مجاهدي منطقة تبسة بتاريخ 29 جوان 1957 ، لنقيب الشعبة الإدارية المتخصصة للشريعة ، و المدعو شاون(**Chaoun**) و سكريتره على بعد 24 كيلومتر جنوب غرب الشريعة.[3]

وعلى العموم قدرت حصيلة قتلى هذه العمليات من الشعب الإدارية المتخصصة منذ تأسيسها وإلى غاية 9 ماي 1960، حسب تقرير رسمي 77 ضابط و441 عنصر من الملحقين وعناصر المخزن.[4]

وأحيانا عناصر جبهة التحرير الوطني تستهدف مباشرة ضابط الشعبة الإداريةالمتخصصة، من خلال توجيه وسائل تهديد له بالقتل وتخويفه، وذلك حتى يتراجع عن سياسته وقراراته.[5]

ولم تتوقف عند حد التهديد والتخويف، وإنماأخذت تحدد ثمن رؤوس بعض ضباط الشعب الإدارية المتخصصة، بمبالغ تراوحت ما بين 1000 و50000 فرنك قديم.[6]

---

[1] كوثر هاشمي، «الشعب الإدارية المتخصصة وسيلة للتهدئة بين المثالية والواقع»، مجلة معارف، العدد 18، جوان 2015، ص 149.

[2] نصيرة براهمي، المرجع السابق، ص 100.

[3] المرجع نفسه، ص 100.

[4]كوثرهاشمي، «الشعب الإداريةالمتخصصة... ، المرجع السابق، ص 149.

[5]قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 170.

[6] المرجعالسابق ، ص 171 ، 172 .

## المبحث الثالث: مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي

### 1- على الصعيد الاجتماعي:

إهتم قادة جيش وجبهة التحرير الوطني بتنظيم الشعب في خلايا وتجمعات منضبطة ومطيعة، وتوعيته بالقضية الوطنية، وحشده لدعم الثورة دعما مطلقا، وفي المقابل اهتموا برعاية مشاكله، وحمايته من الجيش الفرنسي وسياسته التعسفية. [1]

لذلك حرصت جبهة التحرير الوطني على حفظ كرامة عائلات الشهداء والمجاهدين والسجناء والمناضلين، وذلك عن طريق تقديم لهم منحة شهرية، ثم قامت بتعميمها على عائلات الفقراء والمحتاجين وحتى عائلات الخونة، بهدف الحفاظ على كرامة أفراد هذه العائلات من جهة، وتفويت الفرصة على الشعب الإدارية المتخصصة في ضمهم إلى صفوفها من جهة ثانية.[2]

عملت كذلك على إنشاء العديد من المراكز الصحية لاستقبال الجرحى، وجندت عددا هاما من الأطباء والممرضين رجالا ونساء ووزعتهم عبر مختلف ولايات ومناطق الوطن، لعلاج المرضى والمعطوبين.[3]

وتجدر الإشارةإلىأن جيش التحرير الوطني كان يقيم المراكز الصحية أو المصحات السرية في الجبال والغابات الكثيفة، وحتى في الكهوف تحت الأرض في شكل مخابئ محصنة، وأحيانا يقيمها في الدواوير أوساط السكان الموثوق فيهم، وبالتالي يتضح انه لا بد من توفر شرطين لإقامتها وهي مكان أمن والقرب من نقاط الماء.[4]

وهكذا كانت وحدات جيش التحرير الوطني تنطلق من مراكزها نحو القرى والمداشر لمعالجة المرضى من المدنيين، وهي مزودة بوسائل تمريض بدائية، فغالبا ما أجريت عمليات جراحية خطيرة بوسائل بسيطة وبدون تخذيرو كللت بالنجاح.[5]

وكان يستعان كذلك في معالجة جنود جيش التحرير الوطني بأطباء وممرضين مناضلين جزائريين ويستعان في نفس الوقت بمواطنين لديهم خبرة في الطب الشعبي، خاصة علاج كسور العظام والجروحالناتجة عن الإصابات.[1]

---

[1] يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004 ، ص 206 .

[2] أحسنبومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية ... ، المرجع السابق، ص 145.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 206.

[4] أحسنبومالي، أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية ... ، المرجع السابق، ص 362.

[5] أحسنبومالي، إستراتيجية الثورة ... ، المرجع السابق ، ص 145 .

رغم الصعوبات التي تلقتها جبهة التحرير الوطني في المجال الصحي، إلاأنها تمكنت من تحقيق جزء كبير في معالجة المرضى والجرحى سواء من المدنيين أوالعسكريين، وتعويض الخدمات التي كانت تقدمها الشعب الإدارية المتخصصة من خلال فرق المساعدة الطبية، المجانية والفرق الطبية المتنقلة.

وجهت كذلك جبهة التحرير الوطني ضربة قاسية للشعب الإدارية المتخصصة في المجال التعليمي، من خلال فتح مدارس عبر كامل التراب الوطني، وتعيين معلمين أكفاء وحفاظ القران الكريم، وإعفائهم من التجنيد في الفرق الإدارية المتخصصة وكتائب الجيش الفرنسي.[2]

وجعلت تعليم القراءة والكتابة إجباريا مع التركيز على الدروس الدينية التي تحبب الجهاد، وتبعث الحماس الثوري في نفوس التلاميذ،والتركيز كذلك على تاريخ الجزائر الذي يبرز من خلاله تلاحم أبناء الشعب الجزائري عبر العصور.[3]

كما سطرت برنامج عام للتعليم، كان يشتمل على ما يلي:

- ✓ قواعد النحو والصرف.
- ✓ المواد الشرعية.
- ✓ القران الكريم.
- ✓ مبادئ التربية الإسلامية.
- ✓ الحساب.
- ✓ التاريخ والجغرافيا.[4]

وقد لعب العقيد ايت حمودة عميروش[5] دورا رائدا في هذا الميدان، حيث حرص كل الحرص على تعليم كل الأطفال في المساجد و الكتاتيب القرآنية في كل القرى و المداشر ، و لم يكتفي بذلك بل وجه

---

[1] المرجع نفسه، ص 145.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 207.

[3] أحسنبومالي،أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية...، المرجع السابق، ص 341.

[4] المرجع نفسه، ص 341.

[5] ولد في 31 أكتوبر 1926 بتيزي وزو ، مناضل في المنطقة الخاصة ، التحق بالمقاومة منذ نوفمبر 1954 بمنطقة عين الحمام ، تولى قيادة الولاية الثالثة و عمره لا يتجاوز الثلاثين عاما ، و هو الذي كلف بالسهر

بعثات طلابية خلال سنوات 1956،1957 ، 1958 ليواصلوا دراستهم هناك و في كل بلدان المغرب العربي ، و خصص أموال الوقف للإنفاق عليهم.[1]

وتسعى إلى تعميم ذلك في كل الولايات، فنجح مسعاه وتكفلت جبهة التحرير الوطني بكل الطلبة الجزائريين، وقامت بإرسالهم في بعثات مختلفة إلى الخارج إلى كل دول المشرق العربي، لدراسة مختلف التخصصات الأدبية والعلمية والمدنية والعسكرية، وذلك بهدف إعدادالإطارات للثورة وما بعد الاستقلال.[2]

وكخطوة من جبهة التحرير الوطني لفصل السكان عن القضاء التابع للشعب الإدارية المتخصصة، اهتمت بمشاكله وقضاياه وكلفت المشرفين عن شؤون الأوقافالإسلامية وعلماء الدين للتكفل بها، وإصدارالإحكام في إطار الشريعة الإسلامية، فاستجاب الجميع لذلك بكل طاعة وعفوية، وهو ما شكل إفشالا لسياسة الشعب الإدارية المتخصصة التي كانت تسعى إلى فصل الشعب عن الثورة.[3]

ويبقى الشيءالأهم الذي قامت به جبهة التحرير الوطني في المجال الاجتماعي، معاكسة لما كانت تقدمه الشعب الإدارية المتخصصة هو تموين الشعب بكل ما يحتاجه من مواد غذائية وملابس.

فأنشات لذلك فرقا خاصة مكلفة بجمع المؤن وتدبيرها وتخزينها ونقلها وتوزيعها، وقد تعاون لذلك الجميع من الجنود والمدنيون والنساء وحتى الأطفال.[4]

كما قامت أيضابتأسيس مراكز في باطن الأرض لخياطة الألبسة وصناعة الأحذية، وكان كل مركز يبعد عن الآخر بمسافة معينة، ويشرف على صنع الألبسة والأحذية مجاهدين يتقنون المهنة.[5]

**2- على الصعيد الاقتصادي:**

---

على انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 حيث أمر بتكثيف العمليات العسكرية في الأماكن المجاورة لتضليل العدو ، استشهد يوم 29 مارس 1959 اثر اشتباك مع قوات العدو.

للمزيد ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص246، 247.

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 207.

[2] أحسنبومالي، أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية... ، المرجع السابق، ص 341.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 207،208.

[4] المرجع نفسه، ص 206 .

[5] أحسنبومالي ،أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية ...، المرجع السابق ، ص 332 .

حاولت جبهة التحرير الوطني قطع كل الصلات والروابط مع الاستعمار الفرنسي ولاسيما في القطاع الاقتصادي، لذلك حرصت على تنظيم الأسواق العامة، خاصة لسكان الأرياف في المناطق الجبلية، وأصدرت قرار يمنع المواطنين من الذهاب إلىالأسواق التي تشرف عليها الشعب الإدارية المتخصصة، وهو ما خلق لها مشكلة من حيث تموين السكان، لكنها اجتازتها بنجاح لأن 90% من المواد الغذائية كانت من إنتاج محلي.[1]

إضافةإلى ذلك عملت الجبهة على حضر استعمال أو استهلاك المنتجات الفرنسية، مثل تحريم التدخين وتعاطي الكحول، بهدف ضرب زراعة وصناعة التبغ، بل وذهبت إلىأكثر من ذلك حيث منعت الفلاحين والمزارعين من العمل في مزارع المعمرين.[2]

وهو ما أدىإلى تضرر المعمرين بشكل كبير، حتى اضطروا لخدمة أراضيهمبأنفسهم بعد أن شاهدوا فساد المحاصيل التي ظلت تنتظر من يقوم بجنيها، و قد جاء في شهادة لأحد المعمرين ما يلي:«**كل عمالي ذهبوا في يوم من أيامجويلية 1956 و لم يبق إلاأنا و أبي في المزرعة بعد ما كان هناك عشرين عائلة تقطن في المزرعة منذ العشرينات إلاأنها ذهبت كلها ، و لم أرى واحد منهم منذ ستة اشهر ، كنا نعرفهم جيدا ، لم نعتقد أنهم قادرين على ذلك ، كانوا يتخوفون منا و لا يجرؤون على ملاقاتنا....**»[3]

ومن زاوية أخرى كان جيش التحرير الوطني يحارب الأعمال الاقتصادية، التي تقوم بها الشعب الإدارية المتخصصة، فمثلا عندما أمر النقيب كومبيت بفتح سوق، رفض جيش التحرير الوطني ورد على ذلك بذبح عددا من التجار في اليوم الموالي، كذلك هو الحال عندما أرادأحد الضباط شق طريق بتاريخ 7 جانفي 1957 واقنع السكان بالعمل، حيث وصل عددهم في يوم 22 جانفي 100 عامل، تدخل جيش التحرير الوطني بعنف في 24 جانفي وذبح ثلاثة رؤساء الورش وأصدر تعليمة لتخريب الطريق.[4]

---

[1] أحسنبومالي ،إستراتيجية الثورة الجزائرية... ، المرجع السابق، ص 146، 147.

[2] هواري قبايلي ، ثمن حرب – الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي ، إشراف و مراجعة : بلقاسمي بوعلام ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2012 ، ص 257 ، 258 .

[3] المرجع السابق، ص 271.

[4] قريقورماتياس، المرجع السابق، ص 169.

وقد إعتمد جيش التحرير الوطني إستراتيجية مدروسة ومخطط لها بشكل جيد، حيث كانت تتناسب وتتنوع حسب النشاط الاقتصادي الممارس في كل منطقة، فنجدها استهدفت المناجم والسكك الحديدية ومزارع التبغ في المناطق الشرقية في حين استهدفت المصانع وورشات الدهون النباتية ومزارع الكروم في الناحية الغربية، وكانت الأعمال التخريبية تتركز في مناطق الريف والمناطق المعزولة أكثر من المدن.[1]

وإنطلاقا من كل ما تقدم يتضح بأن جبهة التحرير الوطني **(FLN)** عملت على مواجهة الشعب الإدارية المتخصصة **(SAS)** بكل الوسائل و الأساليب و على جميع الأصعدة، بداية من الصعيد الإعلامي الذي اعتمدت فيه على وسائل إعلامية مختلفة تمثلت في الإعلام المنطوق و النشرات و المناشير و الرسائل و الإعلام المكتوب ممثلا في جريدة المقاومة و المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، بالإضافةإلى مكاتبها في الخارج وإذاعات الدول العربية.

بعد ذلك الجانب السياسي والعسكري، حيث واجهتها في الجانب الأول من خلال منع السكان من حمل بطاقات الهوية والمشاركة في الانتخابات، واستحداث هيئة المحافظين السياسيين وتكليفهم بأدوار متعددة، وكذلك تأسيس المجالس الشعبية حتى تمكن الشعب من إدارة شؤونه بنفسه، إما في الجانب الثاني فقد اعتمدت على تنفيذ الإعدام على كل من تعاون معها من الحركيوالمخازنية، وكذلك نصب الكمائن لضباطها.

وأخيرا الجانب الإجتماعي و الإقتصادي، ففي المجال الإجتماعي عملت على توفير كل الخدمات الإجتماعية للشعب الجزائري من رعاية صحية و تعليم و تموين بالمواد الغذائية و اللباس، حتى تبعده عن الخدمات التي كانت تقدمها **لاصاص(SAS)** بهدف إبعاده عن الثورة التحريرية ، في حين اعتمدت في الجانب الاقتصادي على تنظيم أسواق عامة لهم في القرى و المداشر ، و منعهم من الذهاب إلىالأسواق التي كانت تشرف عليها و تعتبرها مكان جد مهم للإستعلاماتبالإضافةإلى تخريب الطرق و كل المنشآت التي كانت تنجزها.

ومما تجدر الإشارةإليهأن جبهة التحرير الوطني كانت تهدف من وراء الإستراتيجيات التي إتبعتها ضد الشعب الإدارية المتخصصة، إلى توعية الشعب الجزائري بحقيقة الثورة التحريرية وأهدافها النبيلة،

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 268.

وأنها هي السبيل الوحيد للتخلص من الاستعمار وإقناعه بان الشعب الإدارية المتخصصة ما هي إلا وسيلة جاءت بها الإدارة الاستعمارية لاستمالة السكان وكسبهم، بغية الحصول على معلومات تمكنها من القضاء على الثورة التحريرية.

# خاتمـــــة

## الخاتمة:

بعد دراسة موضوع الشعب الإدارية المتخصصة بين سياسة التهدئة والقضاء على الثورة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- ✓ لم يكن اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 وليد الصدفة، وإنما سبقته العديد من الأسباب بداية من تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1954، وصولا إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 وانعقاد اجتماع لجنة الست وتحديد موعد الثورة.
- ✓ حاولت السلطات الفرنسية احتواء الثورة بكل الوسائل، فعملت على زيادة قواتها وشن عمليات عسكرية عنيفة لتمشيط القرى والجبال، أهمها عملية ألواس وفيرونيك وفيوليت.
- ✓ عملت حكومة فرانس منداس بعد أن أبدى روجي ليونارد عدم قدرته في إحتواء الثورة على إستبداله بالحاكم العام جاك سوستال، الشخص الذي واصل السياسة الفرنسية القمعية من خلال إصدار قانون حالة الطوارئ في 3 أفريل 1955، وإنشاء المحتشدات أو ما يعرف بمراكز تجمع السكان، بالإضافة إلى مبدأ المسؤولية الجماعية.
- ✓ بعد فشل الأساليب القمعية في القضاء على الثورة، حاول جاك سوستال إيجاد وسيلة جديدة لتهدئة الأوضاع والتقرب من السكان وامتصاص غضبهم، فعمل على تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة في 26 سبتمبر 1955، وهي عبارة عن هيئة مدنية وعسكرية في آن واحد، يقودها مجموعة من الضباط الفرنسيين متخصصون في الدعاية وعلم النفس والشؤون الجزائرية، ويتقنون تكلم اللغة العربية واللهجات المحلية.
- ✓ لم تكن فكرة الشعب الإدارية المتخصصة تجربة مستحدثة وإنما لها خلفية تاريخية تعود إلى إنشاء المكاتب العربية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر (19م).
- ✓ ساهمت جملة من الظروف في إنشاء الشعب الإدارية المتخصصة جمعت ما بين شخصية الحاكم العام جاك سوستال المتخصص في علم الأجناس وامتلاكه تجارب عدة في البحث عن المعلومة والتقرب من السكان، منها تجربته في المصالح السرية لفرنسا الحرة، وتجربته المكسيكية وما بين تجربة الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى وتجربة الهند الصينية.
- ✓ أسندت الشعب الإدارية المتخصصة العديد من المهام منها إدارة شؤون الأهالي الجزائريين، واستصدار الوثائق المدنية وتنظيم الانتخابات، فضلا عن تقديم الرعاية الصحية المجانية ونشر

التعليم الفرنسي في الأرياف، وفتح أبواب التكوين للرجال والنساء، وهو ما عرف بالمهام المدنية والتي كانت تعتبر كقناع ترتديه عن وجهها الحقيقي.

- ✓ حتى تتمكن الشعب الإدارية المتخصصة من تحقيق مهامها استعانت بقوة عسكرية من الجزائريين، تمثلت في ما عرف بالحركى و المخازنية، و هي الفئة التي أفادتها إلى حد بعيد بالمعلومات لكونها أكثر دراية بأمور الثورة و المجاهدين.
- ✓ تفطنت جبهة التحرير الوطني إلى حقيقة الشعب الإدارية المتخصصة ، فلم تبقى مكتوفة الأيدي و إنما عملت على مواجهتها بأساليب مختلفة على جميع الأصعدة ، فقد استعانت بوسائل إعلامية عديدة تمثلت في الإعلام المنطوق و الرسائل و المناشير و الصحف و الجرائد على الصعيد الإعلامي ، و المحافظين السياسيين و ما لهم من دور في إذاعة و نقل أخبار جبهة و جيش التحرير الوطني و كذلك المجالس الشعبية على الصعيد السياسي ،فيما اعتمدت على تنفيذ عقوبات الإعدام لكل خائن و متعاون مع هذه الشعب و شن الغارات و نصب الكمائن لضباطها على الصعيد العسكري ، أما فيما يخص الصعيد الاجتماعي فقد اهتمت الجبهة بكل احتياجات الشعب الجزائري من رعاية صحية و تعليم و مواد غذائية، كما عملت على تنظيم أسواق للمواطنين في القرى و المداشر و منعهم من الذهاب إلى الأسواق الفرنسية ، بالإضافة إلى تخريب كل الأعمال الاقتصادية التي كانت تقوم بها الشعب الإدارية المتخصصة في المجال الاقتصادي.
- ✓ لا يمكن الجزم بان الشعب الإدارية المتخصصة لم تنجح في تحقيق مهامها ، فقد وصلت نسبيا إلى مرحلة النجاح من خلال كسب الشعب الجزائري إلى صفوفها ، من خلال إقدامهم على العلاج و التعليم و قبول كل ما توزعه من مواد غذائية ، بل و أكثر من ذلك فقد نجحت في تجنيد قوة من الجزائريين ضد جبهة التحرير الوطني و ثورتهم ، إلا أن فطنة و حنكة جبهة التحرير الوطني حالت دون نجاحها في القضاء على الثورة ، و ذلك بإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ، ووضع حد لحرافة الجزائر الفرنسية ، و تم الإعلان في 18 جوان 1962 عن نهاية تجربة الشعب الإدارية المتخصصة.

# الملاحق

**الملحق رقم (01): نص قانون حالة الطوارئ**[1]

**Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :**

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

**Titre I^er**

**Art. 1**- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves a l'ordre publique, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

**Art. 2**- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones ou l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport ministère de l'intérieur.

**Art. 3**- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée national.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera

[1] مراد أعراب، المرجع السابق، ص ص 194-198.

**Art. 6-** Le ministre de l'intérieure dans tout les cas et, en Algérie, le G.G, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreinte à résidence ainsi que celle de leur famille.

**Art. 7-** Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure, sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les même personnes peuvent former un recours pour excès du pouvoir contre la décision vissée à l'alinéa 1$^{er}$ ci-dessous devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'état devra intervenir dans les trois mois d'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent les mesures prises en application

et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précédent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état ou elles étaient lors de leur dépôt.

**Art.10**- La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de la dite loi en vue de pouvoir aux besoins résultants de circonstances prévues à l'article 1er.

**Art.11**- La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition, expresse :

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

2° Habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1er du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

**Art.12**- Lorsque l'état d'urgence est instituée, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire a se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit

le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, dans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toute les procédures déférées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision.

La cour de cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

**Art.13** - les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5000 à 200.000 FF ou de l'une de ces deux peines seulement.

L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesurés prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

**Art.14** - Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levés de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

## TITRE II

**Art. 15**- l'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans

Le ministre des finances et des affaires économiques,

**Pierre Pflinlin**

Le ministre des travaux publics, des transports et du tourisme,

**Edouard Cormiglion- Molinier**

Le ministre de l'industrie et du commerce,

**André Moria**

Le ministre.de l'agriculture,

**Jean Sourbet**

Le ministre de la santé publique et de la population,

**Bernard Lafay**

Le ministre de la marine marchante,

**Paul Antier**

Le ministre des postes, télégraphes et téléphones,

**Edouard Bonnefous**

**الملحـق رقـم (02): المناشـير التـي كانـت تلقيهـا الطـائرات العسـكرية الفرنسـية فـي الجبـال والقـرى والمداشر** [1]

منشور رقم 1

منشور رقم 2

منشور رقم 3

منشور رقم 4

[1] محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر–مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي–، الطبعة الثانية، منشورات قالة، الجزائر، 2008، ص ص 232–233.

## الملحق رقم (03): نماذج عن عمل الشعب الإدارية المتخصصة بولاية تلمسان[1]

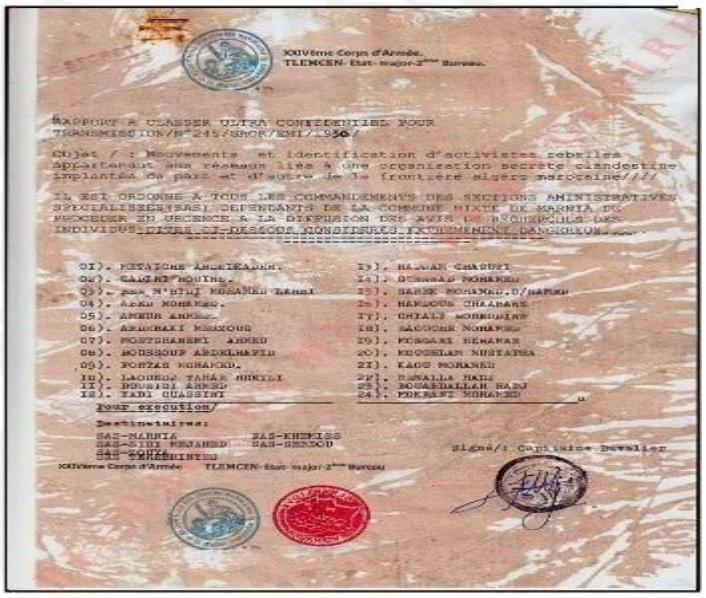

XXIVème Corps d'Armée.
TLEMCEN- Etat- major-2ème Bureau.

RAPPORT A CLASSER ULTRA CONFIDENTIEL POUR
TRANSMISSION/N°245/SHOR/EMI/.950/

Objet / : Mouvements et identification d'activistes rebelles appartenant aux réseaux liés à une organisation secrète clandestine implantée de part et d'autre de la frontière algéro marocaine///.

IL EST ORDONNE A TOUS LES COMMANDEMENTS DES SECTIONS ADMINISTRATIVES SPECIALISEES(SAS) DEPENDANTS DE LA COMMUNE MIXTE DE MARNIA DE PROCEDER EN URGENCE A LA DIFFUSION DES AVIS DE RECHERCHES DES INDIVIDUS CITES CI-DESSOUS CONSIDERES EXTREMEMENT DANGEREUX.

01). KETAICHE ABDELKADER.
02). GAOUAR MOUNA.
03). BEN M'BTAI MOHAMED Lakel
04). AZZI MOHAMED.
05). AMEUR AMMAR.
06). ABDERAKI MESSAOUD
07). MOSTGHANEMI AHMED
08). MOUSSOUP ABDELHAFID
09). MOKTAR MOHAMED.
10). LAOUEDJ TAHAR MOHILI
11). BOUSIDI AHMED
12). YADI OUASSINI
13). HAMIAN CHAOUKI
14). BENNAID MOHAMED
15). BARKE MOHAMED.D/BAREK
16). HAMIOUD GHAMARE
17). GHIALI MOHAMMED
18). ZAOUCHE MOHAMED
19). MEGGARI REMAMAR
20). MEGUELATI MUSTAPHA
21). KADDI MOHAMED
22). BOUALLA HADJ
23). BOUABDALLAH HADJ
24). FEKKANI MOHAMED

POUR execution/

Destinataires:
SAS-MARNIA SAS-KHEMIS
SAS-SIDI MEDJAHED SAS-BENIAOD
SAS-REMCHI

XXIVème Corps d'Armée TLEMCEN- Etat- major-2ème Bureau

Signé/: Capitaine Devalier

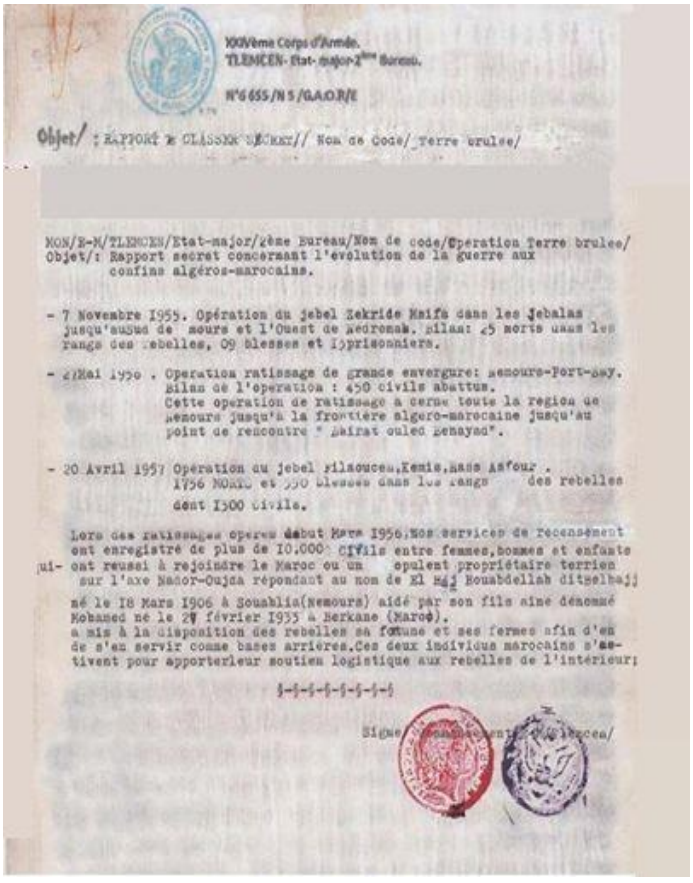

XXIVème Corps d'Armée.
TLEMCEN- Etat- major-2ème Bureau.

N°6655/N S/G.A.O.R/E

Objet/ : RAPPORT A CLASSER SECRET// Nom de Code/ Terre brulee/

NON/E-M/TLEMCEN/Etat-major/2ème Bureau/Nom de code/Operation Terre brulee/
Objet/: Rapport secret concernant l'evolution de la guerre aux confins algéros-marocains.

- 7 Novembre 1955. Opération du jebel Zekride Msifa dans les Jebalas jusqu'au Sud de Beni Snous et l'Ouest de Nedroma. Bilan: 45 morts dans les rangs des rebelles, 09 blessés et 13prisonniers.

- 2/Mai 1956 . Operation ratissage de grande envergure: Nemours-Port-Say. Bilan de l'operation : 450 civils abattus. Cette operation de ratissage a cerné toute la region de Nemours jusqu'à la frontiere algero-marocaine jusqu'au point de rencontre " Zaïrat ouled Benaymi".

- 20 Avril 1957 Opération du jebel Filaoucen,Kemis,Hasse Asfour . 1756 Morts et 300 blessés dans les rangs des rebelles dont 1300 civils.

Lors des ratissages operes debut Mars 1956,Nos services de recensement ont enregistré de plus de 10.000 Civils entre femmes,hommes et enfants qui- ont reussi à rejoindre le Maroc ou un opulent propriétaire terrien sur l'axe Nador-Oujda répondant au nom de El Haj Boubdellah Ditselhaj né le 18 Mars 1906 à Souahlia(Nemours) aidé par son fils aine denommé Mohamed né le 29 février 1935 à Berkane (Maroc).
a mis à la disposition des rebelles sa fortune et ses fermes afin d'en de s'en servir comme bases arrieres.Ces deux individus marocains s'activent pour apporterleur soutien logistique aux rebelles de l'intérieur;

§-§-§-§-§-§-§-§

Signé/ Commandement [illegible]/Tlemcen/

[1] سهام بن غيمة، المرجع السابق، ص ص 279-280.

**الملحق رقم (04): مخطط يوضح مهام الشعب الإدارية المتخصصة[1]**

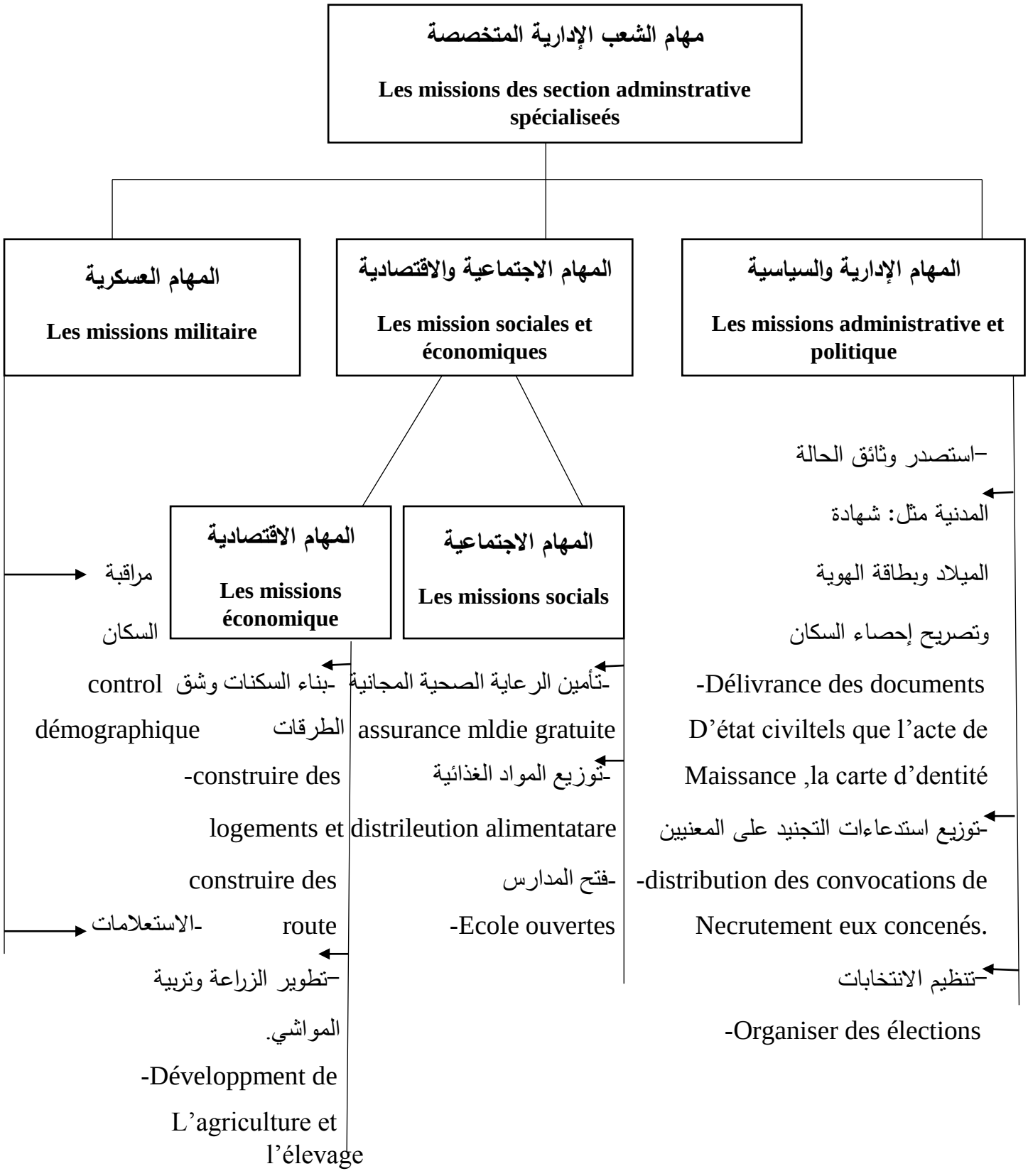


[1] من إنجازي الخاص إنطلاقا من المعطيات الواردة في المصادر والمراجع

**الملحق رقم(05): تعليم اللغة العربية لضباط الشعب الإدارية المتخصصة لتسهيل عملية التواصل مع الشعب الجزائري[1]**

COURS PAR CORRESPONDANCE
D'ARABE DIALECTAL
(5ème Partie)

POLITESSE ARABE
TEST I

Ar._____ (2)
Dép._____
Note obtenue :_____

mené à bonne fin en___minutes (1)

par M._____

RAYER DANS LA COLONNE DE DROITE LES REPONSES QUI VOUS PARAISSENT A REJETER

| | |
|---|---|
| - ṣbaḥ-ek. | - ṣbaḥ-ek.<br>- ṣbaḥ el-ẖir.<br>- es-salamu ᶜali-kum.<br>- ẖ es-slama.<br>- lila mebruka. |
| - ṣbaḥ-ek mebruk. | - ṣbaḥ el-ẖir u l-ẖmir.<br>- ᵉlleh i-sᶜad ṣbaḥ-ek.<br>- ᵉlleh i-henni-k. |
| - e-bqa ᶜala ẖir. | - u ᶜali-kum es-salam.<br>- ẖ es-slama.<br>- ᵉlleh i-ḥenni-k.<br>- ᵉlleh i-henni-k. |

1) Ce renseignement qui doit permettre au professeur de régler l progression des cours devra être fourni avec précision. Il va de soi que ce test ne sera profitable à l'élève que s'il est accompli de mémoire.

2) Ne rien écrire dans ce cadre.

[1]CAOM ,aix en pravence,boit n :11cab/110,cour par correspandance d'arbe dialectel pour sas.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمةالمصادروالمراجع:

### أولا: الوثائق الأرشيفية

1. CAOM, AIXenprovence, Boit N° 11 Cab/110, Cour par Correspondance d'arabe Dialectel pour SAS.( سلمت من طرف الاستاذة المشرفة كوثرهاشمي )

### ثانيا: المصادر

- **باللغة العربية:**


1. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، عناية وتقديم: عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2 ، الجزائر، 2011.
2. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
3. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
4. عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة: أبوبكر رحال، تنقيح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
5. فلوسي مسعود، مذكرات الرائد مصطفى مراردة–ابن النوي–شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، الطبعةالثانية، دار الهدى، الجزائر، 2014.
6. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر.

7. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

8. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1888-1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

➢ **باللغة الفرنسية:**

1. Abbes Ferhat, autopsie d'une guerre, léaurore, présentation de AbderrahmaneAlger-livres édition, Alger-live et.
2. Ben Yousef ben khedda, les origines du 1er, novembre 1954, éditions dahlab, algérie, 1989.
3. Soustelle Jaques, aimée et souffranteAlgérie, édition Plon, paris, 1956.
4. HarbiMohamed, Gibert meynier, le FLN document et histoire 1954-1962, casbah édition, Alger, 2004.
5. HarbiMohamed, les archives de la révolution algérienne, édition cheheb, Algérie, 2010.

**ثالثا: المراجع**

➢ **باللغة العربية:**

1. أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2. أجرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982.

3. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

**4.** افينوباتريك ، جون بلانشايس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامانية، الجزء الأول، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

**5.** احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

**6.** بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية الاستقلال 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

**7.** بورغدةرمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012.

**8.** بومالي أحسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985.

**9.** بومالياًحسن ،أدوات التجنيد ، و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010.

**10.** بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

**11.** تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

**12.**ثينوسيلفي، تاريخ حرب من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر،2009 .

**13.** بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

**14.** حمدي أحمد، الثورة الجزائرية لإعلام – دراسة في الإعلام الثوري –، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

**15.**دروازالهادي ، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 ، 1962 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

**16.** الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.

**17.** الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

**18.** زبير رشيد ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956–1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

**19.** سعودي محمد العربي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية–البلدية 1516–1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

**20.** شريط لخضر وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

**21.** الشماس عيسى ، مدخل إلى علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) –دراسة–، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

**22.** ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

**23.** عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجائر، 2002.

**24.** عباس محمد، في كواليس التاريخ (3) دوغول... أحداث قضايا-شهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

**25.** عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

**26.** عثماني مسعود، الأوراس مهد الثورة ، دار الهدى ، الجزائر،2014.

**27.** غربي الغالي ،فرنسا والثورة التحريرية 1954-1958،دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

**28.** فارالدومينيك ، معركة جبال النمامشة 1954-1962 مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة،ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

**29.**فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائرالجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

**30.**خليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة ، الجزء الثاني،دار العثمانية،الجزائر،2009 .

**31.**قبايليهواري ، ثمن حرب – الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي ، إشراف و مراجعة : بلقاسمي بوعلام ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2012.

**32.** مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

**33.** ملاح عمار، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس –الناحية الثالثة بوعريف-، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

**34.** مطمر محمد العيد ، فاتحة النار، العقيد مصطفى بن بولعيد، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.

**35.** قريقور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955-1962، ترجمة: م جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

**36.** هشماي مصطفى، جذور نوفمبر 1945 في الجزائر –دراسة–، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، الجزائر، 2017.

**37.** ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني للجزائر–مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي–، الطبعة الثانية، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

- **باللغة الفرنسية:**

1. Courrièreyves, la guerre d'Algérie, le temps de léopard 1955- 1957, éditionfayard, paris ,1969.
2. Champagne Patrick, la sociologie, édition milan, paris, 1998.
3. Foucher Victor, les bureaux arabes en Algérie ; éditionlibrairenationale, paris, 1958.
4. Ferkoussalah, Apercu de l'histoire de l'Algérie des phéniciens Al indépendance 841 av.j.c/1962,traduit par ben amorsalah,dar el-ouloum, algérie, 2007.
5. Jurquetjaques, la révolution nationale algérienne et le part communiste français, tom 4, éditons du centenaire, paris, sans date de publication.
6. Hornealistre, histoire de la guerre d'Algérie, traduit de l'anglais par Yves de guerny, édition allinmichel, paris,1980.
7. Hautreux François – Xavier, la guerre d'Algérie des harkis 1954-1962, édition Perrin France, 2013.

**رابعا: المقالات**

- **باللغة العربية:**


1. نصيرة براهيمي ،«الحرب النفسية و القمع للقضاء على الثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2019.
2. حسين عبد الهادي،«**لاصاص بين تأطير السكان المحليين و إفشال الثورة التحريرية 1954-1962** »، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، العدد12،مجلة دولية دورية محكمة، لم يذكر تاريخ النشر.
3. حفظ الله بوبكر «**إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة في الأوراس من خلال تقرير الجنرال بارلانج**»، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 7، ديسمبر 2011.
4. خي عبد الله ، ناصري معمر، « **نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس 1954-1962**»، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد2، العدد8، سبتمبر 2018.
5. سلاماني عبد القادر ،«**دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر**»، مجلة البدر، العدد 03 ، مارس 2011.
6. سايح سليم، «**إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة و تحييد الإدارة الاستعمارية الفرنسية 1954-1962**» ، مجلة عصور الجديدة ، المجلد 10 ، العدد 2 ، جوان 2022 .
7. شمبازي محمد، «**الفرق الإدارية المتخصصة(SAS)أي دور لها في المحتشدات ؟**»، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، ديسمبر، 2011.

**8.** شبوب محمد، بن موسى محمد، « **سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956**»، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، جوان 2019.

**9.** شعوب كامل نصيف ،«**مشروع جاك سوستال 1955-1956**»، حوليات عين شمس، المجلد 47، العدد 4، ديسمبر 2019.

**10.**نور الدين عسال، «**المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المختصة أنموذجا 1955-1962**»، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية،المجلد8، العدد13، ديسمبر، 2017.

**11.**قندل جمال،«**مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية-الحرب النفسية أنموذجا1954- 1962**»،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 19،جانفي 2018.

**12.** قاسمي بختاوي، «**المحتشدات ومراكز التعذيب شهات حية من منطقة صبرة (تلمسان)**»،الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر، 2012.

**13.**موسى شرف ،« **الإعلام الثوري الجزائري من النشأة إلى غاية مؤتمر الصومام**» ، مجلة الإنسان و المجال ، العدد 1 ، افريل 2015.

**14.**هاشمي كوثر، «**الشعب الإدارية المتخصصة وسيلة للتهدئة بين المثالية والواقع**»، مجلة معارف، العدد 18، جوان 2015.

➢ **باللغة الفرنسية:**

1. Exposition, les sections administrative spécialisées, centre de documentation historique sur l'Algérie( CDHA), Aix en Provence, 2012.
2. ChristopheTrombert,"les sections administrative spécialisées est la fusion de social et du sécuritaire en matière de contrôle social ",hal open science ,https:// halshs archives-ouvertes, FR 25 janvier 2013.

**خامسا: الملتقيات**

**1.** الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.

**سادسا: الرسائل الجامعية**

**1.** أعراب مراد، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

**2.** بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، 2014/2013.

**3.** حباش فاطمة ، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري الجزائري 1844-1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014.

4. بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1962 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016-2017.

5. قاسمي يوسف، مواثيق الثورة الجزائرية-دراسة نقدية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

6. قراوي نادية، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية في منطقة مستغانم 1945-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، 2019/2018.

7. هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945،قالمة، 2016-2017.

**سابعا: القواميس والمعاجم**

1. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2. بن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن العشرين (شخصيات، أماكن، أحداث، معارك)، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

**3.** مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

# الفهارس

**فهرس الأعلام:**


| الحرف | الاسم | الصفحة |
|---|---|---|
| -أ- | أيت أحمد حسين | 10 |
| | أو عمران عمر | 17 |
| -ب- | بلوزداد محمد | 10-09 |
| | بلحاج جيلالي | 11-09 |
| | بن بلة أحمد | 11-10 |
| | بوضياف محمد | 15-13-10 |
| | بوتليليس حمو | 11 |
| | بن بولعيد مصطفى | 27-17-16-15-13 |
| | بيطاط رابح | 17-16 |
| | بن مهيدي العربي | 17-16 |
| | بلقاسم كريم | 17-16 |
| | بوصوف عبد الحفيظ | 17 |
| | بلقاسم قرين | 21 |
| | بوفر (الجنرال) | 31 |
| | بيجو (الجنرال) | 35 |
| | بيليسي الرائد | 35 |
| | بولون الضابط | 52 |
| | بوشبوبة رمضان | 13 |
| -ت- | تيون جيرمان | 23 |
| -ج- | جيل (الجنرال) | 21 |
| | جوبي جاك | 26 |
| -خ- | خياري عبد القادر | 11 |
| | خير الدين الشيخ | 28 |

| | | |
|---|---|---|
| | دخلي بشير | 13 |
| | دريش الياس | 15 |
| | ديدوش مراد | 17-16 |
| -د- | ديكورنو (العقيد) | 21 |
| | ديغول شارل (الجنرال) | 52-25-24 |
| | دومينيك هنري | 26 |
| | دوماس (الضابط) | 35 |
| | دورو فيغو | 34 |
| | دوفيفي (الملازم) | 45 |
| | رجيمي جيلالي | 11-10 |
| | روكارمسيتال | 50 |
| -ز- | زيغود يوسف | 17 |
| | سويداني بوجمعة | 17 |
| -س- | سوستال جاك | أ-ث-ج-ح-24-25-26-27-28-29-34-39-41-42-81. |
| | سبيلمان (الجنرال) | 21 |
| | سيمون (القائد) | 37 |
| | سعيد (مستشار بلدية) | 57 |
| | شيهاني البشير | 17 |
| | شوفاليه جاك | 20 |
| -ش- | شاريبربول | 39-21 |
| | شرشالي محمد الحاج | 28 |
| | شاون (الضابط) | 72 |
| -ع- | عباس فرحات | 29-28-18 |

| | | |
|---|---|---|
| | عميروش أيت أحمد | 76 |
| -غ- | غاستونبارلانج | 56-42-41-40 |
| -ف- | فوجور | 40 |
| | فورادغار | 25 |
| | فرنسي أحمد | 28 |
| | فروليك | 41 |
| -ك- | كشيدة عيسى | 16 |
| | كوتولي موريس | 26 |
| | كيوان عبد الرحمان | 28 |
| | كوريير ايف | 38 |
| | كافي علي | 44 |
| | كومبيت النقيب | 78 |
| | كونستانس (الجنرال) | 40 |
| -ل- | ليونارد روجي | أ-23-24-81 |
| | لاموريسير (النقيب) | 35 |
| | لاكوست روبير | 55 |
| -م- | ماروك محمد | 10 |
| | محساس أحمد | 11 |
| | مصالي الحاج | 28-14-13-12 |
| | مرباح مولاي | 28-20 |
| | منداس فرانس | 81-25-24 |
| | ميتران فرنسوا | 25 |
| | مونوريبورجيس | 25 |
| | مونتاي فانسون | 40-28-27-26 |
| | ماتياس قريقور | 44 |

| | | |
|---|---|---|
| | مايار (الجنرال) | **63-47** |
| | مولار ألان | **57** |
| | محمد (مستشار بلدية) | **57** |
| **-ن-** | نايجلان | **27** |
| | نابليون الثالث | **37** |
| **-هـ-** | هنري بول إيدو | **26** |
| | هورن أليستر | **32** |
| | هاري (الضابط) | **55-45** |
| | هيرتز جورج | **39** |
| **-و-** | وقواف (الأستاذ) | **28** |
| **-ي-** | يوسفي محمد | **11** |

| الحرف | المكان | الصفحة |
|---|---|---|
| | الأوراس | 60-40-27-22-21 |
| | أحمر خدو (جبل) | 22 |
| | أورني | 14 |
| | الأخضرية | 72 |
| -ب- | بسكرة | 22 |
| | بلجيكا | 14 |
| | باريس | 64 |
| | بيبان الحديد | 45 |
| | تبسة | 72-11 |
| | تازة | 22 |
| | تونس | 60 |
| | تازمالت عياشة | 52 |
| | تمقاد | 52 |
| -ث- | الثغرة (حي) | 45 |
| -ج- | الجزائر | 10-14-17-21-22-23-24-25-26-27-29-34-36-38-55-60-65 |
| -د- | الدار البيضاء | 37 |
| -ش- | الشمال القسنطيني | 30-52 |
| | الشلف | 10 |
| -ع- | عنابة | 72 |
| | عزب قسنطنية | 72 |
| -ف- | فوش | 22 |

| | | |
|---|---|---|
| | فرنسا | 39-10 |
| -ق- | قسنطنية | 52-36-26-21-10 |
| | القبائل | 45-10 |
| | القاهرة | 66 |
| -ك- | كلو صلامبيبي | 15 |
| -م- | المدنية | 15 |
| | المكسيك | 39 |
| | الميلية | 56 |
| | الماء الأبيض | 72 |
| | المغرب الأقصى | 40-38-37-34 |
| | المغرب العربي | 76 |
| | المشرق العربي | 76 |
| -هـ- | الهند الصينية | 40 |
| -و- | وهران | 37-36-11-10 |

| الحرف | الهيئة | الصفحة |
|---|---|---|
| -أ- | الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري | 28-12 |
| | الاتحاد العام للعمال الجزائريين | 65 |
| | الإدارة | 41-35-30-26 |
| | الإدارة الفرنسية | 71-69-36-31-29-12 |
| -ب- | بلدية قسنطينة | 26 |
| | البلديات المختلطة | 40 |
| -ج- | جبهة التحرير الوطني | 82-79-78-76-75-74-72-71-69-68-67-66-65-64-63-62-61-60-55-54-50-17-ب-ح |
| | جيش التحرير الوطني | 78-75-74-66-61-55-54-45-40-31-17 |
| | جهاز الشرطة | 26 |
| | جمعية العلماء المسلمين الجزائريين | 28 |
| | جهاز العمل الإداري والاقتصادي | 41 |
| -ح- | حزب الشعب | 11-09 |
| | حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية | 28-20-15-12-09 |
| | الحركة الوطنية | 11 |
| | حكومة ادغارفور | 25 |

| | | |
|---|---|---|
| | الحكومة الفرنسية | **20** |
| **-د-** | الديوان العربي | **34** |
| | الديوان العسكري | **26** |
| | الشعب الإدارية المتخصصة | **أ ب ج ح ث -34 -41-40-39-38 -46-44-43-42 -50-49-48-47 -56-53-52-51 -69-67-60-58 -75-74-73-72 79-78-76** |
| | الشعب الإدارية الحضرية | **42** |
| **-ش-** | الشعبة الإدارية المتخصصة لتازمالت عياشة | **52** |
| | الشعبة الإدارية المتخصصة لتمقاد | **52** |
| | الشعبة المتخصصة للماء الأبيض | **72** |
| **-ص-** | صندوق تمليك الأرض والاستغلال الريفي | **53** |
| | الصليب الأحمر الفرنسي | **49** |
| | الفرق الطبية المجانية | **49** |
| **-ف-** | الفرق الطبية الخاصة بالنساء | **49** |
| | الفرق الطبية القريبة | **49** |
| | اللجنة الثورية للوحدة والعمل | **15-14-13** |
| **-ل-** | اللجنة المركزية | **14-13-12** |
| | لجنة الخمس | **16** |

| | | |
|---|---|---|
| | اللجنة السداسية | **16** |
| -م- | المنظمة الخاصة | **13-12-11-10-09** |
| | المكاتب العربية | **38-37-34** |
| | المجالس الشعبية | **71-70-69** |
| | مجلس الوزراء الفرنسي | **25** |
| | مصالح الشرطة | **20** |
| | مصلحة الشؤون الأهلية | **40-38-37** |
| | مصلحة الشؤون العربية | **34** |
| | مصلحة الاستعلام | **38-37** |
| | مصلحة الحالة المدنية | **38** |
| | مصلحة الدعاية | **38** |
| | مصلحة التنشيط | **38** |
| | المصلحة السيكولوجية | **38** |
| -و- | وزارة الداخلية | **29** |

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | – |
| **الاهداء** | – |
| **قائمة المختصرات** | – |
| **مقدمة** | أ–ح |
| **الفصل الأول: اندلاع الثورة التحريرية والإجراءات الأولية لقمعها من قبل فرنسا** | |
| **المبحث الأول:** اندلاع الثورة التحريرية | **09** |
| **المبحث الثاني:** التصعيد العسكري الفرنسي | **20** |
| **المبحث الثالث:** تغيير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر | **24** |
| 1–تعيين جاك سوستال حاكما عاما | **24** |
| 2–الإجراءات التمهيدية لجاك سوستال | **27** |
| أ–التفاوض مع شخصيات مهمة من الجزائريين | **27** |
| ب–اعلان قانون حالة الطوارئ | **29** |
| ج–إقامة المحتشدات | **30** |
| د–مبدأ المسؤولية الجماعية | **31** |
| **الفصل الثاني: الشعب الإدارية المتخصصة وسيلة لاحتواء الثورة** | |
| **المبحث الأول:** الخلفية التاريخية لفكرة الشعب الإدارية المتخصصة | **34** |
| **المبحث الثاني:** ظروف انشاء الشعب الإدارية المتخصصة | **39** |
| **المبحث الثالث:** مهام الشعب الإدارية المتخصصة في القضاء على الثورة | **46** |
| 1–المهام الإدارية والسياسية | **46** |
| 2–المهام الاجتماعية والاقتصادية | **49** |
| 3–المهام العسكرية | **53** |
| **الفصل الثالث: جبهة التحرير الوطني في مواجهة استراتيجية الشعب الإدارية المتخصصة** | |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول:** مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد الإعلامي | **60** |
| **المبحث الثاني:** مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد السياسي والعسكري | **67** |
| 1-على الصعيد السياسي | **67** |
| 2-على الصعيد العسكري | **71** |
| **المبحث الثالث:** مواجهة جبهة التحرير الوطني للشعب الإدارية المتخصصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي | **74** |
| 1-على الصعيد الاجتماعي | **74** |
| 2-على الصعيد الاقتصادي | **77** |
| **خاتمة** | **81** |
| **ملاحق** | **84** |
| **قائمة المصادر والمراجع (بيبليوغرافيا)** | **95** |
| **الفهارس** | |
| **فهرس الأعلام** | **106** |
| **فهرس الأماكن** | **110** |
| **فهرس الهيئات** | **112** |
| **فهرس الموضوعات** | **115** |
| **الملخص** | **-** |

**الملخص:**

بعد أن فشلت السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة التحريرية بالأسلوب القمعي العسكري، حاولت إيجاد وسيلة أكثر فعالية من أجل تهدئة نفوس الجزائريين واستمالة عقولهم وعزلهم عن الثورة التحريرية، وبذلك أنشأ الحاكم العام جاك سوستال الشعب الإدارية المتخصصة في 26 سبتمبر 1955، التي تعتبر صورة مستنسخة عن الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى والمكاتب العربية في الجزائر، وكانت مهامها الأساسية تتمثل في مراقبة السكان وجمع المعلومات بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: اصدار وثائق الحالة المدنية وتنظيم الانتخابات ونشر التعليم الفرنسي وتوفير الرعاية الصحية المجانية. إلا أن جبهة التحرير الوطني تفطنت لحقيقة هذه الشعب وعملت على مواجهتها بوسائل وأساليب مختلفة وعلى جميع الأصعدة، وهو ما أدى إلى نهايتها في 18 جوان 1962.

**الكلمات المفتاحية:** السلطات الفرنسية، الثورة التحريرية، جاك سوستال، الشعب الإدارية المتخصصة، جبهة التحرير الوطني.

**Abstract:**

After the French authorities failed to eliminate the liberation revolution with a military repressive method, they tried to find a more effective way to calm the souls of the Algerians, win over their minds, and isolate them from the liberation revolution. Thus, the Governor-General Jacques soustelle established the specialized administrative division on September 26, 1955, which is considered a copy of the Civil affairs in the Far Maghreb and Arab offices in Algeria, whose main tasks were to monitor the population and gather information in addition to other tasks such as: issuing civil status documents, organizing elections, spreading French education and providing free health care. However, the National Liberation Front realized the reality of these the divinisions and worked to confront it with different means and methods at all levels, which led to its end on June 18, 1962.

**Key words:** the French authorities, the liberation revolution, Jacques soustelle, the specialized administrative divisions, the National Liberation Front.

**Résumé:**

Après que les autorités françaises n'aient pas réussi à éliminer la révolution de libération par une méthode répressive militaire, elles ont essayé de trouver un moyen plus efficace de calmer l'âme des Algériens, de gagner leur esprit et de les isoler de la révolution de libération. Le général Jacques soustelle a créé le 26 septembre 1955 la division administrative spécialisée, qui est considérée comme une copie des affaires civiles dans l'Extrême-Maghreb et des bureaux arabes en Algérie, dont les tâches principales étaient de surveiller la population et de recueillir des informations en plus d'autres tâches telles que comme : délivrance des actes d'état civil, organisation des élections, diffusion de l'enseignement français et gratuité des soins de santé. Cependant, le Front de libération nationale a pris conscience de la réalité de ce peuple et s'est efforcé de l'affronter avec différents moyens et méthodes à tous les niveaux, ce qui a conduit à sa fin le 18 juin 1962.

**Mots-clés :** les autorités françaises, la révolution de libération, Jacques soustelle, les divisions administratives spécialisées, le Front de libération nationale.